The Islamic Universityof Gaza

Deanship of Research and Graduate Studies

Faculty of literature

Master of Arabic language

الجامعـــــــــة الإســـلاميـة بغـــزة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليـــا

كـــليـــــــــــــــــة الآداب

ماجستيـــر اللغـــة العـــــربيـــة

القِيَاسُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيِّ

فِي كِتَابِهِ ارْتِشَافِ الضَّرَبِ

دراسة وصفية تحليلية

Grammatical Analogy According to Abu Hayyan El-Andalusi

in his Book Irteshaf Al Drab:

Analytical Descnptive study

إِعدَادُ البَاحِثِ

طارق علي محمود أبو عريبان

إِشرَافُ الأستاذِ الدكتورِ

محمود محمد أحمد العامودي

أُطْرُوحةٌ قدِّمت اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ

فِي اللغةِ العربيةِ بِكُلِيةِ الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإسلامِيةِ بِغَزة

يناير/٢٠٢٢م – جمادى الثاني/ ١٤٤٣هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

القياس النحوي عند أبي حيان الأندلسي

في كتابه ارتشاف الضرب

Grammatical Analogy According to Abu Hayyan Al-Andalusi

"in his book 'Airteshaf Al Drab

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism، and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	طارق أبو عريبان	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
Islamic University of Gaza
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم ج س غ/35/ Ref. .....
التاريخ 01/02/2022م Date .....

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناء على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **طارق علي محمود ابوعريبان** لنيل درجة الماجستير في كلية **الآداب**/ قسم **اللغة العربية** وموضوعها:

القياس النحوي عند أبي حيان الأندلسي
في كتابه ارتشاف الضرب
دراسة وصفية تحليلية

Grammatical Analogy According to Abu Hayyan El-Andalusi
:in his Book Irteshaf Al Drab
Analytical Descnptive study

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم **الثلاثاء 28 جمادي الثانية 1443**هـ الموافق **2022/02/01**م الساعة **الثانية عشرة مساء**، في **قاعة اجتماعات كلية الآداب** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. محمود محمد العامودي	**مشرفا ورئيسا**	.....
د. يوسف جمعة عاشور	**مناقشا داخليا**	.....
د. حسين راضي العايدي	**مناقشا خارجيا**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية الآداب/قسم اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. يوسف ابراهيم الجيش

ملخص الرسالة

أهداف الدراسة:

١- معرفة مدى تأثير القياس النحوي في ترسيخ القواعد النحوية والصرفية عند أبي حيان الأندلسي.

٢- الوقوف على جملة من المسائل التي اعتمدت على القياس عند أبي حيان الأندلسي.

عينة الدراسة: مدى توظيف أبي حيان للقياس النحوي في كتاب –ارتشاف الضرب من لسان العرب.

منهج الدراسة: اعتمدت **المنهج الاستقرائي** من خلال جمع جملة من المسائل التي اعتمد فيها أبو حيان على القياس، ومن ثمَّ أستعين **بالمنهج الوصفي** من خلال عرض جملة من المسائل التي اعتمد فيها القياس، وأيضاً اعتمدت على **المنهج التحليلي النقدي** من خلال تحليل أنواع القياس التي اعتمدها أبو حيان في تقرير المسائل.

أهم النتائج:

١- هجوم أبي حيان على التعليل والقياس هجوم نظري فالتعليل ينتشر في كتابه؛ لكن التعليل الذي يريده تعليل تعليمي قياسي، ورفضه للعلل الفلسفية المنطقية.

٢- أبو حيان يحتج بالقياس وفق ضوابط الاحتجاج عنده، وهي: أن يكون القياس على الكثير من كلام العرب غالباً، وأن تكون جارية على ألسنة الفصحاء من العرب.

٣- أخطاء القياس عند أبي حيان لا تكاد تكون موجودة؛ لأنه قيد القياس جداً؛ لكن يؤخذ عليه أنه ترك التعليل في مواضع يحسن أن يعلل فيها كالترجيح بين الأقوال المتعارضة من غير تعليل، واعتراضه على غيره من غير تعليل.

أهم توصية للدراسة: توسيع دائرة التطبيق للقياس النحوي عند أبي حيان على باقي كتبه، وخاصة كتاب التذييل والتكميل.

ABSTRACT

This study aims at the following:

1. Knowing the extent of the impact of linguistic analogy on the consolidation of grammatical and morphological rules according to Abu Hayyan al-Andalusi.
2. Examining a number of issues that depended on analogy according to Abu Hayyan al-Andalusi.

The study sample involved the extent to which Abu Hayyan employs grammatical analogy in the book 'Irtishaf Ad-Darb'.

The study methodology involved using the inductive approach by collecting a number of issues in which Abu Hayyan relied on analogy, then used the descriptive approach by presenting a number of issues in which analogy was adopted, and also relied on the critical analytical approach by analyzing the types of analogy adopted by Abu Hayyan in deciding on issues.

The most important results are the following:

1- Abu Hayyan's attack on reasoning and analogy is a theoretical attack, as the reasoning spreads in his book; but the reasoning he wants is a standard didactic reasoning, and his rejection of logical philosophical reasons.
2- Abu Hayyan argues for analogy according to his argument rules, which are: the analogy should be based on a lot of Arab speech in most cases, and that it should be applied on the eloquent tongues of the Arabs.
3- Analogy errors in Abu Hayyan are almost non-existent because it is very constrained, but it is taken that he left the reasoning in places where it is better for him to explain, such as weighting between opposing statements without reasoning, and his objection to others without reasoning.

The most important recommendation of the study is to expand the application of the grammatical analogy of Abu Hayyan to the rest of his books, especially the book 'at-tathyeel wa at-takmeel'.

الإهداء

إلى من تاقت له القلوب، واشتاقت لرؤيته العيون، إلى من كان منارة للهدى حبيبي وقدوتي محمد–صلى الله عليه وسلم–.

إلى جسرَي المحبة والمودة والعطاء والتضحية والفداء، إلى من ربياني صغيراً، إلى والدي العزيزين.

إلى جسر السكينة والرحمة، رفيقة الدرب، زوجتي مؤنسة وحشة طريقي، إلى ابنيّ –علي وتوفيق– إلى ابنتي –زهراء–.

إلى رواد الفكر المستنير، إلى من كانوا مشاعل هدى للناس، إلى كل حملة الدعوة في كل الميادين.

إلى مشايخنا وعلمائنا الذين كانوا منابع التقوى والعلم.

إلى من كان الطريق بهم شديد البهجة، إلى إخوتي وأخواتي.

إلى كل من كان لي ناصحاً وموجهاً وداعياً لي بالخير من إخوتي الذين لم تلدهم أمي.

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى أن منَّ عليَّ وهيأ لي سبيل إتمام هذه الرسالة وإخراجها في هذه الحُلَّة التي أسأل الله تعالى أن يكتب لي التوفيق فيها، فلله الحمد في الأولى والآخرة، والصلاة والسلام على من بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، وتركنا على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، فاجز اللهم سيدنا محمداً عنا خير الجزاء، واجعلنا من أنصاره وأتباع منهجه هداة مهديين.

أتقدم بالشكر أولاً بعد شكر الله ورسوله إلى من قرن الله اسمهما باسمه، والديّ الكريمين العزيزين؛ فقال في كتابه الكريم: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ [1].

وإقراراً مني لأهل الفضل بفضلهم عليَّ، فإنني أتقدم بوافر الشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذي فضيلة الأستاذ الدكتور/ **محمود محمد العامودي**. -حفظه الله- بأن تكرم بقبول الإشراف على الرسالة، فأسدى لي نصحاً، وبذل معي جهداً ووقتاً، فجزاه الله عني وعن المسلمين خير الجزاء.

والشكر موفور وموصول إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة البحث، وأشكرهم كذلك على ما بذلوه من وقت في مراجعة وتنقيح الرسالة، واستفادة الباحث من ملاحظاتهم الكريمة وتعليقاتهم المباركة؛ فأسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء:

فضيلة الدكتور/ **يوسف جمعة عاشور** -حفظه الله-.

فضيلة الدكتور/ **حسين العايدي** -حفظه الله-.

ولا يسعني في هذا المقام إلَّا أن أشكر جامعتي الغراء.

والشكر موصول إلى كليتي، كلية الآداب، وأخص منها قسم اللغة العربية على ما بذلوه من جهد كبير في نشر علوم اللغة.

---

[1] لقمان: الآية ١٤.

وأشكر كذلك أساتذتي الذين ما ادخروا جهداً في نصحي حتى وصلت إلى إتمام هذا الجهد المتواضع.

وأشكر كل من جاد عليَّ بنصيحة أو حثّ أو دعم أو دعاء أو كلمة طيبة ذلّلت لي الطريق.

هذا؛ والله وليُّ التوفيق وعليه التُّكلان وعليه الاعتماد، فما كان من توفيق فمن الله، وما كان من خطأ أو سهو فمنِّي ومن الشيطان، والله ورسوله منه براء.

والحمد لله رب العالمين

فهرس الموضوعات

إقـــــرار ..... **ب**

ملخص الرسالة ..... **ث**

ABSTRACT ..... **ج**

الإهداء ..... **ح**

شكر وتقدير ..... **خ**

والحمد لله رب العالمينفهرس الموضوعات ..... **د**

الْمُقَدِّمَة ١

أولاً: أَهَمِيَّة البَحْث ٢

ثانياً: أَسْبَاب اخْتِيَار البَحث وبَوَاعِثه ٢

ثالثاً: الدِّراسَات السَّابِقَة ٢

مبررات الدراسة: ٣

رابعاً: مَنْهَجِي فِي الْبَحْث، وطَبِيْعَة عَمَلي فِيه ٣

خامساً: خُطَّة البَحْث ٣

التمهيد ٦

أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ٦

وكتابه ارتشاف الضرب ٦

التعريف بأبي حيان الأندلسي ٦

اسمه وألقابه وكنيته ٦

مولده ونشأته ورحلاته ٧

مذهبه ٨

أبرز شيوخه ٨

أبرز تلاميذه ٩

ثناء العلماء عليه ١٠

أبرز كتبه ١١

وفاته ١٢

التعريف بكتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٣
سبب التسمية *١٣*
دوافع تأليف الكتاب *١٤*
منهج أبي حيان في كتاب ارتشاف الضرب *١٥*
مصادر الكتاب *١٦*
أولاً: المصادر المعروفة ١٦
ثانياً: المصادر المفقودة ١٦
الفصل الأول: القياس النحوي، مفهومه، وأركانه، وضوابطه، وأنواعه "دراسة نظرية" **٢٠**
المبحث الأول: مفهوم القياس عند النحويين: ٢٠
المطلب الأول: تعريف القياس: *٢٠*
أولاً: القياس لغة: ٢٠
ثانياً: القياس في اصطلاح النحويين: ٢٠
المبدأ الأول: الحمل: ٢٠
المبدأ الثاني: القاعدة المستمرة: ٢١
ثالثاً: العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي. ٢١
رابعاً: الألفاظ ذات العلاقة ٢٢
أصول النحو: ٢٢
القاعدة: ٢٣
السماع: ٢٣
المطلب الثاني: القياس بين المنطقيين والأصوليين والنحويين. *٢٤*
أولاً: القياس عند المنطقيين. ٢٤
ثانياً: القياس عند الأصوليين. ٢٥
ثالثاً: مقارنة بين المنطقيين والأصوليين والنحويين في دلالة القياس. ٢٦
أولاً: تعريف القياس. ٢٦
ثانياً: ميدان القياس ٢٦
ثالثاً: علل القياس ٢٧
المطلب الثالث: نشأة القياس النحوي *٢٩*
المطلب الرابع: أهمية القياس النحوي *٣٠*
المبحث الثاني: أركان القياس وشروطه عند النحويين. ٣١

المطلب الأول: الأصل المقيس عليه، شروطه وأقسامه. ٣١
أولاً: شروط الأصل المقيس عليه. ٣١
الشرط الأول: أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس ٣٢
الشرط الثاني: لا يقاس على الشاذ في الترك..... ٣٢
الشرط الثالث: الكثرة ليست شرطاً ٣٢
ثانياً: أقسام القياس باعتبار الأصل المقيس عليه ٣٣
أولاً: القياس المساوي. ٣٣
ثانياً: قياس الأولى. ٣٥
ثالثاً: قياس الأدون. ٣٦
المطلب الثاني: الفرع المقيس. ٣٧
أولاً: شروط الفرع المقيس..... ٣٧
ثانياً: هل الفرع المقيس من كلام العرب؟..... ٣٩
المطلب الثالث: حكم الأصل المقيس عليه..... ٣٩
المبحث الثالث: علل القياس عند النحويين ٤١
المطلب الأول: العلة، مفهومها، وشروطها، وفوائدها..... ٤١
أولاً: مفهوم العلة..... ٤١
العلة لغة: ٤١
العلة اصطلاحاً: ٤١
ثانياً: فوائد العلة. ٤٢
ثالثاً: شروط العلة..... ٤٣
المطلب الثاني: أقسام العلل..... ٤٤
الاعتبار الأول: أقسام العلل باعتبار الاطراد. ٤٤
القسم الأول: العلل المطردة..... ٤٥
القسم الثاني: العلل غير المطردة..... ٤٨
الاعتبار الثاني: أقسام العلل باعتبار أثرها ٤٨
القسم الأول: العلل الموجبة. ٤٨
القسم الثاني: العلل المجوزة. ٤٨
الاعتبار الثالث: باعتبار بساطتها وتركيبها..... ٤٩
القسم الأول: العلل البسيطة..... ٤٩
القسم الثاني: العلل المركبة. ٤٩

الاعتبار الرابع: باعتبار كونها تعليمية أو قياسية أو جدلية. ٤٩
القسم الأول: العلل التعليمية. ٤٩
القسم الثاني: العلة القياسية. ٥٠
القسم الثالث: العلة الجدلية النظرية.....٥٠
خلاصة الكلام:.....٥٠
المطلب الثالث: مسالك العلة.....٥١
المسلك الأول: الإجماع. ٥١
المسلك الثاني: النص. ٥١
المسلك الثالث: الإيماء. ٥٢
المسلك الرابع: السبر والتقسيم.....٥٢
المسلك الخامس: المناسبة. ٥٣
المسلك السادس: الشبه. ٥٣
المسلك السابع: الطرد. ٥٣
المطلب الرابع: عيوب العلة. ٥٤
العيب الأول: نقض العلة. ٥٤
العيب الثاني: تخلف العكس. ٥٤
العيب الثالث: عدم التأثير. ٥٥
العيب الرابع: القول بالموجب. ٥٥
العيب الخامس: مخالفة العلة للنقل.....٥٦
العيب السادس: أن يستدل على المستدِل بما لا يقول به.....٥٦
العيب السابع: أن يعلق المستدِل على العلة بضد ما تقتضيه عند المخالفين. ٥٧
العيب الثامن: عدم التسليم بالعلة.....٥٧
العيب التاسع: المطالبة بإقامة الدليل على صحة ثبوت العلة. ٥٨
العيب العاشر: المعارضة.....٥٩
المطلب الخامس: أحكام متعلقة بالعلة. ٥٩
أولاً: التعليل بعلتين أو أكثر. ٥٩
القول الأول: لا يجوز التعليل بعلتين للحكم الواحد. ٦٠
القول الثاني: يجوز التعليل بعلتين للحكم الواحد.....٦٠
ثانياً: التعليل بعلتين متضادتين. ٦١
القسم الأول: تعارض العلل لحكم واحد. ٦٢

القسم الثاني: تعارض العلل واختلاف الأحكام. ٦٢
ثالثاً: التعليل بالأمور العدمية. ٦٢
رابعاً: علة العلة. ٦٣
الفصل الثَّاني: القياس النحوي عند أبي حيان الأندلسي "دراسة تطبيقية". ٦٥
المبحث الأول: مفهوم القياس عند أبي حيان الأندلسي. ٦٥
المطلب الأول: تعريف القياس عند أبي حيان الأندلسي. ٦٥
المعنى الأول: الحمل. ٦٥
المعنى الثاني: القاعدة المستمرة. ٦٧
المطلب الثاني: الاحتجاج بالقياس عند أبي حيان الأندلسي. ٦٨
المطلب الثالث: أهمية القياس النحوي عند أبي حيان الأندلسي. ٦٩
المبحث الثاني: أركان القياس وشروطه عند أبي حيان الأندلسي. ٧٠
المطلب الأول: الأصل المقيس عليه، شروطه وأقسامه عند أبي حيان الأندلسي. ٧٠
أولاً: مصادر الأصل المقيس عليه عند أبي حيان الأندلسي. ٧٠
ثانياً شروط الأصل المقيس عليه عند أبي حيان الأندلسي. ٧١
الشرط الأول: أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس. ٧٢
الشرط الثاني: لا يقاس على الشاذ في الترك عند أبي حيان. ٧٢
الشرط الثالث: الكثرة ليست شرطاً عند أبي حيان. ٧٣
ثالثاً: أقسام القياس باعتبار الأصل المقيس عليه عند أبي حيان الأندلسي. ٧٤
أولاً: القياس المساوي عند أبي حيان. ٧٤
ثانياً: قياس الأولى عند أبي حيان. ٧٤
ثالثاً: قياس الأدون عند أبي حيان. ٧٥
المطلب الثاني: الفرع المقيس عند أبي حيان الأندلسي. ٧٥
شروط الفرع المقيس عند أبي حيان الأندلسي: ٧٦
أولاً: أن لا يكون الفرع ثبت حكمه. ٧٦
ثانياً: أن تكون علة الأصل موجودة في الفرع. ٧٧
هل الفرع المقيس من كلام العرب عند أبي حيان الأندلسي؟ ٧٧
المطلب الثالث: حكم الأصل المقيس عليه عند أبي حيان الأندلسي. ٧٨
أولاً: أن يكون الحكم ثبت استعماله عن العرب. ٧٨
ثانياً: أن يكون الحكم قد ثبت بالنقل أو القياس أو الاستنباط من كلام العرب. ٧٩

ثالثاً: ليس شرطاً أن يكون حكم الأصل الذي يقاس عليه متفقاً عليه. ٧٩
المبحث الثالث: علل القياس عند أبي حيان الأندلسي..... ٨١
المطلب الأول: مفهوم العلة وشروطها عند أبي حيان الأندلسي. ٨١
أولاً: مفهوم العلة..... ٨١
المعنى الأول: الجامع الذي يحمل الفرع على الأصل بسببه. ٨١
المعنى الثاني: المعيار للقاعدة المستمرة. ٨١
ثانياً: شروط العلة عند أبي حيان الأندلسي..... ٨٢
المطلب الثاني: أقسام العلل عند أبي حيان الأندلسي. ٨٤
الاعتبار الأول: أقسام العلل باعتبار الاطراد عند أبي حيان الأندلسي..... ٨٥
القسم الأول: العلل المطردة عند أبي حيان الأندلسي. ٨٥
علة سماع: ٨٥
علة شبه: ٨٥
علة استغناء: ٨٦
علة استثقال: ٨٦
علة فرق: ٨٦
علة توكيد: ٨٧
علة تعويض: ٨٧
علة نظير: ٨٧
علة إجحاف: ٨٨
علة نقيض: ٨٨
علة حمل على المعنى: ٨٨
علة مشاكلة: ٨٨
علة معادلة: ٨٩
علة مجاورة: ٨٩
علة التقابل: ٩٠
علة تغليب: ٩٠
علة اختصار: ٩١
علة تخفيف: ٩١
علة أصل: ٩١
علة أولى: ٩٢

علة دلالة الحال:.....٩٢
علة إشعار:.....٩٢
علة تضاد: ٩٣
علة تحيل:.....٩٣
علة إتباع:.....٩٤
علة التقاء الساكنين: ٩٤
علة مجانسة: ٩٤
علة أمن اللبس:.....٩٤
علة وجوب: ٩٥
علة جواز:.....٩٥
القسم الثاني: العلل غير المطردة عند أبي حيان الأندلسي.....٩٦
الاعتبار الثاني: أقسام العلل باعتبار أثرها عند أبي حيان الأندلسي.....٩٦
القسم الأول: العلل الموجِبة عند أبي حيان.....٩٦
القسم الثاني: العلل المجوزة عند أبي حيان. ٩٧
الاعتبار الثالث: تقسيم العلل باعتبار بساطتها وتركيبها عند أبي حيان الأندلسي. ٩٧
القسم الأول: العلل البسيطة عند أبي حيان الأندلسي. ٩٧
القسم الثاني: العلل المركبة عند أبي حيان الأندلسي. ٩٨
الاعتبار الرابع: تقسيم العلل باعتبار كونها تعليمية أم قياسية أم جدلية عند أبي حيان. ٩٨
القسم الأول: العلل التعليمية عند أبي حيان الأندلسي.....٩٨
القسم الثاني: العلة القياسية عند أبي حيان الأندلسي. ٩٩
القسم الثالث: العلل الجدلية النظرية عند أبي حيان الأندلسي. ١٠٠
خلاصة الكلام:.....١٠٠
المطلب الثالث: مسالك العلة عند أبي حيان الأندلسي. ١٠٠
المسلك الأول: الإجماع. ١٠١
المسلك الثاني: النص. ١٠١
المسلك الثالث: الإيماء. ١٠١
المسلك الرابع: السبر والتقسيم.....١٠٢
المسلك الخامس: المناسبة. ١٠٢
المسلك السادس: الشبه. ١٠٣
المسلك السابع: الطرد. ١٠٣

المطلب الرابع: عيوب العلة عند أبي حيان الأندلسي. ١٠٤
العيب الأول: نقض العلة عند أبي حيان الأندلسي. ١٠٤
العيب الثاني: تخلف العكس عند أبي حيان الأندلسي. ١٠٤
العيب الثالث: عدم التأثير عند أبي حيان الأندلسي. ١٠٤
العيب الرابع: القول بالموجب عند أبي حيان الأندلسي..... ١٠٥
العيب الخامس: مخالفة العلة للنقل عند أبي حيان الأندلسي. ١٠٥
العيب السادس: أن يستدل على المستدِل بما لا يقول به عند أبي حيان الأندلسي..... ١٠٦
العيب السابع: أن يعلق المستدِل على العلة بضد ما تقتضيه عند المخالفين عند أبي حيان
الأندلسي. ١٠٦
العيب الثامن: عدم التسليم بالعلة عند أبي حيان الأندلسي..... ١٠٧
العيب التاسع: المطالبة بإقامة الدليل على صحة ثبوت العلة عند أبي حيان الأندلسي. ١٠٧
العيب العاشر: المعارضة عند أبي حيان الأندلسي..... ١٠٧
المطلب الخامس: أحكام متعلقة بالعلة عند أبي حيان الأندلسي. ١٠٨
أولاً: التعليل بعلتين أو أكثر عند أبي حيان الأندلسي..... ١٠٨
ثانياً: التعليل بعلتين متضادتين عند أبي حيان الأندلسي. ١٠٨
ثالثاً: التعليل بالأمور العدمية عند أبي حيان الأندلسي. ١٠٨
رابعاً: علة العلة عند أبي حيان الأندلسي..... ١٠٩
المبحث الرابع: أخطاء القياس عند أبي حيان. ١١٠
المطلب الأول: تَرْكُ أبي حيان للقياس والتعليل في مواضع يحسن فيها التعليل. ١١٠
أولاً: الترجيح بين الأقوال من غير تعليل. ١١٠
ثانياً: اعتراضه على غيره من غير تعليل. ١١٠
المطلب الثاني: تعليل أبي حيان بعلل غير مؤثرة. ١١٢
المطلب الثالث: رفض أبي حيان للتعليل نظري. ١١٣
الخاتمة ١١٤
أولاً: أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة. ١١٤
ثانياً: التوصيات..... ١١٧
المصادر والمراجع ١١٨
الفهارس الفنية..... ١٢٧

أولاً: فهرس الآيات القرآنية. ١٢٧
ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية. ١٢٧
ثالثاً: فهرس الأشعار. ١٢٨
رابعاً: فهرس الأعلام المترجمين. ١٢٨

الْمُقَدِّمَة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل الله فلن تجد له ولياً مرشداً، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[1]، وبعد:

فالقياس في اللغة العربية قطب لا يستغنى عنه، فهو من الأعمدة الرئيسة التي جعلت اللغة العربية بهذه السعة والعظمة، فالقياس يدخل في كافة الأبواب اللغوية والنحوية، ولا يُمكن النطق بالعربية إلا بعد معرفة القواعد والأسس التي يجري وَفقها القياس.

فلا تجد كاتباً من اللغويين المعتبرين طرق أبواب اللغة إلا وتطرق للقياس كأساس لا يستغنى عنه، إما تنظيراً وإما تطبيقاً، فالقياس أصبح المعيار الذي نحكم من خلاله على صواب اللفظ وخطئه، وقوة التركيب وضعفه، فهو معيار من أهم المعايير التي رسخها علماء اللغة.

ومن العلماء الذين ساروا على هذا المسار: "أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)" –رحمه الله– ويعد من أعلام اللغة والفقه العدول المشهورين.

ويعتبر أبو حيان ممن ترك بصمة واضحة في الدرس اللغوي، وخاصة كتابه ارتشاف الضرب، وأبو حيان ممن له نظرة خاصة في موضوع القياس، سنتعرف عليها في هذه الدراسة.

وحتى نستطيع توضيح معالم القياس عند أبي حيان الأندلسي وضوابطه وتطبيقاته جاءت هذه الدراسة، الموسومة بـ:

القياس النحوي عند أبي حيان الأندلسي في كتابه "ارتشاف الضرب" دراسة وصفية تحليلية

---

[1] الحشر: الآية ٧.

أولاً: أَهَمِيَّة البَحْث

تَكْمن أهميَّة هذا البحث في عدة نقاط، أهمها:

١- مكانة القياس الكبيرة في الدرس اللغوي والنحوي.

٢- التعرف على حدود القياس عند أبي حيان الأندلسي.

٣- معرفة مدى تأثير القياس النحوي في ترسيخ القواعد النحوية والصرفية عند أبي حيان الأندلسي.

٤- الوقوف على جملة من المسائل التي اعتمدت على القياس عند أبي حيان الأندلسي.

ثانياً: أَسْبَاب اخْتِيَار البَحث وبَوَاعِثه

تكْمن أسباب اختيار البحث وبواعثه في عدة نقاط، أهمها:

١- معرفة مدى توظيف أبي حيان الأندلسي للقياس النحوي.

٢- المقام العالي لأبي حيان الأندلسي في الدرس النحوي.

٣- الدور الكبير للقياس في ترسيخ القواعد النحوية.

٤- معرفة ضوابط القياس عند أبي حيان في كتابه "ارتشاف الضرب".

ثالثاً: الدِّراسَات السَّابِقَة

الدراسات التي تحدثت عن القياس اللغوي كثيرة ويصعب حصرها، وقد تنوعت هذه الدراسات؛ وكذلك الدراسات التي تحدثت عن أبي حيان الأندلسي متعددة؛ لكن وجدت مجموعة من الدراسات ذات العلاقة، أذكر منها:

١- جهود أبي حيان النحوية من خلال كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب لعائشة التوم، وهي رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة أم درمان عام ٢٠٠٩م، وقد تحدثت عن القياس كأصل من الأصول التي اعتمدها أبو حيان في الدرس اللغوي؛ لكن كانت دراسة إجمالية من غير الدخول في المنحى التطبيقي عند أبي حيان.

٢- مسائل نحوية خالف فيها أبو حيان ابن عصفور في كتابه التذييل والتكميل، للدكتور حسين الهادي محمد الشريف، وهو بحث قدم للجامعة الأسمرية الإسلامية، في مجلة الآداب- العدد العاشر، دون تاريخ، وقد توصل الباحث في بحثه أن من الأسباب الأساسية التي خالف فيها أبو حيان ابن عصفور مخالفة ابن عصفور في القياس.

٣- اعتراضات أبي حيان في كتابه (ارتشاف الضرب) على الفراء "دراسة وصفية"، إعداد: زياد أبو حليب، إشراف الأستاذ الدكتور: محمود العامودي، وهي رسالة ماجستير في كلية الآداب بالجامعة الإسلامية سنة ٢٠١١م، وكان من النتائج التي توصل لها الباحث أن أبا حيان لم يلتزم التعليل في اعتراضاته على الفراء، وكان ينتقل بين النقل والقياس دون تغليب أحدهما على الآخر.

مبررات الدراسة:

ما يميز هذه الدراسة الأمور الآتية:

١- أنها تتناول أصل القياس باستقلالية عن الأصول الأخرى عند أبي حيان.

٢- الميدان التطبيقي للدراسة من خلال الوقوف على جملة من المسائل التي وظف فيها أبو حيان الأندلسي القياس من خلال كتابه "ارتشاف الضرب".

والله تعالى الموفق والمسدد.

رابعاً: مَنْهَجِي فِي الْبَحْث، وطَبِيْعَة عَمَلي فِيه

اعتمدت **المنهج الاستقرائي** من خلال جمع جملة من المسائل التي اعتمد فيها أبو حيان على القياس، ومن ثمَّ أستعنت **بالمنهج الوصفي** من خلال عرض جملة من المسائل التي اعتمد فيها القياس، وأيضاً اعتمدت على **المنهج التحليلي النقدي** من خلال تحليل أنواع القياس التي اعتمدها أبو حيان في تقرير المسائل.

خامساً: خُطَّة البَحْث.

تشتمل خطَّة البَحث على: مقدمةٍ، وتمهيد، وفصلين ، وخاتمة، وفهارس، وبيانها كما هو آت:

المقدمة

وتشتمل على أهميَّة البَحث، وأسباب اختياره وبواعثه، والدِّراسَات السَّابقَة، ومنهجي في البحث وطبيعة عملي فيه، وخطَّته.

التمهيد

وسيتناول فيه الباحث التعريف بأبي حيان الأندلسي، وكتابه "ارتشاف الضرب".

الفصل الأول

القياس النحوي، مفهومه، وأركانه، وضوابطه، وأنواعه

"دراسة نظرية"

ويشتمل على ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: مفهوم القياس عند النحويين.

المبحث الثاني: أركان القياس وشروطه عند النحويين.

المبحث الثالث: علل القياس عند النحويين.

الفصل الثَّاني

القياس النحوي عند أبي حيان الأندلسي

"دراسة تطبيقية"

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم القياس عند أبي حيان الأندلسي.

المبحث الثاني: أركان القياس وشروطه عند أبي حيان الأندلسي.

المبحث الثالث: علل القياس عند أبي حيان الأندلسي.

المبحث الرابع: أخطاء القياس عند أبي حيان.

الخاتمة، وتشتمل على أهم النَّتائج والتَّوصيات.

المصادر والمراجع

التمهيد

أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)

وكتابه ارتشاف الضرب

التمهيد

أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)

وكتابه ارتشاف الضرب

التعريف بأبي حيان الأندلسي.

اسمه وألقابه وكنيته

أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حَيَّان، الغرناطي الأندلسي الجياني، النِّفْزي[١]، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات[٢].

وقد تعددت ألقاب أبي حيان، منها:

١- **الجياني:** نسبة إلى جَيَّان، وجيان هي مدينة واسعة بالأندلس بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخاً[٣]، فأبو حيان كان ينسب لها؛ لأنها أصله، وموطن أهله وذويه.

٢- **الغرناطي:** وينسب إلى غرناطة؛ لأنه نشأ فيها[٤].

٣- **الأندلسي:** وهذه النسبة العامة؛ لأن جيان وغرناطة كلها بالأندلس، فهي بلده الكبير.

٤- **النفزي:** نسبة إلى نفزة، وهي قبيلة من قبائل البربر[٥].

٥- **الظاهري:** لأنه نشأ على المذهب الظاهري.

٦- **الشافعي:** " وكان أولاً يرى رأي الظاهرية، ثمّ إنّه تمذهب للشافعي -رضي الله تعالى عنه- [٦].

وقد عُرِف بكنيته الشهيرة: "أبو حيان" وترجع هذه الكنية الشهيرة إلى ابنه حيان.

---

[١] معجم الشيوخ: السبكي ٤٧٢/١، العقد المذهب: ابن الملقن ٤٢٣/١، سلم الوصول إلى طبقات الفحول: حاجي خليفة ٢٩٢/٣، الأعلام: الزركلي ١٥٢/٧.

[٢] الأعلام: الزركلي ١٥٢/٧.

[٣] معجم البلدان: ياقوت الحموي ١٩٥/٢.

[٤] نفح الطيب: التلمساني ٥٣٥/٢.

[٥] معجم البلدان: ياقوت الحموي ٥٢٤/١.

[٦] نفح الطيب: التلمساني ٥٤٢/٢.

مولده ونشأته ورحلاته

قال السبكي: "مولده بمطخشارش وهي مدينة مسورة من أعمال غرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة"[١]، وقال الزركلي: "ولد في إحدى جهات غرناطة"[٢]، ولا تعارض بين مولده بمطخشارش ومولده بغرناطة؛ لأن مطخشارش هي إحدى أعمال غرناطة.

قال السبكي: "نشأ بغرناطة وقرأ بها القراءات والنحو واللغة وجال في بلاد المغرب ثم قدم مصر قبل سنة ثمانين وستمائة"[٣]

قال الزركلي ملخصاً نشأته ورحلاته: "ولد في إحدى جهات غرناطة، ورحل إلى مالقة. وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة. وتوفي فيها، بعد أن كف بصره"[٤].

فأبو حيان أول ما نشأ فقد نشأ على موائد القرآن الكريم، وكان موسوعة في القراءات القرآنية، فقد قرأ القراءات على الخطيب أبي محمد عبد الحق بن علي بن عبد الله نحواً من عشرين ختمة إفراداً وجمعاً، ثم على الخطيب الحافظ أبي جعفر أحمد الغرناطي المعروف بالطباع بغرناطة، ثم قرأ السبعة إلى آخر سورة الحجر على أبي الأحوص بمالقة، ثم إنّه قدم الإسكندريّة، وقرأ القراءات على المريوطي، ثم قدم مصر فقرأ بها القراءات على أبي الطاهر إسماعيل بن هبة الله المليحي، وسمع الكثير على الجم الغفير بجزيرة الأندلس وبلاد إفريقية والإسكندرية وديار مصر والحجاز، وحصّل الإجازات من الشام والعراق وغير ذلك[٥].

---

[١] طبقات الشافعية الكبرى ٢٧٧/٩.

[٢] الأعلام ١٥٢/٧.

[٣] طبقات الشافعية الكبرى ٢٧٧/٩.

[٤] الأعلام ١٥٢/٧.

[٥] انظر: أعيان العصر وأعوان النصر ٣٢٥/٥، نفح الطيب: التلمساني ٥٤٠/٢.

مذهبه

" وكان أولاً يرى رأي الظاهرية، ثمّ إنّه تمذهب للشافعي رضي الله تعالى عنه؛ بحث على الشيخ علم الدين العراقي المحرّر للرافعي، ومختصر المنهاج للنووي، وحفظ المنهاج إلاّ يسيراً"[١].

وقد ذكر بعض العلماء أن أبا حيان رجع إلى المذهب الظاهري، قال ابن حجر: كان أبو حيّان يقول: "محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه"[٢].

أبرز شيوخه

وشيوخ أبي حيان أكبر من أن يتم حصرهم؛ لأنه كان غزير الشيوخ، فقد قال أبو حيان: "وجملة الذي سمعت منهم نحو من أربعمائة شخص وخمسين. وأما الذين أجازوني فعالم كثير جداً من أهل غرناطة ومالقة وسبتة وديار إفريقية وديار مصر والحجاز والعراق والشام"[٣].

ومن أبرز شيوخه الذين أخذ العلم عنهم:

١- ابن الطباع[٤].

٢- ابن الناظر[٥].

٣- أبو جعفر بن الزبير[٦].

---

[١] انظر: أعيان العصر وأعوان النصر ٣٢٨/٥، نفح الطيب: التلمساني ٥٤٢/٢.

[٢] شذرات الذهب: ابن العماد ٢٥٣/٨.

[٣] نفح الطيب: التلمساني ٥٥٢/٢.

[٤] أبو جعفر أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عيسى بن عباس المقرئ الرعيني الغرناطي، وُلدَ بغَرناطةَ سنة سبع وست مئة، وتوفّي بها لخمسٍ بقِينَ من ذي قَعْدةِ ثمانينَ وست مئة، انظر: الذيل والتكملة: المراكشي ٤٩٢/١، سلم الوصول: حاجي خليفة ٧١/٤.

[٥] أبو علي الحسين الخضر بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي البلنسي، الفقيه المقرئ القاضي الخطيب النحوي اللغوي المحدث، مات سنة: ٦٧٩، انظر: سلم الوصول: حاجي خليفة ١١٢/٤.

[٦] أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسن ابن الحسين بن الزبير ثم ابن عاصم بن مسلم بن كعب الثقفي العاصمي، كذا نقلت نسبه من خطه، جياني نزل غرناطة، متصدر لإقراء

٤- أبو العباس القسطلاني[١].

أبرز تلاميذه

من المعلوم أن أبا حيان كان من أبرز العلماء الذين يرتحل إليهم، وقد وصف السبكي هذه الحالة بقوله: " كعبة علم تَحُج ولا تُحَج وتقصد من كل فج، تضرب إليه الإبل آباطها"[٢] فما دام هذا وصفه، فقد كثُر تلاميذه، ومن أبرز تلاميذه:

١- المرادي[٣].

٢- تقي الدين السبكي[٤] قال ابنه تاج الدين السبكي: "وأخذ عنه غالب مشيختنا وأقراننا منهم الشيخ الإمام الوالد وناهيك بها لأبي حيان منقبة وكان يعظمه كثيرًا وتصانيفه مشحونة بالنقل عنه"[٥].

٣- ناظر الجيش[٦].

كتاب الله تعالى وإسماع الحديث وتعليم العربية وتدريس الفقه، شيخ القراء والمحدِّثين بأندلس، المتوفى بها في ربيع الأول سنة ثمان وسبعمائة، عن ثمانين سنة، انظر: الذيل والتكملة: المراكشي١/٢٣١ وما بعدها، سلم الوصول: حاجي خليفة ١/١١٣.

[١] هو الشيخ الإمام أبو العَبَّاس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن الحسين بن علي القسطلاني المصري الشافعي صاحب "المواهب اللدنية" المتوفى بها في محرم سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، عن اثنتين وسبعين سنة، انظر: الأعلام: الزركلي١/٢٣٢، شذرات الذهب: ابن العماد ١٠/١٦٩، سلم الوصول: حاجي خليفة١/١٩٧.

[٢] معجم الشيوخ ١/٤٧٤ و٤٧٥.

[٣] الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم: مفسر أديب، له شرح ألفية ابن مالك وإعراب القرآن، توفي ٧٤٩هـ، انظر: الأعلام: الزركلي ٢/٢١١.

[٤] تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن تمام بن حماد بن يحيى بن عثمان بن علي بن سوار بن سليم الأنصاري، الإمام الفقيه المحدث الحافظ المفسر الأصولي المتكلم النحوي اللغوي الأديب الجدلي الخلافي النظار، شيخ الإسلام بقية المجتهدين، المجتهد المطلق، توفي سنة ٧٥٦هـ، انظر: حسن المحاضرة: السيوطي١/٣٢٣.

[٥] طبقات الشافعية الكبرى ٩/٢٧٨.

[٦]محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم ناظر الجيش الحلبي النحوي، اشتغل ببلاده، ثم قدم القاهرة ولازم أبا حَيَّان، له شرح التسهيل ولم يتمه، واعتنى بالأجوبة الجيدة على اعتراضات أبي حيان، المتوفى في ذي الحجة سنة ٧٧٨، انظر: الأعلام: الزركلي ٧/١٥٣، سلم الوصول: حاجي خليفة ٣/٢٨٩.

٤- ابن جابر[١].

٥- برهان الدين التنوخي[٢].

ثناء العلماء عليه

كل من عرف أبا حيان سواء من معاصريه أو من جاء بعده، أثنى عليه، وعرف قدره، وحصْر ثناء العلماء عليه باب لا يدرك؛ لأنه بحر لا ينضب، ولعل كلام السبكي يعبر عن ذلك، فقد قال: " أما أستاذنا أبو حيان الأندلسي فهو العلم الفرد والبحر الذي لم يعرف الجزر بل المد، سيبويه الزمان والمبرد إذا حمي الوطيس بتشاجر الأقران، وإمام النحو الذي لقاصده منه ما يشاء، ولسان العرب الذي لكل سمع لديه إصغاء "[٣].

وقد قال ابن الملقن في اختصاص أبي حيان في النحو: " إمام أهل عصره في النحو"[٤]، والسيوطي قال قريباً من كلام ابن الملقن، فقد قال: "نحوي عصره ولغويه ومقرئه"[٥].

ومن أبلغ ما مُدح به أبو حيان ما قاله الصفدي[٦]: "وكان أمير المؤمنين في النحو، والشمس السافرة شتاء في يوم الصّحو، والمتصرف في هذا العلم فإليه الإثبات والمحو، لو عاصر أئمة البصرة لبصّرهم، أو أهل الكوفة لكف عنهم اتباعهم السواد وحذرهم، نزل منه

---

[١] محمد بن أحمد بن علي بن جابر شمس الدين أبو عبد الله الهواري الأندلسي المالكي الضرير الشاعر المعروف بابن جابر، وهو عالم بالعربية، المتوفى ٧٨٠، انظر: الأعلام: الزركلي ٣٢٨/٥.

[٢] برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن التنوخي البعلي الأصل ثم الدمشقي، نزيل القاهرة الضرير المقرئ المسند الكبير، مات سنة ٨٠٠ عن تسعين سنة، وهو شيخ ابن حجر وغيره، انظر: سلم الوصول: حاجي خليفة ٥٣/٥.

[٣] معجم الشيوخ ٤٧٤/١ و٤٧٥.

[٤] العقد المذهب ٤٢٣/١.

[٥] حسن المحاضرة ٥٣٤/١.

[٦] الشيخ الأديب صلاح الدين أبو الصفَا خليل بن أيبك الصفدي الشافعي ، المتوفى مطعوناً بدمشق سنة أربع وستين وسبعمائة عن ثمان وستين سنة، انظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول: حاجي خليفة ٨٤/٢.

كتاب سيبويه في وطنه بعد أن كان طريداً، وأصبح به التسهيل بعد تعقيده مفيداً، وجعل سرحة شرحه وجنةً راقت النواظر توريداً"[١].

وبالغ الصفدي في المدح فقال: "فلو رآه يونس بن حبيب[٢] لكان بغيضًا غير محبّب، أو عيسى بن عمر[٣] لأصبح من تقعيره وهو محدّب، أو الخليل لكان بعينه قذاه، أو سيبويه لما تردّى من مسألته الزنبوريّة برداه، أو الكسائي لأعراه حُلّة جاهه عند الرشيد وأناسه، أو الفرّاء لفرّ منه ولم يقتسم ولد المأمون تقديم مداسه، أو الزيدي لأظهر نقصه من مكامنه، أو الأخفش لأخفى جملة من محاسنه، أو أبو عبيدة لما تركه ينصبّ لشعب الشعوبية، أو أبو عمرو لشغله بتحقيق اسمه دون التعلّق بعربية"[٤].

والأقوال في الثناء على أبي حيان الأندلسي كثيرة غزيرة، ولا يخفى على طالب علم رسوخ قدم أبي حيان في العلم والنحو.

أبرز كتبه

الناظر في كتب أبي حيان يجد أنها تنوعت في العلوم من لغة وتفسير وقراءات ورجال وغيرها، وهذا يدل على تبحره في العلوم، وقد اشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه، ومن كتبه:

١- البحر المحيط في تفسير القرآن، ثماني مجلدات.
٢- النهر اختصر به البحر المحيط.

---

[١] أعيان العصر وأعوان النصر ٣٢٥/٥.
[٢] يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، ويعرف بالنحوي: علامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره، توفي سنة مائة واثنان وثمانين، انظر: الأعلام: الزركلي ٢٦١/٨.
[٣] عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، أبو سليمان: من أئمة اللغة. وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه، توفي مائة وتسع وأربعون، انظر: الأعلام: الزركلي ١١٦/٥.
[٤] أعيان العصر وأعوان النصر ٣٢٥/٥ و ٣٢٦.

٣- مجاني العصر في تراجم رجال عصره، ذكره ابن حجر في مقدمة الدرر وقال إنه نقل عنه، ولم يذكره في ترجمة أبي حيان[١].

٤- طبقات نحاة الأندلس.

٥- زهو الملك في نحو الترك.

٦- الإدراك للسان الأتراك.

٧- منطق الخرس في لسان الفرس.

٨- نور الغبش في لسان الحبش.

٩- تحفة الأريب في غريب القرآن.

١٠- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك.

١١- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لابن مالك.

١٢- عقد اللآلي في القراءات.

١٣- الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية.

١٤- التقريب .

١٥- المبدع في التصريف.

١٦- النضار قال عنه الزركلي: "مجلد ضخم ترجم به نفسه وكثيرًا من أشياخه"[٢].

١٧- ارتشاف الضرب من لسان العرب.

١٨- اللمحة البدرية في علم العربية.

وفاته

" وتُوفّي -رحمه الله تعالى- بمنزله خارج باب البحر بالقاهرة في يوم السبت بعد العصر الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة ودُفن من الغد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر، وصُلّي عليه في الجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب في شهر ربيع الآخر"[٣].

---

[١] الأعلام: الزركلي ١٥٢/٧.

[٢] الأعلام: الزركلي ١٥٢/٧.

[٣] نفح الطيب: التلمساني ٥٣٨/٢.

التعريف بكتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب

سبب التسمية

اختار أبو حيان عنواناً عجيباً لاسم كتابه، وهذا العنوان دفع الباحث للبحث عن سبب تسمية الكتاب بهذا الاسم العجيب، ولم أقف على كلام لأبي حيان يبين فيه سبب التسمية بوضوح، إلا أنه قال في مقدمة كتابه: "ولما كمل هذا الكتاب خلوا مبانيه من التثبيج[١] والتعقيد، حلوًا معانيه للمفيد والمستفيد، سميته «ارتشاف الضرب من لسان العرب»، ومن الله أستمد الإعانة، وأستعد من إحسانه لصواب المقال والإبانة"[٢]، وهذا الكلام لا يبين سبب التسمية؛ لكن أستطيع من خلال الوقوف على المعنى اللغوي للعنوان أن نعرف بديع اختياره لهذا العنوان، فارتشاف الضرب لفظ مركب، واللفظ المركب يتوقف معرفة معناه على معرفة معنى كل مفردة يتكون منها:

١- معنى كلمة: "ارتشاف" قال الزبيدي: "والارتشاف: الامتصاص، وبه سمى أبو حيان كتابه ارتشاف الضرب"[٣].

٢- معنى كلمة: "الضَرَب" هو العسل الخالص، أي: الشهد[٤].

فهذا المعنى المجازي الرائق الرائع، فأبو حيان يشبِّه ما في كتابه من المعاني الجميلة بأنه امتصاص للعسل الخالص من لغة العرب، وكتابه حقيق بهذه التسمية.

من خلال ما سبق يخلص الباحث لما هو آت:

١- أن أبا حيان لم يذكر سبب تسمية كتابه بارتشاف الضرب.

٢- من خلال الوقوف على معاني عنوان كتابه في كتب المعاجم ألتمس سبب اختياره لعنوان كتابه، وهو أنه شبهه بامتصاص العسل الخالص من لسان العرب، وما يدعم هذا التوجيه ما ذكره الزبيدي في تاج العروس.

---

[١] اضطراب الكلام وترك بيانه، انظر: لسان العرب: ابن منظور ٤٦٩.

[٢] ارتشاف الضرب ٤/١.

[٣] تاج العروس ٣٤١/٢٣.

[٤] العين: الفراهيدي ٣٢/٧

دوافع تأليف الكتاب

ألف ابن مالك كتاب التسهيل، فانكب العلماء على شرحه وبسط الكلام فيه؛ لما لهذا الكتاب من الأهمية النحوية واللغوية، وكان ممن شرحه أبو حيان في كتابه التذييل والتكميل، وهو كتاب كبير، فجاء كتاب: "ارتشاف الضرب" اختصاراً لكتاب التذييل والتكميل، قال أبو حيان: "ولما كان كتابي المسمى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب، وفرع بما حازه تآليف الأصحاب، رأيت أن أجرد أحكامه، عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل، وحاوية لسلامة اللفظ، وبيان التمثيل؛ إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال، أغنى الناظر عن التطلب والتسآل"[١].

ويخلص الباحث إلى مجموعة من الدوافع لتأليف كتابه، منها:

١- اختصار كتاب التذييل والتكميل، وهذا موضح من خلال كلام أبي حيان السابق.
٢- تلافي ما في الكتب السابقة من عيوب، قال أبو حيان: "وكان من تقدمنا قد انتزع من الكتاب تآليف قليلة الأحكام، عادمة الإتقان والإحكام، يحلها النقد، وينحل منها العقد، وربما أهملوا كثيرًا من الأبواب وأغفلوا ما فيه من الصواب، فتآليفهم تحتاج إلى تثقيف، وتصانيفهم مضطرة إلى تصنيف"[٢].
٣- التسهيل على طلبة العلم من خلال التمثيل، والتقليل من الاستدلال والتعليل، قال أبو حيان: "رأيت أن أجرد أحكامه، عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل، وحاوية لسلامة اللفظ، وبيان التمثيل؛ إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال، أغنى الناظر عن التطلب والتسآل"[٣].

---

[١] ارتشاف الضرب ١/٣ و٤.
[٢] المرجع السابق ١/٣.
[٣] المرجع السابق ١/٤.

٤- الزيادة على ما أغفله في كتبه السابقة من فوائد وفرائد، قال أبو حيان: "ونفضت عليه بقية كتبي، لأستدرك ما أغفلته من فوائده، وليكون هذا المجرد مختصًا عن ذلك بزوائده"[١].

منهج أبي حيان في كتاب ارتشاف الضرب

سار أبو حيان في كتاب ارتشاف الضرب على منهج وترتيب مختلف عما سار عليه في كتاب التذييل والتكميل وخلافاً لما كان معهوداً في كتب اللغة السابقة له التي كانت في جلها تسير على ما سار عليه ابن مالك في التسهيل وفي ألفيته، فبدأ الحديث في الحرف ثم الكلمة أي الصرف ثم الجملة أي النحو وتطرق لبعض موضوعات بلاغية كالحقيقة والمجاز.

وقد لخص أبو حيان منهجه في كتابه في جملتين؛ فقال: "وحصرته في جملتين:

الأولى: في أحكام الكلم قبل التركيب.

الثانية: في أحكامها حالة التركيب.

وربما أنجر بعضاً من أحكام هذه من أحكام الأخرى لضرورة التصنيف، وتناسب التأليف"[٢].

وأستطيع أن أجمل أهم سمات منهج أبي حيان كما هو آت[٣]:

١- براعة الترتيب، وأن سار على ترتيب خاص به في هذا الكتاب، كما بينا سابقاً.
٢- استيعاب جميع المذاهب النحوية في القضية الواحدة.
٣- الإكثار من الشواهد سواء من القرآن أو الشعر أو لغات العرب.
٤- تظهر شخصيته بشكل قوي وخاصة في المسائل الخلافية.

---

[١] ارتشاف الضرب ١/٤.
[٢] المرجع السابق ١/٤.
[٣] اختيارات أبي حيان النحوية في ارتشاف الضرب: أيوب جرجيس العطية ١٧ وما بعدها.

٥- ابتعاده عن التكرار، فيستخدم الإحالة؛ فيقول تقدم ذكره، أو أن يقول هذه المسألة كتلك المسألة.

٦- قد يقوم بتأجيل القول، فيقول: "إن بابها في باب كذا" أو يقول: "سيأتي إن شاء الله".

مصادر الكتاب

استمد أبو حيان مادة كتابه من مصادر متعددة، منها ما هو معروف، ومنها ما هو مغمور.

أولاً: المصادر المعروفة

١- الكتاب لسيبويه.

٢- الأصول لابن السراج.

٣- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري.

٤- المحكم لابن سيده.

وغيرها من الكتب.

ثانياً: المصادر المفقودة

١- إسفار الفصيح للهروي.

٢- الإغراب في علم الإعراب للواحدي.

٣- إملاء المنتحل في شرح الجمل للبهاري.

٤- البديع لابن مسعود الغنزي.

٥- الترشيح لخطاب المرادي.

٦- التمشية لابن زيدان.

٧- التمهيد لابن بطال.

٨- الجامع في النحو لابن قتيبة.

٩- الحقائق لابن كيسان.

١٠- الذخائر في النحو للهروي.

١١- شرح الإيضاح للخفاف.

١٢- الضوابط النحوية في علم العربية للمريسي.

١٣- الفرح للجرمي.

١٤- اللوامح للرازي.

١٥- المسائل الطبرية للزجاجي.

١٦- المهذب لابن كيسان.

١٧- نقع الغلل لأبي بكر بن ميمون.

١٨- رؤوس المسائل لابن أصبغ.

١٩- المقنع في مسائل الخلاف للنحاس.

٢٠- الفرق لقطرب.

٢١- مفردات الأسماء للأخفش.

٢٢- الهمز لأبي زيد.

٢٣- الانتحاب لابن هشام الحضرمي.

٢٤- بغية الآمال لابن طلحة.

٢٥- توطئة المدخل لابن عبد الجليل التدميري.

٢٦- شرح سيبويه للخشني.

٢٧- الكافي للنحاس.

٢٨- المصباح للمطرزي.

٢٩- النكت على الإيضاح للجلولي.

وغيرها، فهذه المصادر المتعددة التي منها المخطوط ومنها المفقود ومنها الموجود، تبين لنا أن كتاب ارتشاف الضرب حفظ لنا قدراً لا بأس به مما فقد من تراثنا اللغوي.

الفصل الأول

القياس النحوي، مفهومه، وأركانه، وضوابطه، وأنواعه

"دراسة نظرية"

ويشتمل على ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول: مفهوم القياس عند النحويين.

المبحث الثاني: أركان القياس وشروطه عند النحويين.

المبحث الثالث: علل القياس عند النحويين.

الفصل الأول: القياس النحوي، مفهومه، وأركانه، وضوابطه، وأنواعه "دراسة نظرية"

المبحث الأول: مفهوم القياس عند النحويين:

المطلب الأول: تعريف القياس:

أولاً: القياس لغة:

القياس لغة يدور معناه حول التقدير؛ لذلك قيل عن المقدار: إنه قياس[١].

ثانياً: القياس في اصطلاح النحويين:

اختلفت تعبيرات العلماء في تعريف القياس، ومن هذه التعريفات[٢]:

١- تقدير الفرع بحكم الأصل.
٢- حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع.
٣- إلحاق الفرع بالأصل لجامع.
٤- اعتبار الشيء بشيء لجامع.
٥- هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه.
٦- استنباط مجهول من معلوم.
٧- علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب.

ولو نظرنا إلى هذه التعريفات نجد أنها تدور حول مبدئين، وهما[٣]:

المبدأ الأول: الحمل:

أي حمل فرع على أصل لوجود علة جامعة بين الأصل والفرع.

---

[١] مقاييس اللغة: ابن فارس، مادة: ق.و.س، ٥/٤٠، لسان العرب: ابن منظور ٦/١٨٧.

[٢] انظر: الإغراب في جدل الإعراب: ابن الانباري ٤٥، لمع الأدلة: ابن الأنباري ٩٣، الاقتراح في أصول النحو: السيوطي ١٧٥، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: يحيى الجزائري ٦١، من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس ٨.

[٣] انظر: في القياس النحوي عند الخليل والفراء: فضل الشيخ حسين ٢٦٢.

وهذا المعنى يتوافق مع جل التعريفات عند النحويين، وهو أن يقوم المتكلم أو النحوي بإخضاع مثال أو حكم، لمثال أو حكم آخر؛ لوجود جامع بينهما، وهذا الجامع بين الفرع والأصل يسمى علة.

المبدأ الثاني: القاعدة المستمرة:

فقد عرف بعض العلماء القياس بأنه: " علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[1] فالعلماء عندما بحثوا في باب الأسماء والأفعال والحروف، واستقرؤوا كلام العرب، وجدوا أن الأصل في الأسماء أنها معربة، والأصل في الأفعال والحروف أنها مبنية، والأصل في الفعل المضارع أنه معرب، فهذه القواعد الأصلية المستمرة تسمى عند النحويين قياساً.

فهذان المبدآن (الحمل) و(القاعدة المستمرة) هما اللذان يدور حولهما مفهوم القياس عند النحويين؛ فالقياس عند النحويين ليس محصوراً في معنى الحمل لوجود العلة الجامعة؛ بل يتعداه إلى القاعدة المستمرة؛ بل ربما نجد أن الاستعمال الأكبر للقياس يكون في القواعد المستمرة، فلا تكاد تجد باباً من أبواب النحو والصرف يخلو من قاعدة مستمرة، ولتوضيح ذلك أضرب أمثلة:

١- في المرفوعات نجد أن المبتدأ والخبر والفاعل وغيرها مرفوعة، فكونها مرفوعة هو قاعدة مستمرة.
٢- وفي المنصوبات نجد أن المفاعيل منصوبة، فكون المفاعيل منصوبة قاعدة مستمرة.
٣- وفي المجرورات نجد أن الاسم المجرور والمضاف إليه مجرورة، وكونهما مجرورين قاعدة مستمرة.

وهكذا باقي الأبواب النحوية والصرفية لا تخلو من قواعد مستمرة.

ثالثاً: العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي.

---

[1] لمع الأدلة: ابن الأنباري ٩٣، الاقتراح في أصول النحو: السيوطي ١٧٥، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: يحيى الجزائري ٦١.

المعنى الاصطلاحي للقياس ليس بعيداً عن المعنى اللغوي؛ بل المعنى الاصطلاحي أحد ما ينطبق عليه المعنى اللغوي، فالمعنى اللغوي محمول على تقدير الشيء بالشيء، فالقياس النحوي هو من قبيل القياس المعنوي، كإلحاق مثال بمثال، أو حكم بحكم؛ لكونه مماثلاً أو مشابهاً، أي: لوجود علة، وهو أحد ما ينطبق عليه المعنى اللغوي.

رابعاً: الألفاظ ذات العلاقة

هناك مجموعة من الألفاظ قريبة جداً من القياس، ولا يستطيع الباحث أن يغفلها لما لها من علاقة ماسَّة بمصطلح القياس، وهي:

أصول النحو:

المقصود بالأصل ما يبنى عليه غيره سواء أكان البناء حسياً كقيام البناء على أصله، أم كان معنوياً كبناء المعلول على العلة والمدلول على الدليل[١]؛ وفي كتب أصول النحو يطلقون كلمة الأصل على أدلة النحو الإجمالية، قال ابن الأنباري: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله"[٢] وقال السيوطي: "أصول النحو: علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل."[٣] فكلمة أصول النحو عند علماء النحو تطلق على أدلة النحو، وأدلة النحو ثلاثة: السماع والقياس والاستصحاب[٤].

خلاصة الكلام:

مما سبق يتبين أن مصطلح أصول النحو أوسع وأعم من القياس؛ لأن القياس هو أحد أصول النحو المعتبرة، أما أصول النحو فأوسع؛ لأنه يشمل القياس والسماع واستصحاب الحال وغيرها.

---

[١] تاج العروس: الزبيدي٢٧/٤٤٧.

[٢] لمع الأدلة ٨٠.

[٣] الاقتراح ٢١.

[٤] لمع الأدلة: ابن الأنباري ٨١، والاقتراح: السيوطي ٧٩.

القاعدة:

القواعد هي القضايا الكلية التي يرجع إليها النحو، لذلك قيل عن كتاب سيبويه أنه أول كتاب جمع قواعد النحو، قال أحمد مهدلي: "إذ إن مكانة سيبويه وأهميته ترجع إلى أنه أول من سجل قواعد النحو العربي، وأرسى أسس معالمه واتجاهاته"[١] وبالنظر في كلمة القواعد وجد الباحث أنها استعملت بكثرة في الزمن الحاضر في كتب المعاصرين، ويقصد بها النحو نفسه، فيقال: "كتاب قواعد" يعني: " كتاب نحو"، أي: يحتوي على مسائل النحو من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات والتوابع وغيرها، وقواعد كل واحدة منها؛ وقد وجد الباحث أن المقصود بالقواعد عند المعاصرين هي ضوابط ومعايير وقوانين النحو، أي: ضوابط المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها.

وعلى هذا المعنى الوظيفي للقواعد يمكن القول إن كلمة القواعد بهذا المعنى المعاصر ربما تكون بعيدة عن القياس؛ لأن القياس من أدلة النحو الإجمالية، والقواعد بهذا المعنى تتعلق بالضوابط لمسائل النحو التفصيلية.

أما إن كانت القواعد بمعناها الكلي، أي الأمور الكلية التي يرجع إليها النحو، فتكون القاعدة بمعنى الأصل الذي يرجع إليه النحو، فتكون القاعدة والأصل بمعنى واحد، أي بمعنى أدلة النحو الإجمالية، بمعنى أدلة النحو التي يرجع إليها، وعلى هذا المعنى يكون القياس أحد قواعد النحو التي يرجع النحو إليها.

السماع:

يقصد بالسماع: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه –صلى الله عليه وسلم–، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر"[٢]

---

[١] مقدمة تحقيق شرح كتاب سيبويه ٣/١.

[٢] الاقتراح: السيوطي ٣٩.

والسماع إن كان بالكثرة وليس بالشاذ والنادر عند النحويين مقدم على القياس، قال ابن الأنباري: "والنقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى الكثرة"[١] وقال البغدادي:" أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس لأن السماع يبطل القياس"[٢].

والسماع هو أصل كبير من أصول النحو العربي عند النحويين، قال شوقي ضيف: "اعتمد الخليل في تأصيله لقواعد النحو وإقامة بنيانه على السماع والتعليل والقياس، والسماع عنده إنما يعني نبعين كبيرين؛ نبع النقل عن القراء للذكر الحكيم، وكان هو نفسه من قرائه وحَمَلته، ونبع الأخذ عن أفواه العرب الخُلَّص الذين يوثق بفصاحتهم"[٣].

لكن إن كان السماع شاذاً أو نادراً أو قليلاً؛ فإنه يسمع ولا يقاس عليه، ويبقى القياس على الكثير من كلام العرب.

فبناء على ما سبق نجد أن السماع هو الأصل؛ لأن القياس يكون على المسموع من كلام العرب؛ فلا يتصور وجود القياس من غير السماع.

المطلب الثاني: القياس بين المنطقيين والأصوليين والنحويين.

مصطلح القياس من المصطلحات التي استخدمت بكثرة في كافة الفنون والعلوم، ومن المهم جداً معرفة الفارق في دلالة المصطلح بين أهل كل فن من الفنون، حتى لا يستخدم المصطلح في دلالة غير الدلالة التي أريد بها، وأهل النحو والأصول والمنطق يوجد تقارب إلى حد ما في دلالة مصطلح القياس بينهم، ودلالات المصطلح تكون متقاربة إلى حد بعيد بين النحويين والأصوليين والمنطقيين، وهذا ربما يوقع في الخطأ في دلالة المصطلح بين هذه الفنون.

أولاً: القياس عند المنطقيين.

---

[١] الإغراب في جدل الإعراب ٨١.

[٢] خزانة الأدب ٨/٤٢١.

[٣] المدارس النحوية ٤٦.

يقصد بالمنطقيين من ساروا على النهج الأرسطي في الاستدلال العقلي، إذ يعتبر القياس من الركائز الرئيسة في الاستدلال المنطقي، قال الجرجاني: "القياس: قول مؤلَّف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث؛ فإنه قول مركب من قضيتين إذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما: العالم حادث؛ هذا عند المنطقيين"[١].

ففي الشكل البدائي للقياس الذي عرفه أرسطو هو عبارة عن تركيب من الجمل (المقدمة الكبرى) ومجموعة من الجمل (المقدمات الصغرى) تليها الخاتمة أو النتائج[٢] فعلى سبيل المثال:

كل مخلوق فان تعتبر هذه المقدمة الكبري، والإنسان مخلوق هذه المقدمة الصغري، وتكون النتيجة المترتبة أن الإنسان فان.

ثانياً: القياس عند الأصوليين.

يقصد بالأصوليين علماء أصول الفقه، فقد عُرِّف القياس عند الأصوليين بعدة تعريفات، منها: " إبانة مثل حكم المذكورين بمثل علته في الآخر"[٣]، ومنها: "مساواة فرع لأصل في علة حكمه"[٤]، وعُرِّف أيضًا: "حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما عنهما"[٥].

فخلاصة القياس عند الأصوليين هو: "تسوية فرع بأصل في حكم بوصف جامع بينهما" والقياس عند الأصوليين له أركان أربعة، وهي: الأصل المقيس عليه وهو المسألة التي ثبت حكمها بالقرآن أو السنة أو إجماع الصحابة، والفرع المقيس؛ وهي المسألة التي لم يأت الشرع

---

[١] التعريفات ١٨١.
[٢] رفع النقاب في تنقيح الشهاب: أبو عبد الله الرجراجي ٢٥/٦.
[٣] التعريفات ١٨١.
[٤] الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة: السيناوني ١٠٩/٢.
[٥] المحصول: الرازي ٥/٥.

لها بحكم، وحكم الأصل الذي ثبت بالدليل، والعلة الشرعية التي تجمع بين الأصل والفرع، وشرط العلة عند الأصوليين أن يدل عليها الدليل الشرعي[١].

ثالثاً: مقارنة بين المنطقيين والأصوليين والنحويين في دلالة القياس.

بعد أن تطرق الباحث إلى دلالة القياس عند المنطقيين والأصوليين والنحويين لا بد من معرفة أهم الفوارق بين دلالة القياس بين هذه الفنون.

أولاً: تعريف القياس.

من حيث تعريف القياس نجد اختلافاً في التعريف بين العلوم الثلاث، فالقياس المنطقي:" قول مؤلَّف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر"[٢] فالقياس المنطقي هو عبارة تأليف للقول للوصول لنتائج، أما القياس الأصولي:" "تسوية فرع بأصل في حكم بوصف جامع بينهما" فهو عبارة عن إعطاء الفرع حكم الأصل لوجود العلة الشرعية، أما القياس النحوي فيطلق على الحمل أي: حمل حكم الفرع على حكم الأصل لوجود جامع بينهما، ويطلق أيضًا على القاعدة المستمرة.

ثانياً: ميدان القياس

ميدان القياس النحوي النصوص العربية والأحكام النحوية من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات وغيرها، والقياس الأصولي ميدانه الأحكام الفقهية من الوجوب والندب والإباحة والكراهة والحرمة والسبب والشرط والمانع والصحة والفساد والبطلان والرخصة والعزيمة، والقياس المنطقي ميدانه الأحكام العقلية من وجوب الواجبات واستحالة المستحيلات وإمكان الممكنات.

---

[١] الورقات: الجويني ٢٦.

[٢] التعريفات ١٨١.

ثالثاً: علل القياس

علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين؛ وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه والأصوليين. وذلك أن علل الأصوليين إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية لنا؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسًا دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضًا حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات، إلى غير ذلك مما يطول ذكره ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله وليس كذلك علل النحويين[١].

فعلل الأصوليين لا بد أن يدل عليها الدليل الشرعي من القرآن والسنة والإجماع حتى تعتبر، فلا مجال للقياس المنطقي فيها، فهي نظر في الدليل وليس نظراً عقلياً؛ بخلاف القياس المنطقي عند المتكلمين.

ولتوضيح ذلك نضرب أمثلة:

مثال على علل النحويين: ضرب ابن جني مثالاً على علل النحو بعلة رفع الفاعل ونصب المفعول عند النحويين إنما فعل ذلك للفرق بينهما، فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقًا أيضًا؟ قيل: وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول؛ لكثرته وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون[٢].

لكن كلام ابن جني هذا يفهم منه أنه ذكر نوعاً واحداً من العلل النحوية وهي العلل القياسية، والحقيقة أن علل النحو ثلاثة أنواع، وهي: علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية.

---

[١] انظر: الخصائص: ابن جني ٤٩/١.

[٢] انظر: الخصائص: ابن جني ٥٠/١.

فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، فمن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيدًا قائم إن قيل: بم نصبتم زيدًا؟ قلنا بأن؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر.

وأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيدًا بـ (إن) في قوله: (إن) زيدًا قائم: ولم وجب أن تنصب إن الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه.

وأما العلة الجدلية النظرية، فمثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم بالمستقبلة أم الحادثة في الحال أم التراخية أم المنقضية بلا مهلة؟[1]

فعلل النحو ليست ضرباً واحداً؛ بل متعددة، وسيذكرها الباحث تفصيلاً إن شاء الله في مبحث علل القياس.

مثال على علل المتكلمين المنطقيين: في مسألة شكر المنعم وذم المسيء في انطواء الأنفس عليه وزوال اختلافها فيه ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه لما يعقبه من إنعامه وغفرانه[2].

مثال على علل الأصوليين والفقهاء: حرمة اللعب وقت صلاة الجمعة قياساً على علة الإلهاء الموجودة في حرمة البيع وقت صلاة الجمعة، فالبيع وقت صلاة الجمعة حرام؛ لأن الله –تعالى– يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[3] فالأصل المقيس عليه موجود في الآية وهو البيع وقت صلاة الجمعة، والفرع المقيس غير الموجود في الآية هو اللعب وقت صلاة الجمعة، وحكم الأصل الحرمة للبيع وقت صلاة الجمعة، والعلة الجامعة بين الأصل والفرع استنبطت من الآية وهي الإلهاء؛

---

[1] انظر: الاقتراح: السيوطي ١١٢، أصول النحو العربي: محمد عيد ١١٩.

[2] انظر: الخصائص: ابن جني ٥٠/١.

[3] الجمعة: الآية ٩.

فيكون حكم الفرع وهو اللعب وقت صلاة الجمعة حرام قياساً على حرمة البيع وقت صلاة الجمعة.

المطلب الثالث: نشأة القياس النحوي

عندما نتكلم عن النشأة لا نقصد النشأة من الناحية العملية التطبيقية، فالقياس كان موجوداً عملياً في كلام العرب الأقحاح من زمن الجاهلية؛ لأن لهم قواعدهم التي يقيسون عليها؛ بل نقصد بالنشأة من الناحية التأصيلية العلمية للقياس عند علماء النحو.

فالقياس النحوي نشأ بنشأة علم النحو، فقد اعتمد علماء النحو على القياس منذ أن وضعوا قواعد النحو، وبما أنه قيل: إن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع النحو، فقد قيل: إنه أول من وضع القياس، فقد قال ابن سلَّام الجمحي: "وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلى"[١]، ثم جاء من بعده عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي فيعتبر من المتوسعين في القياس وكان معه أبو عمرو بن العلاء؛ لكن أبا عمرو كان متوسعاً في كلام العرب؛ لكن الحضرمي متجرد في القياس، قال ابن سلام: "، ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى وكان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو ابن العلاء وبقى بعده بقاء طويلاً، وكان ابن أبى إسحاق أشد تجريدًا للقياس وكان أبو عمرو أوسع علمًا بكلام العرب ولغاتها وغريبها"[٢] ثمَّ جاء الفراهيدي الذي قال فيه ابن جني: "سيّد قومه، وكاشف قناع القياس في علمه"[٣]، ثم جاء سيبويه، وسيبويه وإن لم يكن أول من أنشأ القياس؛ لكن كتابه "الكتاب" يعتبر أول مصدر للقياس النحوي؛ حتى قيل عن كتابه:" قرآن النحو" لما احتوى من أقيسة منضبطة، اعتمد كل من جاء بعده عليها، فهو من رسخ القياس وضبطه في النحو[٤] وجاء بعده أيضًا نحاة أعطوُا القياس اهتمامًا كبيرًا ومنهم الأخفش تلميذ سيبويه وصاحب كتاب "المقاييس في النحو".

---

[١] طبقات فحول الشعراء ١/١٢.

[٢] طبقات فحول الشعراء ١/١٤.

[٣] الخصائص ١/٣٦٢.

[٤] المدارس النحوية: شوقي ضيف ١/٦٠.

ونشأة القياس لم تكن محصورة في المدرسة البصرية؛ بل تعداها الأمر إلى المدرسة الكوفية، التي كان بينها وبين البصريين خلافات واسعة في القياس النحوي، فالكوفيون توسعوا في القياس فقاسوا على القليل النادر، وقاسوا على البيت والبيتين من كلام العرب، أما البصريون فإنهم لم يجيزوا ذلك؛ بل اشترطوا القياس على الشائع والكثير من كلام العرب الذين يُعتَدُّ بعربيتهم[١].

من كل ما سبق نجد أنَّ مفهوم القياس نشأ منذ بدايات علم النحو ولم يزلْ قائمًا حتّى زماننا هذا، فهو ركن أصيل لا يمكن الاستغناء عنه في صرح اللغة العربية والنحو العربي الواسع.

المطلب الرابع: أهمية القياس النحوي

القياس هو العمود الفقري للنحو؛ فمن أنكر القياس فكأنما أنكر النحو كله، قال ابن الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة"[٢] وقال السيوطي: "وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل: إنما النحو قياس يتبع"[٣].

ووجود القياس في اللغة هو الذي يغنينا عن حفظ كل ما قالته العرب، قال محمد الخضر حسين: "ولولا هذه المقاييس، لضاقت اللغة على الناطق بها، فيقع في نقيصة العي والفهاهة[٤]، ويُكثر من الإشارات التي تخرج به عن حسن السمت والرزانة، ويرتكب التشابيه محاولاً بها إفادة أصل المعنى، لا كما يستعملها اليوم حليةً للمنطق، ومظهراً من مظاهر البلاغة "[٥].

---

[١] من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس ١٢.

[٢] لمع الأدلة ٩٥، وقد نقل هذا الكلام السيوطي في الاقتراح ١٧٩.

[٣] الاقتراح ١٧٩.

[٤] النسيان، انظر: تهذيب اللغة: الأزهري ٢٤٦/٥.

[٥] دراسات في العربية وآدابها ٢٩-٣٠.

المبحث الثاني: أركان القياس وشروطه عند النحويين.

القياس لا يقوم إلا على أربعة أركان، وهي الأصل المقيس عليه، والفرع المقيس، وحكم الأصل، والعلة الجامعة بين الأصل والفرع، ولتوضيح هذه الأركان أذكر المثال الذي ذكره ابن الأنباري وهو:

قياس نائب الفاعل وعبر عنه ابن الأنباري بما لم يسم فاعله، على الفاعل، لوجود علة الإسناد، فتكون أركان القياس في هذا المثال كالتالي:

١- الأصل هو الفاعل.

٢- الفرع هو ما لم يسم فاعله أي: نائب الفاعل.

٣- حكم الأصل هو الرفع.

٤- العلة الجامعة هي الإسناد.

والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد[١].

وهذه الأركان يتعلق بها شروط وأحكام تحتاج إلى بيان وتفصيل، وهو ما سيبينه الباحث في المطالب التالية.

المطلب الأول: الأصل المقيس عليه، شروطه وأقسامه.

الأصل المقيس عليه يكون مأخوذاً من آيات القرآن الكريم وما تعلق بها من القراءات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والمطرد والمسموع من كلام العرب الذين يحتج بعربيتهم، ويشمل الشعر والنثر، ويوجد عدة طرق لنقل هذا الكلام المقيس عليه، منها: السماع، والرواية، والمشافهة، والتدوين.

أولاً: شروط الأصل المقيس عليه.

وهذا الأصل المقيس عليه له مجموعة من الشروط، وهي:

---

[١] لمع الأدلة ٩٣، ونقل المثال السيوطي في الاقتراح ٨١.

الشرط الأول: أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس

فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحيح استحوذ واستصوب واستنوق؛ فالقياس في استحوذ، واستنوق، واستصوب أن تُنقل حركة العين المعتلة إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم تُقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيقال: استحاذ، واستناق الجمل، واستصاب الأمر، كما يقال: استقام، والأصل: استقوم، هذا هو القياس، ولكن جاء السماع المطرد بخلافه[١].

فهذه التي يقال فيها: "الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه"

الشرط الثاني: لا يقاس على الشاذ في الترك

قال السيوطي: "كما لا يقاس على الشاذ نطقًا لا يقاس عليه تركًا"[٢].

وقد عبر ابن جني عن هذه الحالة بأنه شاذ في السماع مطرد في القياس، قال ابن جني: "فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من: وذر وودع لأنهم لم يقولوهما ولا غرو "عليك" أن تستعمل نظيرهما نحو: وزن ووعد لو لم تسمعهما"[٣].

الشرط الثالث: الكثرة ليست شرطاً

ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ويمتنع على الكثير لمخالفته له.

الحالة الأولى: القياس على القليل.

ومن الأمثلة على هذه الحالة النسب إلى شنوءة شنئي، فلك أن تقول في ركوبة ركبي وفي حلوبة حلبي وفي قتوبة قتبي قياسًا على شنئي، وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة لمشابهتها إياه من أوجه:

---

[١] انظر: الخصائص: ابن جني ١/١٠٠، الاقتراح: السيوطي ٨٢.

[٢] الاقتراح ٨٣.

[٣] الخصائص ١/١٠٠.

١- أن كلا منها ثلاثي.

٢- وأن ثالثه حرف لين.

٣- وأن آخره تاء التأنيث.

٤- وأن فعولا وفعيلا يتواردان نحو: أثيم وأثوم ورحيم ورحوم ومشي ومشو ونهي عن الشيء ونهو.

فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة فكما قالوا حنفي قياسًا قالوا شنئي قياسًا[١].

الحالة الثانية: امتناع القياس على الكثير من كلام العرب

ومن الأمثلة على هذه الحالة قولهم في ثقيف وقريش وسليم ثقفي وقرشي وسلمي فهو وإن كان أكثر من (شنئي) فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس ولا يقال في سعيد سعدي ولا في كريم كرمي[٢].

ثانياً: أقسام القياس باعتبار الأصل المقيس عليه

ويمكن تقسيم القياس بالنظر إلى الأصل المقيس عليه إلى ثلاثة أقسام، وهي:

أولاً: القياس المساوي.

وإنما سمي بذلك لحصول المساواة بين الأصل المقيس عليه والفرع المقيس؛ فكان حكمهما واحدًا.

وقد قسم السيوطي هذا النوع إلى قسمين:

١- حمل فرع على أصل:

ومن أمثلته إعلال الجمع وتصحيحه حملًا على المفرد في ذلك؛ كقولهم: قِيَم ودِيَم، في جمع قيمة وديمة، وقولهم: زِوَجة وثِوَرة، في جمع زوج وثور؛ لأن الجمع تابع لمفرده في

---

[١] انظر: الخصائص: ابن جني ١١٦/١، والاقتراح: السيوطي ١٨٩.

[٢] انظر: الخصائص: ابن جني ١١٧/١، الاقتراح: السيوطي ٨٥.

صحته وإعلاله؛ فإذا كان المفرد معلًّا كان الجمع مثله؛ وإذا كان المفرد صحيحًا كان الجمع مثله كذلك؛ فكلمة: "قِيَم" الأصل فيها "قِوَم" بالواو لا بالياء؛ لأنها من التقويم، وكلمة "دِيَم" الأصل أن يقال فيها "دِوَم" بالواو؛ لأنها من الدوام؛ ولكن أبدلت الواو فيهما ياءً لأنها وقعت عينًا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة، وكانت في المفردة معلة –أي: مغيرة– فمفرد قيم: قيمة، ومفرد ديم: ديمة، والأصل في المفردين: قِوْمة ودِوْمة، وقد أعلت الواو في المفرد الذي هو أصل الجمع –أي: أبدلت ياء– لسكونها إثر كسرة؛ فأعلت في الجمع –وهو الفرع– حملًا للفرع على الأصل؛ فإذا كانت الواو صحيحة في المفرد وجب تصحيحها في الجمع، نحو قولهم: "زِوَجة" فإنه جمع "زوج"؛ ولم تقلب الواو في الجمع لسلامتها في المفرد، وكذلك قالوا: "ثِوَرة" في جمع "ثور"؛ ولم يعلوا الواو في الجمع لسلامتها في المفرد أيضًا، وخلاصة القول إن الفرع يحمل على الأصل في صحته وإعلاله؛ فإذا كان الأصل صحيحًا كان الفرع صحيحًا؛ وإذا كان الأصل معلًّا كان الفرع معلًّا، ويلاحظ أن المفرد هو أصل الجمع لأنه أسبق منه [1]

٢– *حمل نظير على نظير:*

والمراد بذلك حمل الشيء على شيء يشبهه ويماثله، وقد تكون المماثلة بين المحمول والمحمول عليه في اللفظ دون المعنى، أو في المعنى دون اللفظ، أو فيهما معًا[2].

أ– من الأمثلة على حمل النظير على النظير في اللفظ دون المعنى: زيادة إن بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما الموصولة لشبههما في اللفظ بـ"ما" النافية التي تزاد "إنْ" بعدها كثيرًا.

ب– من أمثلة حمل النظير على النظير في المعنى دون اللفظ: جوازُ: غيرُ قائمٍ الزيدانِ؛ حملًا على: ما قائمٌ الزيدانِ؛ ولإيضاح هذا المثال وبيانه، يقول الباحث: إن المبتدأ ينقسم قسمين: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع يغني عن الخبر؛ فالمبتدأ الذي له خبر نحو: زيدٌ قائمٌ، والمبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر: هو كل وصف اعتمد على نفي أو استفهام، نحو: ما قائمٌ الزيدان؛ فقائم مبتدأ، والزيدان فاعل يغني عن الخبر،

---

[1] انظر: الاقتراح: السيوطي ٨٥/١، أصول النحو: جامعة المدينة ١٩٩/١–٢٠٠.

[2] انظر: الاقتراح: السيوطي ٨٥/١ وما بعدها، أصول النحو: جامعة المدينة ١٩٩/١–٢٠٣ وما بعدها.

ونظيره المحمول عليه: غيرُ قائمٍ الزيدان؛ لأنه في معناه؛ فإن النفي الذي تدل عليه "ما" دلت عليه "غير"، وإن اختلف المثالان في اللفظ.

ت–من أمثلة حمل النظير على النظير في اللفظ والمعنى معاً: "أفعَل" التفضيل، وهو اسم بإجماع النحويين، وأفعَلَ في التعجب نحو: ما أحسَنَ زيدًا، وقد صح أنها فعل ماضٍ، وفاعله ضمير راجع لـ"ما" والمنصوب على التعجب هو المفعول، وأفعل التفضيل تساوي أفعل في التعجب وزنًا وأصلًا ومبالغة، وللتشبيه بينهما أجازوا تصغير أفعل في التعجب، ومنعوا أفعل التفضيل أن يرفع الاسم الظاهر؛ حملًا لكل منهما على الآخر.

ثانياً: قياس الأولى.

وهذا النوع من القياس الذي يغلَّب فيه الفرع المقيس على الأصل المقيس عليه، وقد عُبِّر عنه بحمل أصل على فرع، وسمي هذا النوع بقياس الأولى؛ لأنه إذا ثبت الحكم للفرع فالأصل أولى به، ومن الأمثلة على هذا النوع من القياس:

حمل المصدر على الفعل في الصحة والإعلال، والمصدر أصل للفعل على الرأي الراجح والمذهب المختار، ومع كون المصدر أصلًا والفعل فرعًا عنه؛ فالمصدر يحمل على الفعل في صحته وإعلاله؛ فيصح إذا كان الفعل صحيحًا ويُعَل إذا كان الفعل مُعَلًّا.

وذلك كقمت قيامًا، وقاومت قِوامًا، وتوضيح ذلك أنهم عندما أعلوا الفعل في الجملة الأولى –وهو قام من قمت– قد أعلوا مصدره –وهو قيام– حملًا عليه؛ فإن الأصل في الفعل أن يكون "قوَم"؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، والأصل في المصدر أن يكون "قِوام"؛ لكن وقعت الواو عينًا لمصدر فعل أعلت عينه في فعله، وقبلها كسرة وبعدها ألف؛ فقلبت ياءً، فبناء على ما سبق نجد أن المصدر قد أعلت عينه لمَّا كانت عين الفعل معلة، وإن اختلف وجه الإعلال؛ فلما صححوا عين الفعل في الجملة الثانية وقالوا: قاوم من قاومت؛ صححوا عين المصدر حملًا عليه؛ فقالوا: قِوامٌ؛ فسلمت العين في المصدر لسلامتها في

الفعل؛ فالمصدر في الحالتين محمول على الفعل؛ فهو من باب حمل الأصل على الفرع؛ لكونه أولى منه[١].

وهذا النوع عبر عنه ابن جني بقوله: " فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل، ونظائره في هذه اللغة كثيرة، وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل"[٢]

ثالثاً: قياس الأدون.

ويسمى بحمل الضد على ضده أو نقيضه، ومن الأمثلة عليه النصب بـ"لم"؛ حملًا على الجزم بـ"لن"؛ فإن "لم" و"لن" ضدان؛ إذ إن الأولى تفيد نفي الماضي وتفيد الثانية نفي المستقبل، و"لم" من أدوات جزم الفعل المضارع، وقد جاء النصب بها شاذًّا في بعض القراءات القرآنية، وتعرف هذه الظاهرة باسم التقارب في اللغة، ومعنى التقارب: أن يستعير كل واحد من اللفظين من الآخر حكمًا هو أخص به[٣]

ونقل السيوطي عن الجزولية[٤]: "أنه قد يحمل الشيء على مقابله، وعلى مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابل مقابله"[٥].

الحالة الأولى: حمل الشيء على مقابله.

فمن أمثلتها: لم يضربِ الرجلُ، حُمِل الجزم على الجر، يعني: لما احتيج إلى التخلص من التقاء الساكنين حرك الساكن الأول وهو الباء بالكسر التي هي العلامة الأصلية للجر؛ لأنهما متقابلان؛ فالجزم من خصائص الأفعال ويقابله الجر من خصائص الأسماء[٦].

---

[١] انظر: الاقتراح: السيوطي ٨٥/١، أصول النحو: جامعة المدينة ١٩٩/١-٢٠١.

[٢] الخصائص ٣٠٤/١.

[٣] أصول النحو: جامعة المدينة ٢١١/١.

[٤] المقصود بالجزولية، كتاب بعنوان: المقدمة الجزولية في النحو لعيسى الجولي، المتوفى ٦٠٧هـ.

[٥] انظر: الاقتراح: السيوطي ٩٠/١، أصول النحو: جامعة المدينة ١٩٩/١-٢١١-٢١٢.

[٦] المرجعان نفسهما.

الحالة الثانية: حمل الشيء على مقابل مقابله.

فمن أمثلتها: اضرب الرجل، حمل الجزم فيه –أي: في اضرب– على الكسر –أي: في الفعل لم يضرب الرجل– الذي هو –أي: الكسر– مقابل الجر من جهة أن الكسر في البناء مقابل الجر في الإعراب.

الحالة الثالثة: حمل الشيء على مقابل مقابله.

فمن أمثلتها: اضرب الرجل، حُمل السكون فيه على الكسر الذي هو –أي: الكسر– مقابل للجر الذي هو –أي: الجر– مقابل للجزم، والجزم الذي هو علامة إعراب مقابل للسكون الذي هو علامة بناء[١].

بقيت مسألة ذكرها الإمام السيوطي في ختام كلامه عن المقيس عليه، وهي: "اختُلف هل يجوز تعدد الأصول المقيس عليها لفرع واحد؟

والأصح نعم ومن أمثلة ذلك: (أي) في الاستفهام والشرط فإنها أعربت حملًا على نظيرتها (بعض) وعلى نقيضتها (كل)".[٢]

المطلب الثاني: الفرع المقيس.

هو المسألة التي نريد أن نعرف حكمها، أي نريد إعطاءها حكم الأصل؛ لذلك قيل في تعريفه: " اسم لشيء يبنى على غيره"[٣]، وهنا هو يبني على الأصل الذي عرف حكمه من خلال كلام العرب، وسنستعرض الكلام في الفرع من خلال الأمور التالية:

أولاً: شروط الفرع المقيس.

من أهم الشروط في الفرع المقيس أن لا يكون قد ثبت له حكم؛ فإن ثبت له حكم فإنه يصبح أصلاً من الأصول، قال أبو البقاء الحنفي: " ومن شرط القياس عدم وجود النص في

---

[١] انظر: الاقتراح: السيوطي ٩٠/١، أصول النحو: جامعة المدينة ١٩٩/١-٢١١-٢١٢.

[٢] انظر: الاقتراح ٩١/١.

[٣] التعريفات: الجرجاني ١٦٦/١.

المقيس"[1] وهذا الشرط ربما لا يسلم به؛ لأنه قد يثبت الحكم بالنقل والقياس؛ فيكون من باب ذكر عدة أدلة على المسألة الواحدة.

ومسألة شروط الفرع المقيس لم أقف على كلام صريح عند علماء النحو فيها، لكن علماء الأصول توسعوا في شروط الفرع، والباحث سيذكر ما ذكره علماء أصول الفقه من شروط للفرع؛ لأنها تخدم شروط الفرع في القياس النحوي، فمن شروط الفرع المقيس عند الأصوليين[2]:

١- أن يكون غير منصوص على حكم الفرع؛ لأنه إذا نص على حكمه أو دخل في عموم النص الدال على حكم الأصل فلا حاجة للقياس، هكذا قالوا، مع أنه لا مانع أن يتضافر على الحكم أكثر من دليل، فقد يكون الحكم دل عليه النص والقياس، والممنوع هو معارضة النص بالقياس.
٢- أن تكون علة الأصل موجودة فيه؛ لأن شرط تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع وجود العلة في الفرع.
٣- اشترط بعض العلماء في الفرع أن لا يكون متقدمًا على الأصل، فإن كان متقدمًا على الأصل لم يجز قياس المتقدم على المتأخر، ومثلوا ذلك بالوضوء مع التيمم، فإن مشروعية الوضوء سابقة لمشروعية التيمم فلا يقاس الوضوء على التيمم، وبذلك أبطلوا قياس الشافعية الوضوء على التيمم في إيجاب النية بجامع أن كلا منهما عبادة مشروعة.

وبالنظر لهذه الشروط للفرع المقيس عند الأصوليين يجد الباحث أنها تصلح في مجملها أن تكون شروطاً للفرع المقيس عند النحويين؛ لكن الذي يختلف الفرع المقيس عند النحويين عن الفرع المقيس عند الأصوليين في أمرين، وهما:

---

[1] الكليات ٧١٤/١.

[2] الإبهاج في شرح المنهاج: السبكي ١٦٣/٣، شرح الورقات: المحلي٢٠٦/١، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله: عياض السلمي ١٥٠/١.

١- ميدان القياس: فالقياس الأصولي ميدانه المسائل الفقهية، والقياس النحوي ميدانه الأحكام النحوية.

٢- جهة ثبوت العلة: فالعلة الموجودة في الأصل المقيس عليه عند الأصوليين ثابتة بالقرآن والسنة والإجماع، والعلة الموجودة في الأصل المقيس عليه ثابتة أيضاً في الفرع المقيس فإنها مستقاة من القرآن والقراءات والحديث الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً ممن يحتج بعربيتهم.

ثانياً: هل الفرع المقيس من كلام العرب؟

قال ابن جني: " ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره"[١]، وقد بوب ابن جني باباً كاملاً سماه: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[٢] وقد قيل: "ولهذا قال من قال في العجاج ورؤبة: إنهما قاسا اللغة وتصرفا فيها وأقدما على ما لم يأت به من قبلهما"[٣].

المطلب الثالث: حكم الأصل المقيس عليه.

هذا الحكم هو الذي ثبت من خلال السماع، ويقصد به الحكم اللغوي، وليس الحكم الشرعي ولا الحكم المنطقي؛ لأن ميدان البحث هو القياس النحوي، وما نحتاجه هو أحكام نحوية.

وبالنظر في كتب فقه اللغة لم يقف الباحث على ذكر صريح لشروط حكم الأصل عند النحويين؛ لكن نستطيع أن نستنبط شروطاً من خلال كلام النحويين لحكم الأصل، فمن هذه الشروط:

---

[١] الخصائص ٣٥٨/١، ونقل هذا الكلام السيوطي في الاقتراح ٩٢/١.

[٢] الخصائص ٣٥٨/١.

[٣] الخصائص: ابن جني ٣٧٠/١، الاقتراح: السيوطي ٩٣/١.

١- أن يكون الحكم ثبت استعماله عن العرب، قال السيوطي: "إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب"[١].

٢- أن يكون الحكم قد ثبت بالنقل أو القياس أو الاستنباط من كلام العرب، قال السيوطي: "وهل يجوز أن يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط؟ ظاهر كلامهم: نعم"[٢].

٣- أن يكون حكم الأصل الذي يقاس عليه متفق عليه، وإن كان حكم الأصل مختلف فيه فقد اختلف العلماء في جواز القياس عليه، فأجازه قوم لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه، ومنعه آخرون لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلا؟ وأجيب بأنه يجوز أن يكون فرعا لشيء آخر[٣]، قال يحيى الجزائري: "ويجوز القياس على المختلف فيه اعتباراً للقول به لدليل، فهو عند القائل به متفق عليه، كقياس "إلا" على "يا" بجامع الحرفية، والقيام مقام فعل، وعمل "يا" نصباً مختلف فيه"[٤]

بعد الانتهاء من الحديث عن هذه الأركان الثلاثة للقياس، وهي الأصل والفرع وحكم الأصل، كان لا بد من الحديث عن العلة، وهي تمثل الركن الرابع من أركان القياس؛ لكن لسعة ما يتعلق بهذا الركن كان لا بد من إفراده في مبحث خاص به، وهو المبحث الثالث.

---

[١] الاقتراح ٩٤/١.

[٢] الاقتراح ٩٤/١.

[٣] الاقتراح ٩٥/١.

[٤] ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ٦٩.

المبحث الثالث: علل القياس عند النحويين

تعتبر العلة الركن الرابع والأهم من أركان القياس النحوي؛ لأن العلة هي التي تجمع بين الفرع والأصل في الحكم، ولولا العلة لم نستطع الجمع بين الأصل والفرع، والعلة هي من المباحث الدقيقة والمهمة، فلا بد من تحديد مفهومها وشروطها وفوائدها، وأيضاً لا بد من معرفة أقسامها، ومسالكها، وعيوبها، وبعض الأحكام المتعلقة بالعلة.

المطلب الأول: العلة، مفهومها، وشروطها، وفوائدها

والعلل النحوية متينة وليست موهومة، قال ابن الفرخان: " هي في غاية الوثاقة فهي غير مدخولة، أو متسمح فيها، وليست كما ذهب إليه غَفَلة العوام واهية أو متمحلة"[١]، ويقصد بالعلل النحوية هي العلل المعتمدة، وليست العلل المتوهمة، قال ابن جني موضحاً طبيعة العلل عند النحويين: " اعلم أن علل النحويين –وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين– أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس"[٢] فالعلل النحوية تظهر حكمتها؛ لأنها تعتمد على الحس الذي هو أقوى الأدلة[٣].

أولاً: مفهوم العلة

العلة لغة:

لها عدة معان منها: المرض، والحدث الذي يشغل صاحبه عن وجهه، والشربة الثانية[٤].

العلة اصطلاحاً:

عبر الزجاجي عن المعنى الاصطلاحي للعلة عند النحويين بقوله:: "إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها،

---

[١] المستوفى في النحو ٤/١.

[٢] الخصائص: ابن جني ٤٩/١.

[٣] الاقتراح: السيوطي ٩٦/١.

[٤] انظر: العين: الفراهيدي ٨٨/١، لسان العرب: ابن منظور ٤٦٧/١١، تاج العروس: الزبيدي ٤٤/٣٠.

ليس هذا من تلك الطريق"[١] وهذا المعنى الذي ساقه الزجاجي يتناسب مع المعنى الثاني للقياس من كونه قاعدة مستمرة، أي مقاييس يعتمد عليها العرب في كلامهم، وقال التهانوي: " ما يستدلّ فيه من العلّة على المعلول"[٢].

خلاصة الأمر: أن العلة هي المعيار أو المقياس الذي من أجله قال العرب كلامهم، فهي التي نستطيع من خلالها أن نجمع بين الأصل والفرع، بين ما قالته العرب، وبين ما لم تقله العرب؛ لكونه يسير وفق قواعد العرب وعلل كلامهم الذي قالوه، ولعل كلام ابن جني يوضح هذا المعنى للعلة بقوله: " اعلم أن علل النحويين –وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين– أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين"[٣]فعلل النحو ليست مثل علل أصول الفقه والفقه؛ بل هي أقرب إلى معيار القواعد المستمرة، يلحق بها كل ما ينطبق عليها.

من خلال ما سبق يستطيع الباحث أن يستخلص للعلة معنيين عند النحويين، وهما:

الأول: الجامع بين الأصل والفرع، وهذا المعنى يتناسب مع المعنى الأول للقياس، وهو الحمل؛ لأن معنى الحمل هو الإلحاق، والإلحاق لا يكون إلا بعلة تجمع بين الأصل والفرع.

الثاني: المعيار الذي من أجله قال العرب كلامهم، وهذا المعنى يتناسب مع المعنى الثاني للقياس، وهو القاعدة المستمرة؛ لأن القاعدة المستمرة لا بد لها من ضابط ومعيار للتفريع عليها، وهذا المعيار هو العلة.

ثانياً: فوائد العلة.

رُوِيَ أن الخليل بن أحمد –رحمه الله–، سُئل عن العلل التي يُعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا

---

[١] الإيضاح في علل النحو ٦٤/١.

[٢] كشاف اصطلاحات العلوم والفنون٤٨٩/١.

[٣] الخصائص: ابن جني ٤٩/١.

بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعاول فليأت بها[١]

وأكبر فائدة من فوائد العلل أن تجعل الحكم النحوي في غاية الوثاقة والقوة[٢]؛ لأن الحكم النحوي الذي تعرف علته، ويُعرَف سبب قول العربي له يجعل من السهولة بمكان أن نلحق أي كلام على قواعدهم ومقاييسهم؛ لأن العلل النحوية بمثابة القوانين التي تحكم كلام العرب في الغالب، قال ابن جني: " ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجر بحروف الجر والنصب بحروفه والجزم بحروفه وغير ذلك من حديث التثنية والجمع والإضافة والنسب والتحقير وما يطول شرحه فهل يحسن بذي لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع، وتوارد اتجه."[٣]، قال سيبويه: " وليس شيء مما يضطرون إلا وهم يحاولون به وجها " نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة، قال بعضهم إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال هذا تعبدي، وإذا عجز النحوي عنه قال: هذا مسموع[٤].

ثالثاً: شروط العلة.

للعلل النحوية شروط لا بد من توافرها، وأهم هذه الشروط:

---

[١] الإيضاح في علل النحو: الزجاجي ٦٥-٦٦.

[٢] ارتقاء السيادة: الجزائري ٦٩.

[٣] الخصائص ٢٣٩/١.

[٤] الاقتراح: السيوطي ٩٧/١.

١- إيجابها للحكم في المقيس عليه، وذلك كعلة الفَضلة في المفاعيل فهي أوجبت النصب، فإن لم توجب الحكم في الأصل المقيس عليه لا تعتبر علة يقاس عليها[١]

٢- أن تكون العلة متعدية، واختلف العلماء في العلة القاصرة وذلك كتسكين الفعل المسند إلى ضمير لتوالي أربع حركات، فتوالي الحركات علة قاصرة على الفعل الثلاثي وبعض الخماسي، فجوزها قوم ولم يشترطوا التعدية في صحتها، وقال قوم: إنها علة باطلة؛ لأن العلة إنما تراد للتعدية وهذه العلة لا تعدية فيها وإذا لم تكن متعدية فلا فائدة لها؛ لأنها لا فرع لها فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها[٢].

٣- أن تكون مطردة: ومعناها أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع، كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع عند وجودها[٣].

٤- أن تكون منعكسة: وهو أن يعدم الحكم عند عدمها، وذلك كعدم الرفع للفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظاً أو تقديراً[٤].

٥- أن تكون مناسبة: فلا يصح أن تكون وصفاً غير مؤثر، أو غير مفيد، ومن الأمثلة على الوصف المناسب الإسناد للفعل، فهذا الوصف ناسب الرفع للفاعل[٥]

المطلب الثاني: أقسام العلل.

قسم العلماء العلل باعتبارات متعددة، وسيذكر الباحث في هذا المطلب ثلاث اعتبارات لتقسيم العلة:

الاعتبار الأول: أقسام العلل باعتبار الاطراد.

---

[١] الاقتراح: السيوطي ١٠١، ارتقاء السيادة: الجزائري ٧٤.

[٢] الاقتراح: السيوطي ١٠٧، ارتقاء السيادة: الجزائري ٧٤.

[٣] انظر: لمع الأدلة: ابن الأنباري ١١١.

[٤] انظر: لمع الأدلة: ابن الأنباري ١١٥.

[٥] انظر: الاقتراح: السيوطي ١٢٣.

القسم الأول: العلل المطردة.

تنوعت العلل المطردة في كتب النحو، وقد عبر السيوطي عن هذا النوع من العلل بقوله: " علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم"[١]

والعلل المطردة كثيرة وأبرزها كما ذكرها ابن مكتوم[٢] ونقلها عنه السيوطي أربع وعشرون علة، والباحث سيذكرها مع شرح والتمثيل اليسير عليها[٣]:

١- *علة سماع:* وذلك كقولهم: امرأة ثدياء، أي: عظيمة الثديين، ولا يُقال رجل أثدى؛ لعدم سماع ذلك، وبالنظر في هذا النوع من العلة فإن الباحث يرجح أن هذا النوع من العلة يحتاج لإعادة نظر في كونه علة؛ لأن هذا النوع لا يبنى عليه إلحاق وقياس؛ بل إن مسائل القياس يؤتى بها في مقابل السماع.
٢- *علة تشبيه:* كإعراب الفعل المضارع لمضارعته للاسم، أي: لمشابهته له، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها للحرف.
٣- *علة استغناء:* فالعرب قد تستغني بشيء عن شيء، وهذا كثير في كلام العرب، كاستغنائهم ب(تَرَكَ) عن (وَدَعَ)و(وَذَرَ).
٤- *علة استثقال:* كاستثقالهم الواو في مثل: يعد وأصلها يوعد؛ لوقوعها بين: الياء، والكسرة.
٥- *علة فرق:* وذلك كرفع الفاعل ونصب المفعول للتفريق بينهما، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى للفرق بينهما كذلك.
٦- *علة توكيد:* كدخول نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة على فعل الأمر؛ لتوكيد إيقاعه.
٧- *علة تعويض:* كتعويضهم الميم المشددة في: "اللهم"، عوضًا من حرف النداء.

---

[١] الاقتراح ٢٣٢/١.

[٢] هو أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم تاج الدين أبو محمد القيسي. جمع الفقه والنحو واللغة، وصنف تاريخ النحاة، والدر اللقيط من البحر المحيط، وكتابه الذي نقل عنه السيوطي اسمه التذكرة، ولد في ذي الحجة سنة اثنتين وثمانين وستمائة، ومات سنة تسع وأربعين وسبعمائة، انظر: حسن المحاضرة: السيوطي ٤٧٠/١.

[٣] انظر: الاقتراح: السيوطي ١٠٢ وما بعدها، أصول النحو: جامعة المدينة ٢٣٣/١ وما بعدها.

٨- *علة نظير:* ككسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم مثل قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[١] حملًا على الجر؛ إذ الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، لاختصاص كل واحد منهما بنوع من أنواع الكلمة والعمل فيه.

٩- *علة نقيض:* كنصبهم اسم لا النافية للجنس حملًا على نصب إنّ لاسمها؛ لأن "لا" نقيضة "إن"؛ لأن "إن" لتوكيد الإثبات و"لا" لتوكيد النفي، فهما متناقضان.

١٠- *علة حمل على المعنى:* مثل قوله تعالى: ﴿فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾[٢] فقد ذكَّر فعل "الموعظة" مع أنها مؤنثة حملًا لها على المعنى؛ لأنها في معنى الوعظ.

١١- *علة مشاكلة:* كتنوين "سلاسل" في إحدى القراءات المتواترة مع كونه على صيغة منتهى الجموع في قوله تعالى: ﴿سَلَاسِلَا وَأَغْلَالَا﴾[٣]لمشاكلته لما بعده، والمشاكلة أن يُذكر الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه في صحبته[٤].

١٢- *علة معادلة:* وذلك مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملًا على النصب، ثم عادلوا بينهما -أي: بين النصب والجر- فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم، فجعلوا علامتيهما في هذا الجمع الكسرة.

١٣- *علة مجاورة:* مثل جرِّهم نعت المرفوع في قولهم: هذا جحر ضبٍ خربٍ؛ لمجاورته للمجرور.

١٤- *علة وجوب:* كتعليلهم رفع الفاعل ونحوه.

١٥- *علة جواز:* وذلك ما ذكروه في تعليل الإمالة، فإنه عندما تتحقق علة الإمالة فإنه يجوز الإمالة ويجوز عدمها.

١٦- *علة تغليب:* كتغليبهم المذكر على المؤنث في مثل قوله تعالى: {وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ}[١] فأدرجها في جمع المذكر السالم.

---

[١] البينة: الآية ٢.

[٢] البقرة: الآية ٢٧٥.

[٣] الإنسان: الآية ٤.

[٤] المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية ٤٩١/١.

١٧- *علة اختصار:* كالترخيم، وهو حذف آخر الاسم المنادى، وكحذف النون في قوله تعالى: {وَلَمْ يَكُ}[٢].

١٨- *علة تخفيف:* كإدغام المتماثلين أو المتقاربين.

١٩- *علة أصل:* كـ"استحوذ" في قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[٣] من غير إعلال؛ رجوعًا إلى الأصل.

٢٠- *علة أولى:* كقولهم: إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.

٢١- *علة دلالة حال:* كقول الذي يرى الهلال- الهلال، أي: هذا الهلال؛ فحذف المبتدأ لدلالة الحال عليه.

٢٢- *علة إشعار:* أي: إعلام مثل قولهم في جمع موسى ومصطفى: موسَون ومصطفَون، بفتح ما قبل الواو فيهما؛ إشعارًا بأن المحذوف ألف، والأصل: موسيون ومصطفيون، تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفًا، ثم حذفت لالتقائها ساكنة من الواو الساكنة.

٢٣- *علة تضاد:* مثل قولهم في أفعال القلوب: إن هذه الأفعال متى تقدمت وأُكِّدت بالمصدر أو بضميره لم تلغ أصلًا، لما بين التأكيد والإلغاء من التضادّ؛ إذ التأكيد يدل على الاهتمام والاعتداد، والإلغاء يدل على خلاف ذلك.

٢٤- *علة تحيُّل:* وهي العلة التي لم يوضحها ابن مكتوم، وذلك كاستدلالهم على اسميَّة كيف، بنفي حرفيتها؛ لأنها مع الاسم كلام، أي: ولا يكون الحرف مع الاسم كلامًا، وبنفي فعليَّتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾[٤] أي: ولا يجاور الفعلُ الفعلَ بلا فاصل، فتحلل، فهذه العلة تشبه التحلل من شبه المدعي بإثبات عدم صلاحيتها.

---

[١] التحريم: الآية ١٢.

[٢] النحل ١٢٠.

[٣] المجادلة: الآية ١٩.

[٤] الفيل: الآية ١.

وهذا القسم من العلل عند النحويين هو الأكثر تداولاً عندما يطلقون لفظ العلة

القسم الثاني: العلل غير المطردة

وهي العلل التي تُظهر الحِكَم والمقصد من كلام العرب[١]، وهذا القسم من التعليل هو حكمة وليس عللاً يبنى عليها القياس، فهو إن صح أن نطلق عليه علة، فهو من باب المجاز لا الحقيقة، فهو مجرد فهم غرض العرب من كلامهم، وليس فهم مقاييس وقوانين تحكم كلام العرب.

الاعتبار الثاني: أقسام العلل باعتبار أثرها

يقصد الباحث بالأثر هو مدى تأثير العلة على القياس، وإلحاق الفرع بالأصل لتعدي تأثير العلة من الأصل إلى الفرع، ويمكن تقسيم العلل باعتبار الأثر إلى قسمين، وهما:

القسم الأول: العلل الموجبة.

أكثر علل النحويين مبناها الإيجاب كنصب الفضلة وما شابهها كخبر كان، ومفعولي (ظن)، ورفع العمدة، وجر المضاف إليه[٢].

القسم الثاني: العلل المجوزة.

هذا النوع يسمى علة وهو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب، ومن ذلك أسباب الإمالة فإنها علة الجواز لا الوجوب؛ لأن الإمالة قد يوجد أسبابها ولا تمال، وكذا علة قلب واو (وقتت) همزة، فإنه يجوز إبقاؤها واواً؛ فعلُّتها مجوزة لا موجبة، وكذا كل موضع جاز فيه إعرابان فأكثر[٣].

---

[١] الاقتراح: السيوطي ١٠١.

[٢] الخصائص: ابن جني ١/١٦٥، الاقتراح: السيوطي ١٠١.

[٣] انظر: الخصائص: ابن جني ١/١٦٦، الاقتراح: السيوطي ١٠١.

والعلل المجوزة تسمى أسباباً، وإن سميت عللاً فهو من باب المجاز، والتسمية الحقيقية للعلل هو العلل الموجبة وليست المجوزة[١].

الاعتبار الثالث: باعتبار بساطتها وتركيبها.

وهي على قسمين:

القسم الأول: العلل البسيطة.

وهي التي يكون التعليل على وجه واحد كالتعليل بالاستثقال وحده أو الجوار وحده أو المشابهة وحدها ونحو ذلك[٢].

القسم الثاني: العلل المركبة.

وهي التي تكون مكونة من عدة أوصاف، اثنين فصاعدًا، كتعليل قلب ميزان بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليس مجرد سكونها، ولا وقوعها بعد كسرة؛ بل مجموع الأمرين[٣].

الاعتبار الرابع: باعتبار كونها تعليمية أو قياسية أو جدلية.

وهذا التقسيم للعلل قسمه الزجاجي ونقله الأئمة عنه، فعلل النحو ثلاثة أقسام[٤]:

القسم الأول: العلل التعليمية.

وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم يُسمع كل كلامهم منهم لفظاً، وإنما سمع بعضه فقيس عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل، وكذلك قام زيد. إن قيل: لم رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

---

(١) المرجعان نفسهما.

(٢) انظر: الاقتراح: السيوطي ١٠٤.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: الإيضاح في علل النحو ٦٤-٦٥، الاقتراح: السيوطي ١١١.

القسم الثاني: العلة القياسية.

فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بإن، في قوله إن زيداً قائم: ولم وجب أن تنصب "إن" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك.

القسم الثالث: العلة الجدلية النظرية.

مثاله ما قيل في باب "إن": فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ (وحين) شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيداً عمرو، وهلا شبهتموها بما قُدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان؟ فأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول، وأي قياس اطرد لكم في ذلك؟ وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله، هلا أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبه به في قولكم ضرب أخاك محمد وضرب محمد أخاك؟ وهلا حين امتنعت من ذلك لعلةٍ لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم إن خلفك زيداً وإن أمامك بكراً وما أشبه ذلك؟ وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد نحو ضرب زيداً عمرو، امتنعتم من إجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها في قولكم أن زيداً أبوه قائم، وإن زيداً ماله كثير، والفاعل لا يكون جملة؟ ولم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم إن زيداً يركب، وإن عبد الله ركب أرأيتم فعلاً وقع موقع الفاعل بدلاً منه نائباً عنه؟ ما أرى كلامكم إلا ينقض بعضه بعضاً.

وكل شيء اعتل به المسئول جواباً عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر.

خلاصة الكلام:

هذه الاعتبارات هي أهم الاعتبارات التي من خلالها قسم النحاة العلل النحوية، ونجد أن هذه الاعتبارات قد تتداخل فيما بينها، كما وجدنا أن علة الإيجاب ذكرت ضمن العلل المطردة، وكذلك علة الإيجاب تدخل ضمن العلل التعليمية.

المطلب الثالث: مسالك العلة.

المقصود بمسالك العلة طرق إثبات العلة، وهي ما دل على كون الوصف علة[١]، بمعنى آخر مسالك العلة هي المصادر التي نأخذ منها العلة، وبالنظر إلى العلة نجد أن لها مسالك متعددة، سيذكر الباحث أهمها باختصار:

المسلك الأول: الإجماع.

بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور التعذر وفي المنقوص الاستثقال[٢].

المسلك الثاني: النص.

وذلك بأن ينص العرب الأقحاح على العلة، وهذا من أقوى الأدلة على العلة؛ لأن العرب الأقحاح هم من تؤخذ عنهم اللغة، ومن ذلك قول أبي عمرو: "سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ قال نعم أليست بصحيفة؟"[٣] فالذي علل هنا الأعرابي نفسه، فالأعرابي أنث كلمة: "كتاب" وهي مذكر؛ والعلة التي ساقها أنه أنث المعنى دون اللفظ، بقوله: "أليست بصحيفة"، فالصحيفة مؤنثة.

---

[١] انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: الاصفهاني ٨٦/٣، معالم أصول الفقه: الجيزاني ٢٠٢/١، لم أجد تعريفاً لمسالك العلة إلا في كتب أصول الفقه، وهذا المصطلح أخذه النحويون عن الأصوليين، فيصلح هذا التعريف هنا.

[٢] انظر: الاقتراح: السيوطي ١١٣، ارتقاء السيادة: الجزائري ٨٠.

[٣] انظر: شرح ألفية ابن مالك: الشاطبي ٥٦٧/٢، الاقتراح: السيوطي ١١٣، ارتقاء السيادة: الجزائري ٨٠.

المسلك الثالث: الإيماء.

الدلالة على العلة عن طريق الإشارة إليها، دون أن يكون في الكلام دلالة على المراد لا بالمنطوق، ولا بالمفهوم، ولا بالتعريض، ولا بالكناية. ويُعدُّ هذا المسلك مقابلًا لمسلك النص[١]، ولا يفطن للإيماء إلا لبيب، فقد رُوي أن قومًا من العرب أتوا النبي –صلى الله عليه وسلم– فقال: "من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيان. فقال: بل أنتم بنو رشدان"[٢] فكان الاسم مشتقًّا من الغي والغواية بفتح الغين فيهما، وهو الانهماك في الجهل، والإمعان في الضلال، ولم ينطق رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بهذا الاشتقاق، بل غير الاسم إلى رشدان من الرشد، وهو ضد الغي؛ فكان تغييره دليلًا على أن الألف والنون في (غيان) زائدتان، وليس في اللفظ تصريح، ولا كناية، ولا تعريض يدل على زيادتهما، بل إيماء وإشارة إلى زيادتهما، وتُفهم هذه الإشارة من اشتقاقه إيَّاه من الغي[٣].

المسلك الرابع: السبر والتقسيم.

أن يذكر النحوي جميع الوجوه المحتملة، ثم يختبر كل وجه من الوجوه فيبقي ما يصلح، وينفي ما لا يصلح، فيبقى الوصف الصالح للتعليل[٤]، ومن الأمثلة على السبر والتقسيم: وزن عصي، فذكر أنه يُحتمل أن يكون على وزن فُعُول، أو فعِيل، أو فلِيع، أو فعلٌ، ومنع أن يكون في التقسيم فعليٌ أي: بكسر الفاء والعين وسكون اللام، وإنما أجاز الأوزان السابقة؛ لأن لها وجودًا في لسان العرب، ففعول كدلي، وفعيل كشعير وبعير، وفليع كقسي، وأصلها فعول قووس، فغُيرت إلى قسو، فلوع، ثم إلى قسي فلي، وفِعِل كطِمِر، وهو وصف الفرس الجواد، ومنع وزن فعلي؛ لأنه ليس في لسان العرب هذا الوزن، ولا ما هو قريب منه[٥]

---

[١] انظر: أصول النحو: جامعة المدينة ١٠٦/١.

[٢] جامع السنن والمسانيد: ابن كثير ٧٤٧/٢، وقال ابن كثير: " رواهُ أبو نعيم، وغيره وحديث وهب بن عمرو ابن مسلم بن سعد بن وهب بن رشدان، عن أبيه، عن جده فذكره"

[٣] انظر: الاقتراح: السيوطي ١١٤، ارتقاء السيادة: الجزائري ٨١.

[٤] المرجعان نفسهما.

[٥] انظر: أصول النحو: جامعة المدينة ١١٠/١.

ومن الأمثلة أيضاً: أن الدليل على أن "كيف" اسم هو السبر والتقسيم، فنقول: لا يجوز أن تكون حرفًا لحصول الفائدة منها مع الاسم، وليس ذلك لغير حرف النداء، ولا يجوز أن تكون فعلًا؛ لأن الفعل يليها بلا فاصل نحو: كيف تصنع، فيلزم أن يكون اسمًا؛ لأنه الأصل في الإفادة[١].

المسلك الخامس: المناسبة.

وتسمى الإخالة، هذا المسلك طريقه غلبة الظن والإخالة، وأن المتكلم بالعلة قد سلك إلى الوصول إليها طريق القياس على الأصل، وقد غلب على ظنه أنها العلة للحكم في الفرع المسئول عنه، ومن هنا كان قياسها قياس علة.

ومن الأمثلة حمل ما لم يسم فاعله (نائب الفاعل) على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد، فعلة الإسناد مناسبة للقياس عليها[٢].

المسلك السادس: الشبه.

وهو "أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه، غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل" [٣]

ومن الأمثلة على مسلك الشبه كون الفعل المضارع معرباً لكونه شابه الاسم.

المسلك السابع: الطرد.

الطرد هو الذي يوجد معه الحكم، وتفقد الإخالة (المناسبة) في العلة[٤]، والصواب أن مجرد الطرد دون وجود الإخالة لا يصلح للتعليل؛ ؛ لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن بعلة جامعة بين الأصل والفرع، فلو أنك علَّلت بناء "ليس" بكونها جامدة لا تتصرف؛ لاطراد

---

[١] انظر: الاقتراح: السيوطي ١١٧.

[٢] انظر: لمع الأدلة: ابن الأنباري ١٢٣، الاقتراح: السيوطي ١١٧، ارتقاء السيادة: الجزائري٨٣.

[٣] انظر: لمع الأدلة: ابن الأنباري ١٠٧، الاقتراح: السيوطي ١١٨، ارتقاء السيادة: الجزائري٨٤.

[٤] انظر: لمع الأدلة: ابن الأنباري ١١٠، الاقتراح: السيوطي ١١٩، ارتقاء السيادة: الجزائري٨٥.

البناء في كل فعل جامد لا يتصرف؛ لما كان هذا الطرد يُغلِّب على الظن أن بناء ليس لعدم التصرف[١].

فهذه هي أهم المسالك للعلة التي ذكرها النحويون لتعليل الأحكام النحوية،.

المطلب الرابع: عيوب العلة.

وتسمى عند السيوطي بالقوادح في العلة[٢] وقد سماها الجزائري: "فساد العلة"[٣]، وهي عيوب تجعل العلة غير صالحة للقياس، أي: إنها تلغي عمل العلة، والعيوب في العلة متعددة، سيذكر الباحث أبرزها:

العيب الأول: نقض العلة.

وهو وجود العلة وانتفاء الحكم، وهذا على مذهب من يقول بعدم جواز تخصيص العلة[٤]؛ لأن من شروط العلة أن تكون مطردة على الراجح.

ومن الأمثلة على نقض العلة القول: إنما بنيت حذامِ وقطامِ ورقاشِ لاجتماع ثلاث علل، وهي التعريف والتأنيث والعدل، فهذه العلة منقوضة بـ (أذربيجان) فإن فيه ثلاث علل بل أكثر وليس بمبني[٥].

العيب الثاني: تخلف العكس.

هذا العيب مبني على أن العكس شرط في العلة كما ذكرنا سابقاً، والعكس هو أن يعدم الحكم عند عدم العلة[٦].

---

[١] المراجع نفسها.

[٢] الاقتراح ١٢١.

[٣] ارتقاء السيادة ٨٤.

[٤] انظر: جدل الإعراب: ابن الأنباري ٦٠، الاقتراح: السيوطي ١٢١، ارتقاء السيادة: الجزائري ٨٤.

[٥] انظر: جدل الإعراب: ابن الأنباري ٦٠، الاقتراح: السيوطي ١٢١، ارتقاء السيادة: الجزائري ٨٤.

[٦] انظر: لمع الأدلة: ابن الأنباري ١١٥.

ومن الأمثلة على تخلف العكس عدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظًا أو تقديرًا، وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظًا أو تقديرًا[١].

العيب الثالث: عدم التأثير.

وهو أن يكون الوصف غير مناسب للعلة؛ أو أن يكون الوصف غير مفيد للتعليل[٢].

ومن الأمثلة على الوصف غير المؤثر، وصف المقصور، في كلمة: "حبلى" فقد قيل: إنها منعت من الصرف؛ لاتصالها بألف التأنيث المقصورة، "فذكر المقصورة حشو؛ لأنه لا أثر له في العلة؛ لأن ألف التأنيث لم تستحق أن تكون سببًا مانعًا من الصرف؛ لكونها مقصورة؛ بل لكونها للتأنيث فقط، ألا ترى أن الممدودة سبب مانع أيضا؟"[٣].

العيب الرابع: القول بالموجب.

وهو أن يسلّم للخصم المستدل ما اتخذه موجبًا للعلة مع بقاء الخلاف، أي: في المتنازع فيه[٤].

ومن الأمثلة عليه أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على العامل في الحال إذا كان العامل فيها فعلًا متصرفًا، وذو الحال –أي: وصاحب الحال– اسمًا ظاهرًا، نحو: راكبًا جاء زيد، فراكبًا حال، وجاء فعل ماض، وزيد فاعل، فالعامل في الحال –وهو جاء– فعل متصرف، فيكون عمله قويًّا، فيجوز تقديم الحال عليه، ولذلك قيل: راكبًا جاء زيد".

فيقول له الكوفي: أنا أقول بموجبه، فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمرًا، أي: إذا كان صاحب الحال مضمرًا، نحو: راكبًا جئتُ، فراكبًا حال، وقد تقدمت على العامل، لكن صاحب الحال هنا مضمر وليس اسمًا ظاهرًا، وهو الضمير: تاء الفاعل، دونما

---

[١] انظر: الاقتراح: السيوطي ١٢٣، ارتقاء السيادة: الجزائري ٨٦.

[٢] انظر: ارتقاء السادة: الجزائري ٨٦.

[٣] الاقتراح: السيوطي ١٢٣.

[٤] انظر: جدل الإعراب: ابن الأنباري٥٧، الاقتراح: السيوطي ١٢٥، ارتقاء السيادة: الجزائري ٨٨.

إذا كان صاحب الحال مظهرًا. لماذا؟ لئلا يؤدي ذلك إلى الإضمار قبل الذكر، أي: وذلك عندي –أنا الكوفي– ممنوع.

فيجيب البصري: أن يقدر العلة على وجه لا يمكنه القول بالموجب، بأن يقول: عنيت به ما وقع الخلاف فيه، وعرفته بالألف واللام، فتناوله وانصرف إليه[١].

العيب الخامس: مخالفة العلة للنقل.

ويسمى عند النحاة فساد الاعتبار، فلا يجوز للقياس أن يخالف السماع عن العرب؛ لأنهم هم أصحاب اللسان[٢].

وذلك كأن يستدل البصري على أن ترك صرف ما لا ينصرف في أنه لا يجوز في ضرورة الشعر؛ بأن الأصل في الاسم الصرف، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف، لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل، فوجب ألا يجوز قياسًا على مد المقصور، فإنه ممنوع، فيقول له المعترض عليه، وهم الكوفيون وبعض البصريين: هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب، وقد ورد النص في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة، وذلك في كثير من أشعارهم، وإذا ثبت النقل عنهم في ورود المدعَى، فلا اعتبارَ للقياس ولا التفات إليه[٣].

العيب السادس: أن يستدل على المستدِل بما لا يقول به.

مثل أن يقول البصري: الدليل على أن واو رُب لا تعمل وإنما العمل لرب المقدرة، أنه قد جاء الجر بإضمارها من غير عِوض في نحو قول جميل بن معمر العذري صاحب بثينة:

رسمِ دارٍ وقفت في طلله كدتُّ أقضي الحياة من جَلَله

---

[١] انظر: جدل الإعراب: ابن الأنباري٥٧، الاقتراح: السيوطي ١٢٥، ارتقاء السيادة: الجزائري ٨٨، أصول النحو: جامعة المدينة ١٤٧–١٤٨.

[٢] انظر: جدل الإعراب: ابن الأنباري٥٤، الاقتراح: السيوطي ١٢٦، ارتقاء السيادة: الجزائري ٨٩، أصول النحو: جامعة المدينة ١٥١.

[٣] المراجع نفسها.

ومحل الاستشهاد في البيت قوله: "رسمِ دار"، فإن الرواية بجر الرسم، وقد خرجها العلماء على أنه مجرور برب المحذوفة الباقي عملُها، فيقول له الكوفي: إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض لا تقول به، فكيف يجوز لك الاستدلال به؟!.[١].

العيب السابع: أن يعلق المستدِل على العلة بضد ما تقتضيه عند المخالفين.

ويسمى هذا العيب عند النحويين ب: "فساد الوضع"[٢].

ومن الأمثلة على ذلك: أن يقول الكوفي: إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان؛ لأنهما أصلا الألوان.

فيقول له البصري: إن مقتضى كونهما أصلين أبلغ في المنع؛ لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل[٣].

العيب الثامن: عدم التسليم بالعلة.

ويسمى هذا العيب عند النحويين ب: "منع العلة"[٤]، وهذا العيب على نوعين:

المنع في الأصل المقيس عليه:

كأن يقول البصري: إنما رفع المضارع لكونه يشابه الاسم، فيقع بجملته خبرًا وصفة وحالًا، والأصل في هذه المواقع الاسم، وقيامه مقام الاسم– عامل معنوي فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه، فيقول الكوفي: لا نسلم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ؛ لأن الابتداء أمر معنوي يضعف عن التأثير في أمر لفظي[٥].

---

[١] انظر: أصول النحو: جامعة المدينة ١٥٨.

[٢] انظر: جدل الإعراب: ابن الأنباري ٥٥، الاقتراح: السيوطي ١٢٨، ارتقاء السيادة: الجزائري ٩٠، أصول النحو: جامعة المدينة ١٥٨.

[٣] المراجع نفسها.

[٤] انظر: جدل الإعراب: ابن الأنباري ٥٨، الاقتراح: السيوطي ١٢٩، ارتقاء السيادة: الجزائري ٩١، أصول النحو: جامعة المدينة ١٥٩.

[٥] المراجع نفسها.

المنع في الفرع المقيس.

كأن يقول البصري: الحجة على أن فعل الأمر مبني أن (دراك) و(نزال) ونحوهما من أسماء الأفعال مبنية؛ لقيامها مقام فعل الأمر في إفادة معناه، فعوملت في البناء معاملته، فبناؤها فرع عن بناء أفعال الأمر التي بمعناها.

فيقول له الكوفي: لا نسلم أن تراك ودراك بني لقيامه مقام فعل الأمر، ؛ بل لتضمنه معنى لام الأمر، فأشبه الحرف في المعنى لتضمنه معناه[١].

العيب التاسع: المطالبة بإقامة الدليل على صحة ثبوت العلة.

ويسمى عند النحاة:" المطالبة بتصحيح العلة"[٢]، والجواب على من يطالب بتصحيح العلة أمران:

الأول: التأثير.

ومعنى التأثير هو دوران الحكم مع العلة وجودًا وعدمًا، كأن يقول المستدل: إنما بنيت (قبلُ) و(بعدُ) على الضم؛ لأنها اقتطعت عن الإضافة، فيقال من جهة المعترض: وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول المستدل: الدليل التأثير، وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها؛ ألا ترى أنه إذا لم يقتطع عن الإضافة يعرب، فإذا اقتطع عنها بني[٣].

---

[١] انظر: جدل الإعراب: ابن الأنباري ٥٨، الاقتراح: السيوطي ١٢٩، ارتقاء السيادة: الجزائري ٩١، أصول النحو: جامعة المدينة ١٥٩.

[٢] انظر: جدل الإعراب: ابن الأنباري ٥٩، الاقتراح: السيوطي ١٣٠، ارتقاء السيادة: الجزائري ٩٢، أصول النحو: جامعة المدينة ١٦١.

[٣] المراجع نفسها.

والثاني: شهادة الأصول.

كأن يقول المستدل: بنيت كيف وأين ومتى؛ لتضمنها معنى الحرف، فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول: إن الأصول تدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًّا"[١].

العيب العاشر: المعارضة.

أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة، تقتضي خلاف مقتضى علة المستدل[٢]، ومعنى الكلام أن يوجد تعارض علتين.

كأن يقول الكوفي في التنازع في العمل إنما كان إعمال الأول لسبقه، فيعارضه البصري بعمل الثاني لعلة قربه من المعمول[٣].

فهذه العيوب العشرة هي أهم العيوب والقوادح التي قد تؤدي إلى فساد العلة وعدم اعتبارها؛ لذلك عند استنباط علة من كلام العرب، لا بد من مراعاة شروط العلة وانتفاء العيوب والقوادح حتى تبقى العلة سالمة من القدح والفساد، وحتى تكون صالحة للقياس عليها.

المطلب الخامس: أحكام متعلقة بالعلة.

هناك مجموعة من التساؤلات التي تتعلق بالعلة وتحتاج إلى إجابات، وهذه الإجابات عبارة عن أحكام تتعلق بالعلل النحوية، ومن هذه الأحكام:

أولاً: التعليل بعلتين أو أكثر.

من الأمثلة على التعليل بعلتين:

قلب واو "مسلميّ" لوجود علتين تصلح كل واحدة منهما لقلب الواو، وهما:

---

[١] المراجع نفسها.

[٢] انظر: جدل الإعراب: ابن الأنباري ٦٢، الاقتراح: السيوطي ١٣٢، ارتقاء السيادة: الجزائري ٩٢، أصول النحو: جامعة المدينة ١٦٢.

[٣] المراجع نفسها.

العلة الأولى: اجتماع الواو مع الياء وسبق الأولى بسكون، فالأصل: "مسلموي".

العلة الثانية: الكسر اللازم لما قبل ياء المتكلم، فياء المتكلم تكسر الحرف الذي قبلها لمناسبتها؛ فوجب قلب الواو ياءً وإدغامها في الياء ليمكن كسر ما قبل ياء المتكلم

وكل واحدة من العلتين تصلح لقلب الواو ياء[١].

والحقيقة أن العلماء قد اختلفوا في جواز تعليل الحكم الواحد بعلتين:

القول الأول: لا يجوز التعليل بعلتين للحكم الواحد.

وحجتهم: أن العلة النحوية تشبه العلة العقلية، والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة[٢].

القول الثاني: يجوز التعليل بعلتين للحكم الواحد.

وحجتهم وقوع ذلك في كلام العرب، فقد وقع أن حكماً واحداً له مجموعة من العلل، وضربوا لذلك مثالاً، وهو أن يدل على كون الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل بثمان علل، وهي باختصار:

١- أنه تسكن له لام الفعل إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، نحو: ضربت وضربنا وضربن.
٢- أنه يمتنع العطف عليه إذا كان ضميرًا متصلًا بينه وبين ما عطف عليه بشيء؛ كالفصل بالضمير المنفصل مثل: لقد اجتهدتَ أنتَ وإخوانُك، وإنما اشترط الفصل لأن الضمير المرفوع المتصل أو المستتر كالجزء من عامله لفظًا ومعنًى ولا يعطف على جزء الكلمة.

---

[١] الخصائص: ابن جني ١٥٧/١، الاقتراح: السيوطي ١٠٦ ، لمع الأدلة: ابن الأنباري ١١٧، ارتقاء السيادة: الجزائري ٧٥، أصول النحو: جامعة المدينة ٢٤٨/١.

[٢] الخصائص: ابن جني ١٥٧/١، الاقتراح: السيوطي ١٠٦ ، لمع الأدلة: ابن الأنباري ١١٧، ارتقاء السيادة: الجزائري ٧٥، أصول النحو: جامعة المدينة ٢٤٨/١.

٣- وقوع الإعراب بعده في الأمثلة(الأفعال) الخمسة؛ فنقول: الطلاب يجتهدون، ومن المعلوم أن الإعراب إنما يكون في أواخر الكلم؛ مما يدل على أن الضمير المرفوع عد كالجزء من الفعل وكأن آخر الفعل ما بعده.

٤- اتصال تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل أو نائبه مؤنثًا.

٥- قول العرب في النسب إلى كنت: كُنتيٌّ؛ فاعتبروا كان واسمها وهو ضمير مرفوع متصل كلمة واحدة؛ فألحقوا بآخرها علامة النسب.

٦- قولهم "حبذا" من نحو: حبذا زيدٌ، يعني أنهم ركبوا "حب" وهو فعل، مع اسم الإشارة "ذا"؛ فصار بمنزلة اسم واحد حكم على موضعه بالرفع على الابتداء، وقد تغلب على المركب في هذا القول جانب الاسمية.

٧- قولهم: لا أحبذه، أي: لا أقول له مادحًا إياه: حبذا؛ فلا نافية، وأحبذ فعل مضارع فاعله ضمير مستتر تقديره أنا، والهاء مفعوله، وقد تغلب على المركب في هذا القول جانب الفعلية.

٨- إبدالهم تاء الضمير طاء في قولهم: فحصْطُ برجلي، وأصله: فحصت؛ فشبهوا تاء الفاعل بتاء افتعل؛ كاصطبر، وأصله: اصتبر؛ فأبدلت التاء طاء لتجانس الصاد في الإطباق.

فهذه علل ثمانية توضح جواز تعدد العلل للحكم الواحد[١].

وما ذهب إليه المجيزون للتعليل بعدة علل للحكم الواحد أوجه؛ لأن التعليل بعدة علل للحكم الواحد قد وقع، والوقوع دليل الجواز.

ثانياً: التعليل بعلتين متضادتين.

وهذه المسألة قد تكون متفرعة عن المسألة السابقة؛ لكن الاختلاف بينها وسابقتها أن العلتين متعارضتان.

---

[١] الخصائص: ابن جني ١٥٧/١، الاقتراح: السيوطي ١٠٦ ، لمع الأدلة: ابن الأنباري ١١٧، ارتقاء السيادة: الجزائري ٧٥، أصول النحو: جامعة المدينة ٢٤٨/١.

وهذه المسألة على قسمين:

القسم الأول: تعارض العلل لحكم واحد.

مثل علة رفع المبتدأ: فالبصريون يعللون رفع المبتدأ بالابتداء.

وأما الكوفيون إما يرفعونه بالخبر الذي هو مرافعه؛ فالمبتدأ والخبر عندهم يترافعان؛ وإما بما يعود عليه من ذكره من الخبر على حسب مواقعه.

فالحكم واحد وهو الرفع للمبتدأ فلا يختلف الحكم باختلاف التعليل[١].

القسم الثاني: تعارض العلل واختلاف الأحكام.

ومن الأمثلة على هذا القسم ما الحجازية وما التميمية:

فإعمال أهل الحجاز "ما" النافية تشبيهًا لها بـ"ليس"، أي لكونها مثلها لنفي الحال عند الإطلاق.

وأهمل بنو تميم إعمالها وإجراءهم إياها مجرى "هل" ونحوها مما لا يعمل.

فهنا تعارض العلل أدى إلى اختلاف الأحكام، فأهل الحجاز أعملوها عمل ليس، وأهل تميم جعلوها غير عاملة فلا تؤثر في العمل الإعرابي[٢].

ثالثاً: التعليل بالأمور العدمية.

نص السيوطي على جواز التعليل بالأمور العدمية فقال: "يجوز التعليل بالأمور العدمية كتعليل بعضهم بناء الضمير باستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغة لحصول الامتياز بذلك"[١].

---

[١] الخصائص: ابن جني ١٦٧/١، الاقتراح: السيوطي ١٠٩ ، ارتقاء السيادة: الجزائري ٧٦، أصول النحو: جامعة المدينة ٢٥٥/١.

[٢] الخصائص: ابن جني ١٦٧/١، الاقتراح: السيوطي ١٠٩ ، ارتقاء السيادة: الجزائري ٧٦، أصول النحو: جامعة المدينة ٢٥٥/١.

فبيان الوظائف المختلفة التي يؤديها الضمير في الجملة العربية حاصلة من غير حاجته إلى الإعراب للتمييز بينها؛ وذلك بسبب اختلاف صيغه الدالة على هذه الوظائف، والتعليل باختلاف الصيغ لبناء الضمير لحصول الامتياز بها مع عدم الحاجة إلى الإعراب، هذا ما عبر عنه السيوطي بـ"الأمور العدمية"[٢].

رابعاً: علة العلة.

ومن أمثلته: رفع الفاعل، فعلة رفع الفاعل إسناده إلى فعله، فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعًا فهذا سؤال عن علة العلة[٣].

وعلة العلة في الحقيقة هو شرح وتفسير وليس تعليلاً يدور معه الحكم وجوداً وعدماً، وتسميته بالعلة مجازية أكثر منه حقيقية، قال ابن جني: "هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة"[٤].

هذه أهم المباحث المتعلقة بالقياس وأركانه وعلله، وهناك مسائل ذكرها العلماء في كتب أصول النحو لم ير الباحث داعياً لذكرها هنا، كمسألة الدور والتسلسل وعلاقتها بالتعليل؛ لأن الباحث وجد أنها مسائل كلامية منطقية أكثر منها نحوية.

---

[١] الاقتراح ١١٠.

[٢] انظر: أصول النحو: جامعة المدينة ٢٦٠/١.

[٣] انظر: الخصائص: ابن جني ١٧٤/١، الاقتراح: السيوطي ١٠١، أصول النحو: جامعة المدينة ٢٣٦.

[٤] الخصائص ١٧٤/١.

الفصل الثَّاني

القياس النحوي عند أبي حيان الأندلسي

"دراسة تطبيقية"

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم القياس عند أبي حيان الأندلسي.

المبحث الثاني: أركان القياس وشروطه عند أبي حيان الأندلسي.

المبحث الثالث: علل القياس عند أبي حيان الأندلسي.

المبحث الرابع: أخطاء القياس عند أبي حيان

الفصل الثَّاني: القياس النحوي عند أبي حيان الأندلسي "دراسة تطبيقية".

المبحث الأول: مفهوم القياس عند أبي حيان الأندلسي.

المطلب الأول: تعريف القياس عند أبي حيان الأندلسي.

ذكر الباحث سابقاً أن معاني القياس عند النحويين تدور حول معنيين، الأول: الحمل بمعنى حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع[١]، والمعنى الثاني هو القاعدة المستمرة أي أنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب[٢]، وبالنظر إلى كلام أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب نجد أنه استعمل هذين المعنيين، ونذكر جملة من أقوال أبي حيان تؤيد هذا الكلام.

المعنى الأول: الحمل.

معنى الحمل عند النحويين قائم على التعليل؛ لأنه حمل الفرع على الأصل لوجود العلة الجامعة بين الأصل والفرع، وأبو حيان وإن كان من منهجه في كتاب ارتشاف الضرب أنه لا يكثر من التعليل، فقد قال أبو حيان في مقدمة كتابه: "رأيت أن أجرد أحكامه، عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل، وحاوية لسلامة اللفظ، وبيان التمثيل؛ إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال، أغنى الناظر عن التطلب والتسآل."[٣] وقد قال مازن المبارك معلقاً على كتاب ارتشاف الضرب: "وقد أخذ على نفسه فيه أن يبسطه ولا يثقل كاهله بالتعليل، وأن يجمع فيه أحكام التسهيل عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل"[٤]

وبالرغم من هذا المنهج عند أبي حيان في كتاب ارتشاف الضرب إلا أنه وجد كثير من الأقيسة من هذا المعنى، وأذكر جملة من الأمثلة على هذا المعنى:

---

[١] الإغراب في جدل الإعراب: ابن الانباري ٤٥، لمع الأدلة: ابن الأنباري ٩٣، الاقتراح في أصول النحو: السيوطي ١٧٥، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: يحيى الجزائري ٦١، من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس ٨.

[٢] انظر: في القياس النحوي عند الخليل والفراء: فضل الشيخ حسين ٢٦٢.

[٣] ارتشاف الضرب ٤/١.

[٤] النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها ١٢٩.

١- قال أبو حيان: " وإذا ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان، ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا، في التصغير حمل على باب غضبان، وعثمان لأنه الأكثر."[١] فأبو حيان في هذا الموضع نص على معنى الحمل فقال: " حمل على باب غضبان، وعثمان " وذكر أن العلة الجامعة هي لكونه الأكثر.

٢- وهناك مواضع يستعمل فيها أبو حيان معنى الحمل دون أن يذكر العلة التي حمل الفرع على الأصل، فقد قال: "فعلاء لفعيل وصفًا لمذكر عاقل بمعنى فاعل نحو: ظريف وظرفاء واستغنوا في صغير، وصبيح، وسمين بفعال عن فعلاء قالوا: صغار وصباح وسمان، أو بمعنى مفعل قالوا: سميع وسمعاء وهذا فيه نظر، أو بمعنى مفاعل جليس وجلساء، وحمل عليه خليفة وخلفاء، وهذا مذهب سيبويه"[٢] ففي هذه الموضع حمل أبو حيان خليفة وخلفاء على جليس وجلساء؛ لكنه لم يذكر العلة التي حمل من أجلها.

٣- ومن ذلك أيضاً قوله: "وإذا كان الضمير المحمول على اللفظ مخبرًا عنه بما بعده، وأخبرت عنه بفعل لم يجز الحمل إلا على اللفظ، أو على المعنى نحو: من كان يقوم أخواك، ومن كانا يقومان أخواك، ولا يجوز من كان يقومان أخواك، ويحمل على اللفظ والمعنى، وإن أخبرت عنه باسم، وكان مشتقًا باطراد، جاز الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى بإطلاق فتقول: من كان محسنًا أختك، ومن كان محسنة أختك، ومن كانت محسنة أختك، وإلى جواز الجمع بين الحملين ذهب الكوفيون، وكثير من البصريين، وهو الصحيح"[٣] فهنا جوز أبو حيان الحمل ولم يذكر العلة الجامعة بين الأصل والفرع.

وقد وجدت عبارات لأبي حيان يهاجم فيها تعليلات العلماء، فقد قال: "النحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاماً نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان

---

[١] ارتشاف الضرب ٣٦٢/١.

[٢] المرجع السابق ٤٤٣/١.

[٣] المرجع السابق ١٠٢٧/٢.

أجدى وأنفع، وكثيراً ما نطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات ورد بعضهم على بعض في ذلك"[١].

وهجوم أبي حيان على التعليل هجوم نظري فالتعليل ينتشر في كتابه؛ لكن التعليل الذي يريده هو تعليل تعليمي، ورفضه للعلل الفلسفية المنطقية[٢].

المعنى الثاني: القاعدة المستمرة.

وبالنظر في كلام أبي حيان وجد الباحث أنه عبر عن هذا المعنى بشكل واضح عندما قال: "النحو هو مؤصل بمقاييس كلام العرب"[٣] وجل النحو هو عبارة عن قواعد مستمرة تندرج تحتها المسائل والقضايا النحوية، وأذكر جملة مما قاله أبو حيان مما يدل على هذا المعنى:

١- عندما ذكر أبو حيان المبتدأ والخبر ذكر بأنهما مرفوعان، والمفاعيل منصوبة وغيرها فإن هذا الأمر يكون باعتبارها قاعدة مستمرة.

٢- كثر في كلام أبي حيان استدلاله في المسائل النحوية بالأصل، ومن ذلك قول أبي حيان: "الأصل في المبتدأ: أن يكون معرفة، والأصل في الخبر: أن يكون نكرة"[٤] والأصل في مجمله بمعنى القاعدة المستمرة.

وهذا المعنى قد نجد أنه الأكثر عند أبي حيان في معنى القياس؛ لأنه يمثل موازين ومقاييس النحو التي يعتمد النحو في قواعده عليها.

---

[١] منهج السالك ٢٣٠.

[٢] منهج أبي حيان الأندلسي في التعليل الصرفي: فهد الشمري ١٠٨.

[٣] تقريب المقرب ٤١.

[٤] ارتشاف الضرب ١٠٩٩/٣.

المطلب الثاني: الاحتجاج بالقياس عند أبي حيان الأندلسي.

أبو حيان ممن يعتدون بالقياس، فقد قال: "النحو هو علم مؤصل بمقاييس كلام العرب"[١]، لكن أبا حيان لم يطلق الكلام في القياس؛ بل يحتج فيه بضوابط، ومن أهم الضوابط:

الضابط الأول: أن القياس يكون على الكثير من كلام العرب، فقد قال: "ولا يبنى إلا على الكثير المعروف من كلام العرب، لا النادر الشاذ الذي لم يأت إلا في الشعر"[٢]، ولكن وجد في جملة من استدلالات أبي حيان أنه قاس على لغة ليست شائعة من كلام العرب، ومن ذلك قوله في :"كم": "ولزمت (كم) التصدير، إلا إذا جرت بإضافة، أو بحرف أو كانت استفهامًا، وعطفت في الاستثبات أو كانت خبرية في اللغة المشهورة نحو: غلام كم رجلاً ضربت، وعلم كم فاضل حصلت، وبكم درهم اشتريت هذا، وبكم فاضل اقتديت وقبضت عشرين وكم، إذا استثبت من قال: قبضت عشرين وكذا وكذا، وكم فاضل صحبت، وأما اللغة الأخرى فحكاها الأخفش، وهي جواز أن لا تتصدر فتقول: فككت كم عان، وملكت كم غلام، لأنها بمعنى كثير، كما جاز فككت كثيرًا من العناة، وملكت كثيرًا من الغلمان، واضطرب في القياس على هذه اللغة، فقيل هي من القلة بحيث لا يقاس عليها، والصحيح أنه يجوز القياس عليها لأنها لغة"[٣] فهنا جوز القياس لمجرد كونها لغة ثابتة عن العرب ولم يعتبر الكثرة، وهذا يثبت أن أبا حيان لم يلتزم هذا الضابط بشكل كامل؛ بل كان يخالفه أحياناً.

الضابط الثاني: أن تكون اللغة جارية على ألسنة الفصحاء من العرب، لذلك كان أبو حيان يرد في مجمل استدلالاته اللغات الضعيفة من كلام العرب، ومن ذلك قوله: " وذهب بعض النحاة إلى أن هذه الحروف الثابتة مع الجازم، ليست التي هي لام الفعل بل حذف الجازم تلك وهذه حروف إشباع، تولدت عن الحركات التي قبلها، والمضارع الذي آخره همزة نحو: يقرأ، ويوضؤ، ويقرئ قياس تسهيل الهمزة فيها: إنما هو بين بين لا بالإبدال المحض،

---

[١] تقريب المقرب ٤١.

[٢] منهج السالك ٦٥.

[٣] ارتشاف الضرب ٧٨٤/٢.

فإن أبدلت حرف لين محضًا، فهو على لغة من قال في قرأت وتوضأت: قريت، وتوضيت وهي لغة ضعيفة حكاها الأخفش، وعلى هذا، فنص أكثر أصحابنا على أنه لا يحذف حرف اللين للجازم، وأنك تقول: لم يقرا، ولم يوضو، ولم يقرى، وزعم ابن عصفور أنه يجوز حذفه للجازم فتقول: لم يقر، ولم يوض، ولم يقر، ورد عليه أبو العباس بن الحاج من تلاميذ شيخهما أبي علي"[١] ففي هذا الموضع رد أبو حيان قياس تسهيل الهمزة في: " يقرأ ويوضؤ" لأنها لغة ضعيفة حكاها الأخفش.

المطلب الثالث: أهمية القياس النحوي عند أبي حيان الأندلسي.

القياس هو عمود النحو الذي لا يستغنى عنه؛ فمن أنكر القياس فكأنما أنكر النحو كله، قال ابن الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة"[٢] وقال السيوطي: "وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل: إنما النحو قياس يتبع"[٣].

وأبو حيان ليس بدعاً من العلماء فقد أقر بأهمية القياس واعتباره، فقد ذكر الباحث سابقاً أنه قال: "النحو هو علم مؤصل بمقاييس كلام العرب"[٤]، وكتاب ارتشاف الضرب وإن قال فيه أبو حيان: " رأيت أن أجرد أحكامه، عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل"[٥] فهو يقصد بكلامه التعليلات النظرية الفلسفية التي لا تلزم في التطبيق النحوي، فأبو حيان جرد كتاب ارتشاف الضرب من التعليلات الغير لازمة؛ لكن لم يجرد كتابه من القياس؛ فجل كتابه هو عبارة عن قواعد وقوانين يعرف بها كيفية كلام العرب، وما هذا إلا القياس، ومما يدل على ذلك قول أبي حيان في مقدمة الكتاب:

" وحصرته في جملتين:

---

[١] ارتشاف الضرب ٨٤٩/٢.

[٢] لمع الأدلة ٩٥، وقد نقل هذا الكلام السيوطي في الاقتراح ١٧٩.

[٣] الاقتراح ١٧٩.

[٤] تقريب المقرب ٤١.

[٥] ارتشاف الضرب ٤/١.

الأولى: في أحكام الكلم قبل التركيب.

الثانية: في أحكامها حالة التركيب"[1].

فعندما يحصر أبو حيان كتابه في أحكام الكلم قبل التركيب وأثناء التركيب، وهذه الأحكام ما هي إلا مقاييس لحال الكلام قبل وأثناء التركيب.

المبحث الثاني: أركان القياس وشروطه عند أبي حيان الأندلسي.

ذكر الباحث سابقاً أن القياس لا يقوم إلا على أربعة أركان، وهي الأصل المقيس عليه، والفرع المقيس، وحكم الأصل، والعلة الجامعة بين الأصل والفرع، وبالنظر في كتاب ارتشاف الضرب نجد أنه لم يخرج عن هذه الأركان وإن كان لم يصرح بها.

المطلب الأول: الأصل المقيس عليه، شروطه وأقسامه عند أبي حيان الأندلسي.

الأصل المقيس عليه هو أساس القياس الذي يلحق الفرع به؛ لذلك كان لا بد من معرفة مصادره، وشروطه، وأقسامه التي اعتبرها أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب.

أولاً: مصادر الأصل المقيس عليه عند أبي حيان الأندلسي.

١- آيات القرآن الكريم وما تعلق به من القراءات القرآنية، وقد اعتد على الشواهد القرآنية والقراءات في مقاييسه وأصوله، فقد قال:" ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والمجرور، والجملة الأفصح اتصال تمييزها بها كما جاء في القرآن، وقد تلاعبت العرب بهذه الكلمة، وأفصح لغاتها (كأين) وتليها (كائن) وهي قراءة ابن كثير وكيئ حكاها المبرد، و (كأين) وبه قرأ ابن محيصن، والأشهب العقيلي، وحكاها ابن كيسان والأعلم"[2] ففي هذا الموضع جعل اللغة الأفصح ما جاء بالقرآن، ثم عقب بعد ذلك أن اللغة الأفصح ما وافقت قراءة ابن كثير وهي قراءة من القراءات العشر المتواترة، ولعل أبرز وأوضح قول لأبي حيان في الدلالة على ذلك قوله: " والذي نذهب إليه أن ما صحت الرواية به من إثبات القراء وجب المصير إليه، وإن خالف أقوال البصريين

---

[1] المرجع السابق ١/٤.

[2] المرجع السابق ٢/٧٩٢.

ورواياتهم، وقد استقرى هذا اللسان البصريون والكوفيون، فوجب المصير إلى ما استقروه، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ"[١]

٢- الأحاديث الشريفة، المشهور عن أبي حيان أنه يرفض الاستدلال بالحديث النبوي في إثبات الأصول النحوية؛ لأن الأحاديث تروى بالمعنى، وقد يقع الرواة في الخطأ[٢]؛ لكن في الحقيقة عند تتبع كتاب ارتشاف الضرب نجد أن أبا حيان كثيراً ما كان يستدل بحديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، ومن ذلك قول أبي حيان: " وفي الحديث «أرسلوا إلي أصدقاء خديجة»، جمع صديقة، ويجوز أن يكون جمعًا لصديق؛ إذ يطلق على المذكر والمؤنث تقول هي صديق"[٣] وغيرها من المواضع، وقد ذكر فهد الشمري أن عدد الأحاديث التي استدل بها أبو حيان في كتاب ارتشاف الضرب ثمانية وثلاثين[٤]، وهذا يثبت أن أبا حيان يستدل بالحديث النبوي في إثبات أصول النحو والقياس.

٣- المطرد والمسموع من كلام العرب الذين يحتج بعربيتهم، ويشمل الشعر والنثر، لذلك كثيراً ما تجد أن أبا حيان يستدل بالكثير من كلام العرب الشائع، ومن ذلك قوله: " وشذ الهمز في معائش، ومنائر، ومصائب، شبهوها بصحائف، وسمع التصحيح فقيل: مصاوب على القياس، وهو قول أكثر العرب"[٥].

ثانياً شروط الأصل المقيس عليه عند أبي حيان الأندلسي.

لو تتبعنا كلام أبي حيان في كتاب ارتشاف الضرب لا نجد أنه نص على شروط الأصل المقيس عليه؛ لكن بتتبع كلامه نجد أننا نستطيع أن نستخرج الشروط التي ذكرها العلماء، فالأصل المقيس عليه له مجموعة من الشروط، وهي:

---

[١] المرجع السابق ٢/٧١٤.

[٢] الاقتراح: السيوطي ١/٨٥.

[٣] ارتشاف الضرب ١/٤٤٥.

[٤] منهج أبي حيان في التعليل الصرفي في كتابه ارتشاف الضرب ٧٠.

[٥] ارتشاف الضرب ١/٢٦١.

الشرط الأول: أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس.

وهذا الشرط لو تتبعنا أقوال أبي حيان نجد أنه اعتبره، ومما يدل على ذلك قوله: " وبناء النكرة مع «ما» تشبيهًا بلا نحو: ما باس عليك شاذ لا ينقاس وقال الشاعر:

ومَا باسَ لو ردت علينا تحية ... قليلاً على من يعرف الحق عابها "[1]

فهذه التي يقال فيها: "الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه"

الشرط الثاني: لا يقاس على الشاذ في الترك عند أبي حيان.

قال السيوطي: "كما لا يقاس على الشاذ نطقًا لا يقاس عليه تركًا"[2].

وقد عبر ابن جني عن هذه الحالة بأنه شاذ في السماع مطرد في القياس، قال ابن جني: "فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من: وذر وودع لأنهم لم يقولوهما ولا غرو "عليك" أن تستعمل نظيرهما نحو: وزن ووعد لو لم تسمعهما"[3].

وبالنظر في كلام أبي حيان نجد أنه اعتبر هذا الشرط، فقد قال أبو حيان في المثال الذي ذكره ابن جني: " وصيغة (إجد)، و (هجد) ليست على وزن الأفعال، ويتخيل لتخريجه بأن الأصل: إجدم، فحذفت الميم شذوذًا، ونقلت حركة الدال إلى الجيم، وأقروا همزة الوصل، لعروض التحريك كما قالوا: (اسل)، فصار (إجد)، ثم أبدلوا الهمزة هاء فقالوا: هجد، وإنما حكم على هذه الكلم بأنها أفعال لرفعها الضمير البارز، واستغنى غالبًا بترك عن (وذر) و (ودع)، وبالترك عن (الوذر)، و (الودع) وبتارك عن (وازر)، و (وادع)، وقرأ أبو بحرية «ما

---

[1] المرجع السابق ٣/١٢٠٥.

[2] الاقتراح ٨٣.

[3] الخصائص ١/١٠٠.

ودعك» بالتخفيف، وفي الحديث (ذروا الحبشة ما وذرتكم) وفيه (لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعة)"[1].

الشرط الثالث: الكثرة ليست شرطاً عند أبي حيان.

ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ويمتنع على الكثير لمخالفته له.

الحالة الأولى: القياس على القليل.

كثيراً ما كان يعتبر القياس لثبوت أنه لغة من لغات العرب حتى ولو كانت اللغة قليلة، ومن ذلك قوله : :"كم": "ولزمت (كم) التصدير، إلا إذا جرت بإضافة، أو بحرف أو كانت استفهامًا، وعطفت في الاستثبات أو كانت خبرية في اللغة المشهورة نحو: غلام كم رجلاً ضربت، وعلم كم فاضل حصلت، وبكم درهم اشتريت هذا، وبكم فاضل اقتديت وقبضت عشرين وكم، إذا استثبت من قال: قبضت عشرين وكذا وكذا، وكم فاضل صحبت، وأما اللغة الأخرى فحكاها الأخفش، وهي جواز أن لا تتصدر فتقول: فككت كم عان، وملكت كم غلام، لأنها بمعنى كثير، كما جاز فككت كثيرًا من العناة، وملكت كثيرًا من الغلمان، واضطرب في القياس على هذه اللغة، فقيل هي من القلة بحيث لا يقاس عليها، والصحيح أنه يجوز القياس عليها لأنها لغة"[2] فأبو حيان رجح جواز القياس حتى ولو كانت قليلة في كلام العرب؛ لكونها لغة من لغات العرب.

الحالة الثانية: امتناع القياس على الكثير من كلام العرب.

وقد وجد العديد من المواضع التي يمتنع فيها أبو حيان عن القياس رغم الكثرة من كلام العرب، ومن ذلك قوله: "وكثر حذف اللام واوًا قالوا: أب، وأخ، وحم، وهن، وابن، وغد، وكرة، وقلة، وعزة، وعضون، وعضة، وسنة على أحد لغتيها، وثبة، وظبة، وبرة، وكبة، واسم على مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنه مما حذفت منه الفاء، ومن قال: سم «بكسر السين»

---

[1] ارتشاف الضرب ٤/٢٠٤٠.

[2] المرجع السابق ٢/٧٨٤.

فزعم المهاباذي: أنه عند من قال ذلك أنه من سمى يسمى سميًا، كسرت السين ليدل على أن المحذوف ياء، وزعم غيره أن ذلك لغة في الاسم، راجع إلى أنه مشتق من السمو، ومع كثرته لا ينقاس لا تقول في دلو: دل"[1] فأبو حيان هنا يمتنع عن القياس رغم الكثرة.

ثالثاً: أقسام القياس باعتبار الأصل المقيس عليه عند أبي حيان الأندلسي.

ويمكن تقسيم القياس بالنظر إلى الأصل المقيس عليه إلى ثلاثة أقسام، وهي:

أولاً: القياس المساوي عند أبي حيان.

وإنما سمي بذلك لأنه قد حصلت فيه المساواة بين الأصل المقيس عليه والفرع المقيس؛ فكان حكمهما واحدًا.

وأبو حيان وجد في قياساته هذا النوع، ومن ذلك قوله: "قال أبو حيان: "فعلاء لفعيل وصفًا لمذكر عاقل بمعنى فاعل نحو: ظريف وظرفاء واستغنوا في صغير، وصبيح، وسمين بفعال عن فعلاء قالوا: صغار وصباح وسمان، أو بمعنى مفعل قالوا: سميع وسمعاء وهذا فيه نظر، أو بمعنى مفاعل جليس وجلساء، وحمل عليه خليفة وخلفاء، وهذا مذهب سيبويه"[2] وهذا المثال من قبيل حمل فرع على أصل، والفرع مساوٍ للأصل هنا.

ثانياً: قياس الأولى عند أبي حيان.

وهذا النوع من القياس التي يغلب فيه الفرع المقيس على الأصل المقيس عليه، وقد عبر عنه بحمل أصل على فرع، وسمي هذا النوع بقياس الأولى؛ لأنه إذا ثبت الحكم للفرع فالأصل أولى به، ومن الأمثلة على هذا النوع من القياس عند أبي حيان حمل الاسم على الحرف في البناء، فمعلوم أن مرتبة الحرف دون مرتبة الاسم؛ لأن الحرف موضوع للربط بين الاسم والفعل، ومع كون الاسم أصلًا والحرف فرعًا حُمل الاسم على الحرف؛ فبني عند قيام الشبه بين الاسم والحرف، قال أبو حيان: " والأسماء أكثرها معرب، والموجب للبناء عند

---

[1] ارتشاف الضرب ٢٥١/١.

[2] المرجع السابق ٤٤٣/١.

الفارسي شبه الحرف كالمضمرات أو تضمن معناه كأسماء الشروط تضمنت معنى (إن)، وأسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة "[١].

ثالثاً: قياس الأدون عند أبي حيان.

وبين الباحث سابقاً[٢] بأنه يسمى بحمل الضد على ضده أو نقيضه، ومن أمثلته لم يضرب الرجل، حمل الجزم على الجر، يعني: لما احتيج إلى التخلص من التقاء الساكنين حرك الساكن الأول وهو الباء بالكسر التي هي العلامة الأصلية للجر؛ لأنهما متقابلان؛ فالجزم من خصائص الأفعال ويقابله الجر من خصائص الأسماء[٣].

ولم أقف على مثال عند أبي حيان في كتاب ارتشاف الضرب يستعمل فيه هذه النوع من القياس.

المطلب الثاني: الفرع المقيس عند أبي حيان الأندلسي.

بينا سابقاً أن الفرع هو المسألة التي نريد أن نعرف حكمها، أي نريد إعطاءها حكم الأصل؛ لذلك قيل في تعريفه: " اسم لشيء يبنى على غيره"[٤]، وأبو حيان في ارتشاف الضرب وظف هذا الركن بشكل طبيعي، فقد تعامل كثيراً مع فروع نحوية وأعطاها أحكاماً بناءً على القياس، ومن النماذج على ذلك:

١- قال أبو حيان: " وزعم ابن مالك أنه يحفظ ذلك في فيعل، وفيعلة نحو: سيد، وسيدة، وليس كما زعم، بل هو مقيس في ذوات الواو قولاً واحدًا، مختلف فيه في ذوات الياء قاسه الجماعة إلا الفارسي"[٥] فيلاحظ في كلام أبي حيان أنه اعتبر الفرع المقيس عليه هو ذوات الواو كلها، وليس محصوراً في وزنين محفوظين عن العرب.

---

[١] ارتشاف الضرب ٦٧٥/٢.

[٢] صفحة ٣٦.

[٣] انظر: الاقتراح: السيوطي ٩٠/١، أصول النحو: جامعة المدينة ١٩٩/١.

[٤] التعريفات: الجرجاني ١٦٦/١.

[٥] ارتشاف الضرب ٢٤٥/١.

٢- قال أبو حيان: " وفي النهاية: جاء زيد بن عمرو، وحذف التنوين عند سيبويه هو لكثرة الاستعمال، ولالتقاء الساكنين، فثبت التنوين في نحو: مررت بهند بنت علي، وعلى مذهب من صرف؛ لأنه فقد إحدى العلتين، وثبت عند غير سيبويه من علل الحذف لالتقاء الساكنين؛ إذ قد فقدت العلة، وحذف عند غيرهما، مما علل بكثرة الاستعمال، لوجود هذه العلة، وحركة الدال من قام زيد بن عمرو حركة إعراب على مذهب الأكثرين وهي عند أبي سعيد حركة بناء، واعتمد في ذلك على حذف التنوين انتهى"[١] وملاحظ من خلال هذا الكلام الذي ذكره أبو حيان أنه أثبت الأحكام في الفروع النحوية لوجود العلل النحوية مثل: كثرة الاستعمال والتقاء الساكنين.

وبتتبع مسائل كتاب ارتشاف الضرب نجد أن هناك شروطاً راعاها أبو حيان في الفروع النحوية.

شروط الفرع المقيس عند أبي حيان الأندلسي:

أولاً: أن لا يكون الفرع ثبت حكمه.

فمن أهم الشروط في الفرع المقيس أن لا يكون قد ثبت له حكم؛ فإن ثبت له حكم فإنه يصبح أصلاً من الأصول، فلا بد أن يكون غير منصوص على حكم الفرع؛ لأنه إذا نص على حكمه أو دخل في عموم النص الدال على حكم الأصل فلا حاجة للقياس، هكذا قالوا، مع أنه لا مانع أن يتضافر على الحكم أكثر من دليل، فقد يكون الحكم دل عليه النص والقياس، والممنوع هو معارضة النص بالقياس.

وأبو حيان كان يعتبر ذلك ومن ذلك قوله: "والبصريون يقصرون الإغراء بالظروف على المسموع، وأجاز الكسائي، والكوفيون في نقل قياس بقية الظروف على المسموع نحو: خلفك وقدامك، وأجاز ابن كيسان القياس على لديك، و (دونك) ما هو بمعناهما، وهو عندك، ومنع

---

[١] ارتشاف الضرب ٢/٧١٨.

قياس (خلفك) و (قدامك) على عندك، وقد ذكرنا أن الإغراء بـ (لديك) مسموع فلا يحتاج إلى قياسه. "[1] فهنا نص أبو حيان على أنه لا يحتاج للقياس؛ لأنه مسموع.

لكن وجد في كلام أبي حيان ما يفهم منه أنه يقر الفرع المقيس حتى ولو كان السماع يؤيده ومن ذلك قوله: " ويمنع أيضًا العدل مع الصفة فيما وازن مفعل وفعال في العدد، وفي ذلك ثلاثة مذاهب: أحدها وهو مذهب الكوفيين، وهو القياس فيما لم يسمع على ما سمع والمسموع عند الكوفيين والبصريين: عشار ومَعشر، وخماس ومَخمس، ورباع ومَربع، وثلاث ومَثلث، وثناء ومَثنى، وأحاد ومَوحد، فقاس على هذا الكوفيون: سداس ومَسدس وثمان ومَثمن، وتساع ومَتسع، وترك البصريون القياس، واقتصروا على مورد السماع، وقيل: يقاس على ما سمع من فعال لا على ما سمع من مفعل وقيل: يقال البناءان، وهو الصحيح بسماع ذلك من العرب"[2]، فأبو حيان رجح السماع في الأوزان؛ لأن القياس وافق السماع.

فخلاصة كلام أبي حيان أن الأصل في الفرع أن لا يكون منصوصاً عليه بسماع؛ لكن خرج عن الأصل حالات يقر فيها أبو حيان بالفرع المقيس حتى ولو نص عليه السماع.

ثانياً: أن تكون علة الأصل موجودة في الفرع.

لأن شرط تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع وجود العلة في الفرع، وهذا الشرط شرط بدهي في القياس؛ لأنه لا يتصور في التعليل أن يكون بعلة قاصرة أو لمجرد المشابهة، فقد قال أبو حيان: "إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظراؤهما، وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة"[3] فأبو حيان ينكر على الرماني والوراق وغيرهما القياس بالتعاليل القاصرة؛ لأن العلل القاصرة غير متعدية، ومن أهم شروط العلة أن تكون متعدية، ومعنى كونها متعدية أن تكون موجودة في الفرع كما هي موجودة في الأصل.

هل الفرع المقيس من كلام العرب عند أبي حيان الأندلسي؟

---

[1] ارتشاف الضرب ٥/٢٣١٠.

[2] ارتشاف الضرب ٢/٨٧٤.

[3] منهج السالك ٢٣٦.

قال ابن جني: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[١] لكن أبا حيان الأندلسي كان له رأي آخر، فقد قال: " وما ألحقته العرب فمن كلامها، وما ألحقناه نحن فالمختار أنه لا يكون من كلامها، بل فعلنا ذلك على سبيل التمرن وهذا ظاهر من قول الخليل، وذهب الفارسي إلى أنه يصير من كلام العرب، وذهب المازني، على التفصيل، فما فعلته العرب كثيرًا اطرد لنا أن نفعل مثله، وما قل فلا يطرد"[٢] فقد اختار أبو حيان التفصيل:

١- إذا كان الإلحاق من قبل العرب، فإنه يعتبر من كلام العرب عند أبي حيان.

٢- إذا كان الالحاق من قبلنا، فإنه لا يعتبر من كلام العرب؛ بل هو من قبيل التمرن.

والصواب أن ما جرى على موازين كلام العرب وأقيستهم فإنه يكون عربياً ويدخل ضمن كلام العرب؛ لأنه جرى على ما استعمله العرب.

المطلب الثالث: حكم الأصل المقيس عليه عند أبي حيان الأندلسي.

هذا الحكم هو الذي ثبت من خلال السماع عن العرب، وقد بين الباحث أنه بالنظر في كتب أصول النحو لم يقف الباحث على ذكر صريح لشروط حكم الأصل عند النحويين، فمن الشروط التي نلمسها من كلام أبي حيان، نجد أنها موافقة لما هو موجود عند النحويين، وأهم هذه الشروط:

أولاً: أن يكون الحكم ثبت استعماله عن العرب.

قال السيوطي: "إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب"[٣]، وأبو حيان من العلماء الذين يتمسكون بالسماع والنقل ويقدمونه، وهناك نماذج كثيرة تدل على اشتراط أبي حيان لهذا الشرط، ومن ذلك قوله: " والذين قالوا بالقياس في هذه الأشياء من البناء اختلفوا في المعتل والصحيح أهما باب واحد، فما سمع في أحدهما، قيس عليه الآخر، وهذا مذهب

---

[١] الخصائص ٣٥٨/١.

[٢] ارتشاف الضرب ٢٣٤/١.

[٣] الاقتراح ٩٤/١.

سيبويه، وجماعة "[1] وهذا الكلام لأبي حيان يبين أن ما ثبت فيه السماع يقاس عليه الآخر، ومن ذلك أيضاً قوله: "ويمنع أيضًا العدل مع الصفة فيما وازن مفعل وفعال في العدد، وفي ذلك ثلاثة مذاهب: أحدها وهو مذهب الكوفيين، وهو القياس فيما لم يسمع على ما سمع والمسموع عند الكوفيين والبصريين: عشار ومعشر، وخماس ومخمس، ورباع ومربع، وثلاث ومثلث، وثناء ومثنى، وأحاد وموحد، فقاس على هذا الكوفيون: سداس ومسدس وثمان ومثمن، وتساع ومتسع، وترك البصريون القياس، واقتصروا على مورد السماع، وقيل: يقاس على ما سمع من فعال لا على ما سمع من مفعل وقيل: يقال البناءان، وهو الصحيح بسماع ذلك من العرب"[2]، وقال أيضاً: "ولقد أطلعت على جملة من الألسن ، كلسان الترك، ولسان الفرس، ولسان الحبش وغيرهم، وصنفت فيها كتباً في لغتها ونحوها وتصريفها، واستفدت من غرائب، وعلمت من استقرائها أن الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلاً، وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلى نص من السماع "[3] فحكم الأصل لا بد أن يوجد فيه نص من السماع عن العرب.

ثانياً: أن يكون الحكم قد ثبت بالنقل أو القياس أو الاستنباط من كلام العرب.

ولعل قول أبي حيان الذي قال فيه: "وذهب أبو زيد أحمد بن سهل إلى أنه لا يجوز القياس على فعل، مع عدم السماع" [4]وقوله:" والذين قالوا بالقياس في هذه الأشياء من البناء اختلفوا في المعتل والصحيح أهما باب واحد، فما سمع في أحدهما، قيس عليه الآخر، وهذا مذهب سيبويه، وجماعة "[5] يعد من أبرز ما يؤيد ذلك.

ثالثاً: ليس شرطاً أن يكون حكم الأصل الذي يقاس عليه متفقاً عليه.

---

[1] ارتشاف الضرب ٢٣٤/١.

[2] المرجع السابق ٨٧٤/٢.

[3] منهج السالك ٢٣٠-٢٣١.

[4] ارتشاف الضرب ٤٩١/٢.

[5] المرجع السابق ٢٣٤/١.

بالنظر في المسائل الخلافية عند أبي حيان وجد الباحث أن أبا حيان رجح في العديد من المسائل بالقياس في مسائل الخلاف واعتبره، ومن الأمثلة على ذلك:

١- قال أبو حيان: " ويمنع أيضًا العدل مع الصفة فيما وازن مفعل وفعال في العدد، وفي ذلك ثلاثة مذاهب: أحدها وهو مذهب الكوفيين، وهو القياس فيما لم يسمع على ما سمع والمسموع عند الكوفيين والبصريين: عشار ومعشر، وخماس ومخمس، ورباع ومربع، وثلاث ومثلث، وثناء ومثنى، وأحاد وموحد، فقاس على هذا الكوفيون: سداس ومسدس وثمان ومثمن، وتساع ومتسع، وترك البصريون القياس، واقتصروا على مورد السماع، وقيل: يقاس على ما سمع من فعال لا على ما سمع من مفعل وقيل: يقال البناءان، وهو الصحيح بسماع ذلك من العرب"[١].

٢- قال أبو حيان: " فتحة ما قبل نون التوكيد في مثل: هل تضربن عند سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والفارسي، فتحة بناء، وقيل فتحة التقاء الساكنين، وهو مقتضى قول السيرافي، ونسبه الزجاج إلى سيبويه، والصحيح القول الأول بدليل هل تضربن، ولم يلتق ساكنان"[٢] ففي هذه المسألة ذكر أبو حيان الخلاف النحوي ورجح القول الأول، وذكر العلة على ذلك وهي: "ولم يلتق ساكنان"، وهذا عين القياس في مسائل الخلاف.

بعد الانتهاء من الحديث عن هذه الأركان الثلاث للقياس عند أبي حيان، وهي الأصل والفرع وحكم الأصل، كان لا بد من الحديث عن العلة عند أبي حيان الأندلسي، وهي تمثل الركن الرابع من أركان القياس؛ لكن لسعة ما يتعلق بهذا الركن كان لا بد من إفراده في مبحث خاص به، وهو المبحث الثالث.

---

[١] ارتشاف الضرب ٢/٨٧٤.

[٢] المرجع السابق ٢/٦٦٢.

المبحث الثالث: علل القياس عند أبي حيان الأندلسي.

وظف أبو حيان العلل في كتابه ارتشاف الضرب سواء العلل التعليمية أم العلل القياسية؛ بل إنه أورد للمسألة النحوية أو الصرفية أكثر من علة، وفي هذا المبحث سيحاول الباحث أن يستقصي جل ما يتعلق بالتعليل عند أبي حيان سواء في مفهوم العلة أو أقسامها أو عيوبها أو أحكامها.

المطلب الأول: مفهوم العلة وشروطها عند أبي حيان الأندلسي.

أولاً: مفهوم العلة.

بتتبع كلام أبي حيان في كتاب ارتشاف الضرب وجد الباحث أن مفهوم التعليل عنده يدور حول عدة معاني، منها:

المعنى الأول: الجامع الذي يحمل الفرع على الأصل بسببه.

وهذا النوع هو الذي يتوافق مع معنى الإلحاق للقياس، ومن النماذج التي تدل على ذلك: قال أبو حيان: " وإذا ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان، ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا، في التصغير حمل على باب غضبان، وعثمان لأنه الأكثر."[1] فأبو حيان في هذا الموضع نص على معنى الحمل فقال: " حمل على باب غضبان، وعثمان " وذكر أن العلة الجامعة هي لكونه الأكثر.

المعنى الثاني: المعيار للقاعدة المستمرة.

فهذا المعنى من العلة غرضه الأساس هو بيان التحويلات والتحويرات النحوية والصرفية، بمعنى آخر بيان السبب في مقاييس وموازين اللغة، وبإمكاننا أن نعبر عن هذا النوع من العلل بالعلل التعليمية؛ لأنه يوضح لمن يتعلم اللغة معايير اللغة، ومن ذلك ما قال أبو حيان: " لو بنيت من الهمزة مثل «قمطر» لقلت: إأأأ تبدل الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها والرابعة ياء فتقول إيأى، وهل يجوز إبدال الثالثة ألفًا فتقول «إياى» كإبدالها في «كاس» فيه

---

[1] ارتشاف الضرب ٣٦٢/١.

نظر؛ لأن الإبدال يؤدي إلى اعتلال معظم الكلمة"[١] .فقول أبي حيان: " لأن الإبدال يؤدي إلى اعتلال معظم الكلمة" هو علة تعليمية غرضها توضيح القواعد النحوية والصرفية.

وقد يكون من معاني العلة التفسير والتوضيح للظاهرة النحوية أو الصرفية. ومن ذلك ما قال أبو حيان: " ولو صغرت «يمان»، و «شآم» قلت: يميني، وشؤيمي تحذف الألف، وتزيد ياء النسبة؛ لأن الصيغة كانت تدل على النسب، فلما حدث التصغير، وأزال تلك الصيغة رددت ياء النسب"[٢] فقد ذكر أبو حيان علة وهي: " لأن الصيغة كانت تدل على النسب" وهذه العلة لا يقاس عليها؛ بل غرضها التفسير والتوضيح.

فمن خلال ما سبق نجد أن أبا حيان وظف المعنيين السابقين للعلة؛ فلا نجده يخرج عما قرره العلماء المعتبرون للعلة.

ثانياً: شروط العلة عند أبي حيان الأندلسي.

للعلل النحوية شروط لا بد من توافرها، وقد ذكرناها سابقاً في الفصل الأول، وبالنظر إلى كلام أبي حيان نجد أنه لا يخرج في الناحية العملية عما ذكره النحويون من شروط العلة، وسيورد الباحث نصوصاً من كلام أبي حيان تدعم ما ذكره العلماء من شروط العلة، وأهم هذه الشروط هي:

١- أن تقرر العلة بالسماع، قال أبو حيان: " والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب واستعمالاتها تشهد له وتومئ إليه"[٣] وقد وجد كلام لأبي حيان قد يفهم منه مخالفة ذلك، قال أبو حيان: " اسم الفاعل المشتق من العدد واحد وثان إلى عاشر" فقال بعد ذلك: " وقد يجوز فيما دون العشرة أن تنون وتنصب، وأن تأتي بالألف واللام، لأن ذلك مما يكون في

---

[١] ارتشاف الضرب ١/٢٧٠.

[٢] المرجع السابق ١/٣٨٦.

[٣] منهج السالك ٢٢٩.

الأفعال، وإن كانت العرب لا تتكلم به، ولكنه في القياس جائز"[١] فهنا جوز أبو حيان القياس والتعليل مع أن العرب لا تتكلم به، فهذان النصان لا تعارض بينهما في الحقيقة؛ لأن أبا حيان قال في النص الأول:" ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب واستعمالاتها تشهد له وتومئ إليه"[٢] فقد ذكر أمرين أو مسلكين للعلة:

أ- أن يكون من لسان العرب واستعمالاتها.

ب-أن تومئ إليه استعمالات العرب، والإيماء دلالته على التعليل غير صريحة؛ بل تفهم بتتبع نسق لسان العرب.

٢- إيجابها للحكم في المقيس عليه، وذلك كعلة الفضلة في المفاعيل فهي أوجبت النصب، فإن لم توجب الحكم في الأصل المقيس عليه لا تعتبر علة يقاس عليها[٣] وقد ذكر أبو حيان أن الناصب في المنصوبات كونها فضلة، ومن ذلك قوله: " وإذا انتصب (غير) على الاستثناء نحو: قاموا غير زيد، فالناصب له عند أصحابنا كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام، كقولهم في المنصوب بعد (إلا)"[٤]

٣- أن تكون العلة متعدية، فلا يجوز عند أبي حيان أن تكون العلة قاصرة، فقد قال أبو حيان: "إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظرائهما، وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة"[٥] فقد عاب أبو حيان على كثير من العلماء التعليل بالعلل القاصرة التي لا تصلح للتعليل.

٤- أن تكون العلة مطردة: بأن يوجد الحكم عند وجودها، كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع عند وجودها[٦]، وقد قال أبو حيان كلاماً يؤيد ذلك فقال: " والعامل هو الرافع للفاعل على مذهب سيبويه لفظًا نحو: قام زيد، أو تقديرًا نحو: ما قام من

---

[١] ارتشاف الضرب٢/٧٦٧.

[٢] منهج السالك ٢٢٩.

[٣] الاقتراح: السيوطي ١٠١، ارتقاء السيادة: الجزائري ٧٤.

[٤] ارتشاف الضرب ٣/١٥٤١.

[٥] منهج السالك ٢٣٦.

[٦] انظر: لمع الأدلة: ابن الأنباري ١١١.

رجل، «وكفى بالله» على أصح الأقوال في أن الباء زائدة. وأعجبني شرب زيد العسل، أي: ما قام رجل، وكفى الله، وشرب زيد العسل"[١]

٥- أن تكون منعكسة: وهو أن يعدم الحكم عند عدمها، وذلك كعدم الرفع للفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظاً أو تقديراً[٢]، ولعل قول أبي حيان الذي ذكر قول البصريين في أن الفاعل إذا تقدم على العامل لا يكون فاعلاً؛ بل مبتدأ، والفعل خبره، فقد قال أبو حيان: " وقال الزجاجي: أجمع النحويون: على أن الفاعل إذا قدم على فعله لم يرتفع به، فقال البصريون: يرتفع بالابتداء، والفعل خبر عنه يرفع ضميره"[٣] فالفعل هنا أسند إلى الضمير العائد على المبتدأ، وليس على الاسم الذي تقدم على الفعل.

٦- أن يكون وصف العلة مناسباً: فلا يصح أن تكون وصفاً غير مؤثر، أو غير مفيد، فكثيراً ما كان يعيب أبو حيان على العلماء تعليلهم بتعليلات غير مناسبة، ومن ذلك قوله: "وتقول في أيم: أيمي، لأنك لو حذفت الياء المتحركة، لم يبق ما يدل عليها انتهى، وليس بتعليل واضح، ولو علل بالإلباس بالنسب إلى أيم، لكان تعليلاً حسنًا"[٤] فقد رد أبو حيان على من علل بقوله: " لأنك لو حذفت الياء المتحركة، لم يبق ما يدل عليها" بأنه تعليل غير واضح، وعدم وضوح التعليل يدل على أنه غير مناسب للتعليل؛ لذلك جاء أبو حيان بتعليل مناسب وهو: " ولو علل بالإلباس بالنسب إلى أيم، لكان تعليلاً حسنًا"

المطلب الثاني: أقسام العلل عند أبي حيان الأندلسي.

ذكر الباحث سابقاً أن العلماء قسموا العلل باعتبارات متعددة، وسيحاول الباحث في هذا المطلب أن يبين آراء أبي حيان في هذه التقسيمات.

---

[١] ارتشاف الضرب ١٣٢١/٣.

[٢] انظر: لمع الأدلة: ابن الأنباري ١١٥.

[٣] ارتشاف الضرب ١٣٢١/٣.

[٤] المرجع السابق ٦١٢/٢.

الاعتبار الأول: أقسام العلل باعتبار الاطراد عند أبي حيان الأندلسي.

القسم الأول: العلل المطردة عند أبي حيان الأندلسي.

وقد ذكر الباحث سابقاً أن السيوطي عبر عن هذا النوع من العلل بقوله: " علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم"[١] وابن مكتوم أوصلها لأربع وعشرون علة، وهذه العلل التي وصلت لهذا القدر نجد أن أبا حيان في كتاب ارتشاف الضرب اعتبر كثيراً منها، وسيحاول الباحث بيان مدى اعتبار كل علة من هذه العلل عند أبي حيان:

علة سماع:

وهذه العلة على افتراض اعتبارها علة فهي من أكثر العلل وروداً عند أبي حيان، ولا تكاد تجد باباً نحوياً أو صرفياً إلا ويستشهد بالسماع، ومن ذلك قوله: " وقد سمع الحذف في العين خاء قالوا: بخ منونًا، وبخ مسكنًا"[٢] وقد بين الباحث سابقاً أن هذا النوع لا يصح اعتباره علة.

علة شبه:

وتسمى علة مشابهة أو مضارعة، وهذا النوع من العلة يعتبر من العلل الكثيرة الدوران عند أبي حيان، كإعراب الفعل المضارع لمضارعته للاسم، أي: لمشابهته له، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها للحرف، قال أبو حيان في تنوين التمكين: " وهي نون ساكنة زائدة تلحق آخر الكلمة وهو أقسام: تنوين التمكين وفائدته بقاء الاسم على أصالته؛ إذ لم يشبه المبني فيبنى، ولا الفعل فيمنع الصرف، ويسمى تنوين الصرف"[٣] فقد بين أبو حيان أن علة تنوين التمكين أنه لم يشبه المبنيات، ولم يشبه الأفعال، فلا هو ممنوع من الصرف ولا هو مبني.

---

[١] الاقتراح ٢٣٢/١.

[٢] ارتشاف الضرب ٢٥٢/١.

[٣] المرجع السابق ٦٦٧/٢.

علة استغناء:

فالعرب كثيراً ما تستغني بلفظ عن لفظ، وقد ذكر أبو حيان هذا النوع كثيراً في كتاب ارتشاف الضرب، ومن ذلك قوله: " فأما مضارع «أبى» فالذين يكسرون حرف المضارعة إلا الياء يكسرونه مطلقًا في الياء، وغيرها، وإن لم يكن على وزن (فعل) بكسر العين، وقد سمع ذلك فيه، فيمكن أن يكون من باب الاستغناء بمضارعه عن مضارع المفتوح العين في الماضي"[١] وقال أيضاً: " وقالوا: بر وبررة، يجوز أن يكون من باب الاستغناء عن جمع بر بجمع بار"[٢].

علة استثقال:

وعلة الثقل من العلل المعتبرة في تفسير كثير من الظواهر الصرفية والنحوية، وهذه العلة وجدت عند أبي حيان، ومن ذلك قول أبي حيان: " فأصل ربرب: ربب استثقلت الأمثال، فأبدلوا من الثالث، حرفًا من جنس الأول"[٣] وأيضاً قوله: " فإن كان السكون عارضًا، فلا إدغام نحو: «قاضيون» استثقلت الضمة على الياء، فحذفت وعرض للياء السكون، فتحذف"[٤] فالثقل توالي الأمثال في الأول، وثقل الضمة على الياء في الثاني.

علة فرق:

وهذه العلة معتبرة عند أبي حيان، وقد وجدت كثيراً في كتاب ارتشاف الضرب، ومن ذلك قول أبي حيان: "وقرأ باقي السبعة {قل آلذكرين}[٥] بالإبدال والتسهيل، وزعم أبو عمرو بن عظيمة أن إثبات ألف الوصل في ذلك خطأ، وإنما هذه المدة ألف زائدة، ليست بدلاً من همزة، وإنما زيدت للفرق بين الاستفهام والخبر"[٦] ومن ذلك أيضاً قوله: "وذهب الفراء إلى أن

---

[١] ارتشاف الضرب ١٨٣/١.
[٢] المرجع السابق ٤٤١/١.
[٣] المرجع السابق ٢٢٦/١.
[٤] المرجع السابق ٢٨٩/١.
[٥] الأنعام: الآية ١٤٣.
[٦] ارتشاف الضرب ٥٤٨/٢.

فعيلاً بمعنى مفعول أصله الهاء، وتركوها للفرق بينه وبين فعيل بمعنى فاعل، فلا يصرف إذا كان خاصًا، وسمي به مذكر كحائض"[١].

علة توكيد:

وهذه العلة من العلل المعتبرة عند أبي حيان، ومن ذلك قول أبي حيان: "وفي اسم مشترك نحو شاة يطلق على الذكر والأنثى، ولتأكيد التأنيث نحو: ناقة ونعجة. والأصل في الأسماء المختصة بالتأنيث أن لا تدخلها التاء نحو: عجوز وعناق، إذ مذكرهما شيخ وجدي، ولتأكيد الجمع نحو: حجارة وفحولة، وقال الأستاذ أبو علي: هي فيهما كالتاء في ناقة ونعجة لتأكيد التأنيث ولتأكيد الواحدة نحو: عرفة وظلمة ومدينة"[٢] فقد بين أبو حيان في هذا الموضع أن التاء تأتي لتأكيد التأنيث نحو ناقة، وتأتي لتأكيد الجمع نحو حجارة، ولتأكيد المفرد نحو مدينة.

علة تعويض:

وهذه العلة أيضاً من العلل المعتبرة عند أبي حيان، يتعلق بها قاعدة عدم جواز اجتماع العوض مع المعوض، وقد قال ابو حيان: " التاء في هذا النوع عوض من ياء النسب، ولذلك لا يجتمعان، وإنما يقال: المهلبيون أو المهالبة"[٣] فالتاء في المهالبة عوض عن ياء النسب فلا يجوز أن يجتمعا معاً.

علة نظير:

وهذه العلة من العلل المعتبرة عند أبي حيان وقد وظفها أبو حيان في القياس وإلحاق الأحكام بناء عليها، ومن ذلك قوله: "وإن دار حرف بين أن يكون زائدًا أو من المضعف،

---

[١] ارتشاف الضرب ٨٨٥/٢.

[٢] المرجع السابق ٦٣٩/٢.

[٣] المرجع السابق ٦٣٩/٢.

رجح إلحاقه بأحدهما بكثرة النظير كشملل، جاز أن تكون اللام زائدة كهي في زيدل، وجاز أن يكون من المضعف كدال «قردد» فيحمل على التضعيف لكثرة النظير"[١].

علة إجحاف:

وهذه العلة لم يذكرها ابن مكتوم ولا السيوطي؛ لكن وُجدَت عند أبي حيان، ومن ذلك قول أبي حيان: ": " لو بنيت من الهمزة مثل «قِمْطَر» لقلت: إِأَأْأْ تبدل الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها والرابعة ياء فتقول إيأى، وهل يجوز إبدال الثالثة ألفًا فتقول «إياى» كإبدالها في «كاس» فيه نظر؛ لأن الإبدال يؤدي إلى اعتلال معظم الكلمة"[٢] ووجه الإجحاف أن كثرة التعليل في الكلمة الواحدة يؤدي لاعتلال معظم الكلمة[٣].

علة نقيض:

كنصبهم اسم لا النافية للجنس حملًا على نصب إنّ لاسمها؛ لأن "لا" نقيضة "إن"؛ لأن "إن" لتوكيد الإثبات و"لا" لتوكيد النفي، فهما متناقضان، وهذه العلة لم يجد الباحث كلاماً لابن حيان في كتاب ارتشاف الضرب يدل عليها.

علة حمل على المعنى:

وأبو حيان اعتبر هذه العلة واستعملها، ومن ذلك قول أبي حيان في باب جمع الكثرة: "فعلى: لفعيل بمعنى مات نحو: قتيل وقتلى، وصريع وصرعى أو موجع: جريح وجرحى، وأسير وأسرى، ويحمل عليه ما دل على ذلك من فعيل نحو: مريض ومرضى"[٤].

علة مشاكلة:

كتنوين "سلاسل" في إحدى القراءات المتواترة مع كونه على صيغة منتهى الجموع في قوله تعالى: {سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا}[١]لمشاكلته لما بعده، والمشاكلة أن يُذكر الشيء بلفظ غيره؛

---

[١]ارتشاف الضرب ٢٢٨/١.

[٢] المرجع السابق ٢٧٠/١.

[٣] منهج أبي حيان في التعليل الصرفي: فهد الشمري ١٦١.

[٤] ارتشاف الضرب ٤٤٢/١.

لوقوعه في صحبته[٢]، وهذه العلة عبر عنها أبو حيان بالتناسب، فقال: "وقد قرئ: [سلاسلاً وأغلالاً] [وقوارير قواريرا] بالتنوين، وقال بعضهم قد يصرف للتناسب"[٣] وهذا الموضع وإن نقل أبو حيان القول عن البعض؛ لكنه لم ينكر على قائليه ولم يرد عليهم، فيفهم من ذلك أنه يقر هذا النوع من التعليل.

علة معادلة:

وذلك مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملًا على النصب، ثم عادلوا بينهما –أي: بين النصب والجر– فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم، فجعلوا علامتيهما في هذا الجمع الكسرة، وقد وجد الباحث في كلام أبي حيان ما يفهم منه هذه العلة وإن لم يصرح بها، فقد قال:" وما جمع بالألف والتاء المزيدتين: ذهب الجمهور: إلى أنه معرب، وحركته حالة النصب: حركة إعراب حمل فيه النصب على الجر، كما حمل جمع التصحيح في المذكر وما لحق به في حالة النصب على الجر، وذهب الأخفش والمبرد: إلى أن الكسرة فيه حالة النصب حركة بناء، وكذلك الخلاف في حركة ما لا ينصرف حالة الجر"[٤] فأبو حيان بين أن الاسم المختوم بألف وتاء المشهور بجمع المؤنث يحمل فيه النصب على الجر، مثل ما حمل الممنوع من الصرف في الجر على النصب، أي أنهما تعادلا.

علة مجاورة:

مثل جرِّهم نعت المرفوع في قولهم: هذا جحر ضبٍ خربٍ؛ لمجاورته للمجرور، وقد أقر أبو حيان هذه العلة بقوله: "ومما لم يتبع النعت فيه المنعوت قول العرب: «هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ» بجر (خرب)، وحقه الرفع، لأنه وصف للجحر لا للضب، لكنه جر لمجاورته المجرور، وهذا الذي يقولون فيه الخفض على الجوار"[٥] ومن ما قاس فيه أبو حيان للمجاورة

---

[١] الإنسان: الآية ٤.

[٢] المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية ٤٩١/١.

[٣] ارتشاف الضرب ٨٩١/٢.

[٤] المرجع السابق ٨٤٢/٢.

[٥] المرجع السابق ١٩١٢/٤.

موضوع الإمالة فقال ابو حيان: "الإمالة للإمالة، ويسميه بعضهم مجاورة الممال، وقد عده أبو جعر بن الباذش في أسباب الإمالة قال سيبويه: رأيت عمادا، فأمالوا للإمالة، كما أمالوا لكسرة قال: وقالوا: معزانا في قول من قال: «عمادا» فأمالهم جميعًا، وذا قياس"[١]

علة التقابل:

وهي من العلل التي لم يذكرها السيوطي[٢] لكن ذكرها أبو حيان في أبنية المصادر؛ فقد قال: "القسم الثاني: ما لم يكن عملاً، ولا علاجًا واسم الفاعل منه أحد هذه الأوزان: فعل، وأفعل، وفعلان، وهو يتسع اتساعًا كثيرًا في باب الأدواء وما أشبهها، وفي باب الجوع، والعطش، وما شابه ذلك، وما ناسبه بوجه ما، وقد يجرون أضداد هذه الأشياء مجراها لما بين الطرفين من التقابل"[٣].

علة تغليب:

وهذه العلة استعملها أبو حيان في ارتشاف الضرب، فقال: "وقال سيبويه: يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة وليس بحد كلام العرب، فلو كان أحد التمييزين من مذكر أو مؤنث عاقلاً، والآخر غير عاقل، فالذي يقتضيه القياس تغليب المذكر العاقل فتقول: أربعة عشر عبدًا وناقة، أو ناقة وعبدًا، وإن كان العاقل المؤنث فالذي يقتضيه القياس تغليبه إن فصل ببين تقول: اشتريت أربع عشرة بين جمل وأمة أو بين أمة وجمل"[٤].

---

[١] ارتشاف الضرب ٢/٥٣٥.

[٢] منهج أبي حيان في التعليل الصرفي: فهد الشمري ١٧٤.

[٣] ارتشاف الضرب ٢/٤٩٢.

[٤] المرجع السابق ٢/٧٦٥.

علة اختصار:

كالترخيم، وكحذف النون في قوله تعالى: {وَلَمْ يَكُ}[1]، وبالنظر في كتاب ارتشاف الضرب نجد أنه وظف هذه العلة وإن لم يصرح بالقياس على أساسها، ومن ذلك قوله: "وتصغير الترخيم بحذف الزوائد كانت لإلحاق أو لغيره"[2]

علة تخفيف:

وهذه العلة أكثر من إيرادها أبو حيان في الارتشاف، ومن ذلك قوله: "فسيبويه يقول: حذفت ألف «اللذيا» حين ثنوا حذفًا للتخفيف، وللفرق بين تثنية غير المتمكن، والمتمكن"[3]، وقال أيضاً: "وقال أبو إسحاق: من قال مرموي قال في عرقوة: عرقوي، لأنه يقلب الواو ياء لأنها طرف، ويكسر ما قبلها ثم تبدل من الكسرة فتحة للتخفيف، فتقلب الياء ألفًا ثم تقلب واوًا"[4].

علة أصل:

ويعني مراعاة الأصل عند الإلحاق والقياس، وبالنظر في كتاب ارتشاف الضرب نجد أن أبا حيان كثيراً ما كان يعتد به، ومن ذلك: "قال أبو الفتح: ظبيات أسهل من رفضات لاعتلال اللام، ورفضات أسهل من ثمرات؛ لأن المصدر يشبه الصفة فإذا قيل امرأة كلبة؛ ففي جمعها الفتح اعتبارًا بالأصل، والتسكين اعتبارًا بالعارض"[5] ومن ذلك أيضاً قوله: "الأصل: تأخير الخبر، ويجب هذا الأصل؛ إن كانا معرفتين نحو: زيد أخوك، أو كانا نكرتين نحو أفضل منك أفضل مني، أو مشبهًا بالخبر المبتدأ نحو: زيد زهير شعرًا هكذا أطلق أكثر أصحابنا"[6]

---

[1] النحل ١٢٠.

[2] ارتشاف الضرب ٣٩٩/١.

[3] المرجع السابق ٣٩٣/١.

[4] المرجع السابق ٦١٠/٢.

[5] المرجع السابق ٥٩٥/٢.

[6] المرجع السابق ١١٠٣/٣.

علة أولى:

وهذه العلة ترددت كثيراً عند أبي حيان، ومن ذلك قوله:" همزة «أرنب»، قيل أصلية، ووزنه فعلل، وقيل زائدة ووزنه أفعل، والجمهور على زيادة همزة أفكل، وقيل: يحتمل الوجهين والحمل على الزيادة أولى"[١].

علة دلالة الحال:

وهذه العلة يكثر ورودها في موضوع الحذف لقرينة الحال على المحذوف، ومن ذلك قول أبي حيان: "ويجوز حذف المبتدأ لقرينة نحو قولك: صحيح لمن قال: كيف زيد"[٢].

علة إشعار:

وتسمى أيضاً علة الدلالة[٣]، وظف أبو حيان هذا النوع من التعليل في كتابه، ومن ذلك قوله: "وقال الزجاج: ينبغي أن تبدل الألف الثانية همزة ثم تسهل بين الألف والهمزة فيكون ذلك إشعارًا بأنها كانت ألفًا في الأصل فتقول على هذا: اضربا الغلام بإثبات الألف، وهمزة مسهلة بعدها يكون ذلك دالاً على إرادة النون الخفيفة"[٤]، ومن ذلك كلامه في الوقوف على المتحرك بالروم، فقال: "المتحرك الموقوف عليه، ولم يكن هاء تأنيث يجوز فيه الإسكان وهو الأصل، ويجوز فيه الروم، وهو الإتيان بالحركة ضعيفة إشعارًا بما كان لها في الأصل"[٥] فالوقوف بالروم وهو المجيء بجزء من الحركة وقدره علماء القراءات بثلث الحركة[٦] علته الإشعار بالحركة الأصلية قبل الوقف.

---

[١] ارتشاف الضرب ١٩٥/١.

[٢] المرجع السابق ١٠٨٦/٣.

[٣] علل النحو: ابن الوراق ٦٦، منهج أبي حيان في التعليل الصرفي: فهد الشمري ١٧٣.

[٤] ارتشاف الضرب ٦٦٥/٢.

[٥] المرجع السابق ٨٠٨/٢.

[٦] جامع البيان في القراءات السبع: أبو عمرو الداني ٨٣٢/٢.

علة تضاد:

مثل قولهم في أفعال القلوب: إن هذه الأفعال متى تقدمت وأُكِّدت بالمصدر أو بضميره لم تلغ أصلًا، لما بين التأكيد والإلغاء من التضادّ؛ إذ التأكيد يدل على الاهتمام والاعتداد، والإلغاء يدل على خلاف ذلك، ونجد أن أبا حيان ألمح إلى ذلك في حديثه عن أفعال القلوب المقدمة والمؤكدة[١]

علة تحيل:

وهي علة لم يوضحها ابن مكتوم كما ذكر الباحث سابقاً، وذلك كاستدلالهم على اسميَّة كيف، بنفي حرفيتها؛ لأنها مع الاسم كلام، أي: ولا يكون الحرف مع الاسم كلامًا، وبنفي فعليَّتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل كقوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ}[٢] أي: ولا يجاور الفعلُ الفعلَ بلا فاصل، فتحلل، فهذه العلة تشبه التحلل من شبه المدعي بإثبات عدم صلاحيتها.

ومما قد يلحق بهذا النوع من العليل أن الباحث قد وجد أبا حيان يحلل أقوال النحاة، حتى يرجح الأقوى ومن ذلك قوله في سبب عمل كان: "واختلفوا في المرفوع، فذهب البصريون إلى أنه مرفوع بها، شبهت كان بالفعل الصحيح نحو: ضرب، فعمل عمله، وزعم الفراء أنه ارتفع لشبهه بالفاعل، وقال غيره من الكوفيين: أنه باق على رفعه الذي كان في الابتداء عليه، وكلها أفعال إلا ليس، وذهب ابن السراج، وابن شقير، والفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه إلى أنها حرف، وذهب الجمهور إلى أنها فعل ووزنها فعل بكسر العين، فخففت، ولزم التخفيف، وكان قياسها إذا أسندت"[٣].

---

[١] ارتشاف الضرب ١٢٥١/٣.

[٢] الفيل: الآية ١.

[٣] ارتشاف الضرب ١١٤٦/٣.

علة إتباع:

وقد اعتد أبو حيان بهذه العلة؛ فقال: "ومضارعه يقتل واسم الفاعل: مقتل و «مقتل»، واسم المفعول: مقتل و «مقتل» ومن هذه اللغة من يكسر حرف المضارعة اتباعًا لحركة القاف"[١].

علة التقاء الساكنين:

وقد اهتم أبو حيان بهذه العلة اهتماماً كبيراً في كتاب ارتشاف الضرب، وقد عقد باباً في كتابه سماه: " باب التقاء الساكنين"[٢] وقد تحدث أبو حيان عن الحركات وأنواعها فقال: "والحركات حركة إعراب، وحركة بناء نحو: أين وحركة إتباع نحو: الحمد لله، وحركة حكاية نحو من زيدًا، ومن زيد، وحركة نقل نحو: [ألم تعلم أن الله] وحركة للتخلص من التقاء الساكنين نحو: اضربِ الرجلَ"[٣] فاعتبر أن الحركات الطارئة على كلام العرب والتي تعتبر قاعدة مستمرة حركة التخلص من التقاء الساكنين.

علة مجانسة:

فالهدف من هذه العلة إيجاد الانسجام في كلام العرب[٤] وأبو حيان أشار إلى هذه العلة في كثير من مواضع كتابه، فقال: "وتبدل الألف واوًا لوقوعها إثر ضمة كـ (ضويرب، وبويع)، والياء الساكنة المفردة في غير جمع، كـ (مُوقن، ويُوقن)"[٥] فالحرف الذي يجانس الضمة هو الواو؛ لذلك أبدلت إلى واو.

علة أمن اللبس:

وأمن اللبس كعلة نحوية صرفية وجد كثيراً عند أبي حيان، ومن ذلك قوله في مسألة تعدد صاحب الحال وتعدد الحال: "وقال صاحب التمهيد: ولو جعلت الآخر للأول جاز ما لم

---

[١] ارتشاف الضرب ٣٤٢/١.

[٢] المرجع السابق ٧٧١/٢.

[٣] ارتشاف الضرب ٨٣٤/٢.

[٤] منهج أبي حيان في التعليل الصرفي: فهد الشمري ١٥٥.

[٥] ارتشاف الضرب ٢٨٠/١.

يلتبس، ولذلك منع بعضهم: أعطيتُ ضاحكًا زيدًا إذا لم يكن ضاحكًا للتاء، وأجاز أعطيت يضحك زيدًا لارتفاع اللبس مع الفعل" وبعدها علق أبو حيان على كلام صاحب التمهيد: "وإذا أمن اللبس جاز جعل الأولى للأول والثانية للثاني"[1].

علة وجوب:

وهذا النوع من العلل سيذكره الباحث تفصيلاً في الاعتبار الثاني لتقسيم العلل وهو تقسيم العلل باعتبار أثرها، وإنما ذكره الباحث هنا؛ لأن الإمام السيوطي ذكره ضمن هذه العلل.

علة جواز:

وهذا القسم سيُذكر أيضاً مع علة الوجوب؛ لنفس السبب.

وهذه العلل الثلاثين قد تتداخل؛ لكن ارتأى الباحث التفصيل فيها للتدليل على أن أبا حيان رغم أنه قد يفهم من كلامه أن يرفض التعليل؛ لكن قد أثبت الباحث أن أبا حيان لم يرفض التعليل، ولكنه رفض التعسف في التعليل، وبالنظر في هذه العلل الثلاثين التي وظفها أبو حيان في كتاب ارتشاف الضرب نجد أن سائر العلل عند علماء أصول النحو موجودة عنده إلا النادر منها، وقد وجد الباحث عللاً لم يذكرها السيوطي في الاقتراح صراحة؛ لأن السيوطي قال: " وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعًا"[2] فقد قال السيوطي إن المشهور منها أربع وعشرون، ويفهم من كلام السيوطي عندما ذكر العلل الأربع والعشرين أنه لم يقصد الحصر، وأبو حيان وإن كان لا يهدف إلى حصر العلل النحوية والصرفية لكنه وظف جلها، إن لم يكن كلها في كتابه ارتشاف الضرب؛ بل زاد على غيره بعلل لم يذكرها علماء أصول النحو.

---

[1] ارتشاف الضرب ٣/١٥٧٦-١٥٩٧.

[2] الاقتراح ٩٨.

القسم الثاني: العلل غير المطردة عند أبي حيان الأندلسي.

ذكر الباحث سابقاً أن هذه العلل تظهر الحِكَم والمقصد من كلام العرب[١]، وإن صح أن نطلق عليه علة، فهو من باب المجاز لا الحقيقة، وبالنظر في كتاب ارتشاف الضرب وجد الباحث أن أبا حيان لم يعن بهذا النوع من التعليل؛ لأنه لا يلزم في عملية التطبيق النحوي، ولعل قول أبي حيان "إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظراؤهما، وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة"[٢] ينطبق على هذا النوع من التعليل؛ لكون البحث عن الحكم والمقاصد لا يستفاد منه في التطبيق النحوي حسب كلام أبي حيان.

الاعتبار الثاني: أقسام العلل باعتبار أثرها عند أبي حيان الأندلسي.

بين الباحث سابقاً أن المقصود بالأثر هو مدى تأثير العلة على القياس، وإلحاق الفرع بالأصل لتعدي تأثير العلة من الأصل إلى الفرع، ويمكن تقسيم العلل باعتبار الأثر إلى قسمين، وهما:

القسم الأول: العلل الموجِبة عند أبي حيان.

بين الباحث أن أكثر علل النحويين مبناها الإيجاب كنصب الفضلة وما شابهها كخبر كان، ومفعولي ظن، ورفع العمدة، وجر المضاف إليه[٣]، وأبو حيان لم ينص على العلل الموجِبة؛ لكن وجد الباحث أنه وظفها في غالب مسائل النحو والصرف، فكثيراً ما يوجب أبو حيان أحكاماً نحوية وصرفية نتيجة وجود أوصاف أو عدم وجود أوصاف، ومن الأمثلة على ذلك:

١- أوجب أبو حيان إعراب الفعل المضارع عند عدم اتصاله بنون التوكيد ونون الإناث؛ لعلة مشابهته للاسم[٤].

---

[١] الاقتراح: السيوطي ١٠١.

[٢] منهج السالك ٢٣٦.

[٣] الخصائص: ابن جني ١٦٥/١، الاقتراح: السيوطي ١٠١.

[٤] انظر: ارتشاف الضرب ٦٦٧/٢.

٢- أوجب أبو حيان حذف الضمة على الياء في نحو:"قاضيون" لعلة الثقل[١].
وغيرها من النماذج التي يتعسر حصرها.

القسم الثاني: العلل المجوزة عند أبي حيان.

هذا النوع يسمى علة وهو في الحقيقة سبب يجوِّز ولا يوجب، وبالنظر في هذا النوع نجده كثيراً عند أبي حيان، ومن النماذج على ذلك:

أسباب الإمالة هي أسباب مجوزة في الأغلب الأعم، قال أبو حيان: "ويجوز أن تمال الفتحة للإمالة في ألف بعدها، إذا كانت الإمالة في حرف حلق نحو: رأى، ونأى، ونعى، ، فإن ذهبت الإمالة لالتقاء الساكنين نحو: [رأى القمر] لم تمل، ومنهم من يميل الفتحة"[٢] وقد قال الباحث إنها أسباب مجوزة على الأغلب الأعم؛ لأنها قد تذهب الإمالة مطلقاً لالتقاء الساكنين.

وقد ذكر الباحث أن العلل المجوزة تسمى أسباباً، وإن سميت عللاً فهو من باب المجاز، والتسمية الحقيقية للعلل هو العلل الموجبة وليست المجوزة[٣].

الاعتبار الثالث: تقسيم العلل باعتبار بساطتها وتركيبها عند أبي حيان الأندلسي.

وقد ذكر الباحث سابقاً أن العلل بهذا الاعتبار قسمان:

القسم الأول: العلل البسيطة عند أبي حيان الأندلسي.

وقد ذكر الباحث أن هذا النوع من التعليل يكون على وجه واحد كالتعليل بالاستثقال وحده أو الجوار وحده أو المشابهة وحدها ونحو ذلك[٤]، وقد ذكر الباحث سابقاً ثلاثين نوعاً من العلل موجودة عند أبي حيان في كتاب ارتشاف الضرب وكل واحد منها لوحده يعتبر علة بسيطة.

---

[١] انظر: المرجع السابق ٢٨٩/١.
[٢] المرجع السابق ٥٣٩/٢.
[٣] انظر: الخصائص: ابن جني ١٦٦/١، الاقتراح: السيوطي ١٠١.
[٤] انظر: الاقتراح: السيوطي ١٠٤.

القسم الثاني: العلل المركبة عند أبي حيان الأندلسي.

وهي التي تكون مكونة من عدة أوصاف، اثنين فصاعدًا[١]، وقد وجد هذا النوع من التعليل عند أبي حيان، ومن أمثلة ذلك:

قال أبو حيان: " وفي النهاية: جاء زيد بن عمرو، وحذف التنوين عند سيبويه هو لكثرة الاستعمال، ولالتقاء الساكنين، فثبت التنوين في نحو: مررت بهند بنت علي، وعلى مذهب من صرف؛ لأنه فقد إحدى العلتين، وثبت عند غير سيبويه من علل الحذف لالتقاء الساكنين؛ إذ قد فقدت العلة، وحذف عند غيرهما، مما علل بكثرة الاستعمال، لوجود هذه العلة"[٢] فقد ذكر أبو حيان أن تعليل حذف التنوين كان لعلتين وهما: كثرة الاستعمال والتقاء الساكنين، وهذه علة مركبة.

الاعتبار الرابع: تقسيم العلل باعتبار كونها تعليمية أم قياسية أم جدلية عند أبي حيان.

القسم الأول: العلل التعليمية عند أبي حيان الأندلسي

وقد ذكر الباحث سابقاً أن العلل التعليمية هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب[٣]، وأغلب علل أبي حيان هي علل تعليمية[٤]، ومن النماذج على ذلك:

١- قال أبو حيان: "زيدٌ الخبزَ آكلُه، فآكله مفسر للعامل في الخبر، وله موضع لكونه خبرًا عن زيد"[٥] فالتعليل بكونه خبراً عن زيد هو علة تعليمية.

٢- قال أبو حيان متحدثاً عن الفعل بعد حتى: "الفعل بعد حتى إن كان حادثًا، فالنصب نحو: سرت حتى تطلع الشمس، أو غير حادث فالرفع نحو: سرت حتى يعلم الله أني كال، ووافق البصريون على الرفع، لا لعلة أنه غير حادث بل لكونه فعل حال لا

---

[١] المرجع السابق.

[٢] ارتشاف الضرب ٧١٨/٢.

[٣] انظر: الإيضاح في علل النحو: الزجاجي ٦٤-٦٥، الاقتراح: السيوطي ١١١.

[٤] منهج أبي حيان في التعليل الصرفي: فهد الشمري ١٢٧.

[٥] ارتشاف الضرب ١٦١٧/٣.

مستقبلاً."[1] فرأي البصريين في العلة أنها فعل يدل على الحال لا على الاستقبال، وهذه علة تعليمية.

فالعلل التعليمية أكثر من أن يتم حصرها؛ لأنها تتعلق بكافة القواعد النحوية والصرفية، فعندما تجد كلمة مرفوعة فتقول العلة في رفعها لكونها مبتدأ، وإن كانت خبراً تقول العلة في رفعها لكونها خبراً، وهكذا في باقي المرفوعات وكذلك المنصوبات وكذلك المجرورات.

ونستطيع أن نعتبر هذا النوع من العلل الذي يرتكز عليه معنى القاعدة المستمرة للقياس الذي ذكره الباحث في بداية الرسالة عن مبادئ القياس وأركانه.

القسم الثاني: العلة القياسية عند أبي حيان الأندلسي.

وهذا النوع من العلل هو الركن الأساس في القياس بمعنى الإلحاق، وأبو حيان وظف هذا النوع من القياس في كتاب ارتشاف الضرب بشكل موجز ومباشر وواضح، ومن الأمثلة على ذلك:

١- قال أبو حيان: "وأما «ريا» فالأصل: رؤيا سهلوا الهمزة فصار: «رؤيا» فشبهوه «بطوبى» فكما قالوا: طيبى قالوا رُيَّا"[2] فأبو حيان قاس كلمة رؤيا على كلمة طوبى لعلة المشابهة فأخذت حكمها، وعلة المشابهة علة قياسية.

٢- قال أبو حيان: ومن ذلك قوله: "وإن دار حرف بين أن يكون زائدًا أو من المضعف، رجح إلحاقه بأحدهما بكثرة النظير كشملل، جاز أن تكون اللام زائدة كهي في زيدل، وجاز أن يكون من المضعف كدال «قردد» فيحمل على التضعيف لكثرة النظير"[3] فأبو حيان قاس كلمة شملل على قردد لعلة كثرة النظير، وهي علة قياسية.

---

[1] المرجع السابق ١٦٦٥/٤.

[2] ارتشاف الضرب ٢٨٢/١.

[3] المرجع السابق ٢٢٨/١.

القسم الثالث: العلل الجدلية النظرية عند أبي حيان الأندلسي.

وهي علل يجاب بها على أسئلة احتمالية حول قضية نحوية أو صرفية[١]، وبالنظر في كتاب ارتشاف الضرب نجد أنه لم يُعْن بالعلل الجدلية الفلسفية النظرية، ولم يتطرق لها مطلقاً في كتابه ارتشاف الضرب في حدود اطلاعي.

خلاصة الكلام:

بالنظر في كتاب ارتشاف الضرب نجد أنه تطرق لأنواع التعليلات باختلاف اعتباراتها، وذلك كالآتي:

١- وظف أبو حيان العلل المطردة، وتوسَّع فيها في كتابه، وقد وقف الباحث على جهة التفصيل على ثلاثين علة مطردة.

٢- العلل غير المطردة في حدود اطلاع الباحث لم يلتفت إليها أبو حيان.

٣- تقسيم العلل باعتبار آثارها قد وجد عند أبي حيان سواء العلل الواجبة أم العلل الجائزة.

٤- تقسيم العلل باعتبار البساطة والتركيب قد وجد أيضاً عند أبي حيان، فعنده علل بسيطة وهي الغالبة، وعلل مركبة.

٥- العلل التي استعملها أبو حيان هي علل تعليمية وعلل قياسية، أما العلل النظرية الجدلية فقد أهملها أبو حيان.

المطلب الثالث: مسالك العلة عند أبي حيان الأندلسي.

المقصود بمسالك العلة طرق إثبات العلة، وهي ما دل على كون الوصف علة[٢]، وأبو حيان ليس بدعاً من القول في مسالك العلة، فمن المسالك التي اعتد بها أبو حيان:

---

[١] انظر: الإيضاح في علل النحو: الزجاجي ٦٥.

[٢] انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: الاصفهاني ٨٦/٣، معالم أصول الفقه: الجيزاني ٢٠٢/١، لم أجد تعريفاً لمسالك العلة إلا في كتب أصول الفقه، وهذا المصطلح أخذه النحويون عن الأصوليين، فيصلح هذا التعريف هنا.

المسلك الأول: الإجماع.

بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور التعذر وفي المنقوص الاستثقال[١]، وأبو حيان إذا ثبت الإجماع في مسألة أو علة لا يخرج عنها، ولذلك وجدته في بعض المواضع يرد على من يدعي الإجماع في مسائل بإثبات أنها ليست من الإجماع، ومن ذلك قوله في فائدة الواو: " وما ذكره السيرافي، والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم، وكوفيهم على أن (الواو) لا توجب تقديم ما قدم لفظه، ولا تأخير ما أخر لفظه غير صحيح، لوجود الخلاف في ذلك"[٢]، فلولا أن الإجماع يعتبر حجة عنده لما أثبت الخلاف.

المسلك الثاني: النص.

وهذا المسلك يقرره أبو حيان بشكل مستمر من أن القياس لا بد أن يكون أصله السماع، وكثيراً ما كان يستشهد بموافقة السماع للقياس، ومن ذلك قوله: " قال أبو حيان: " وسمع «عيط» جمع عائط، وهو القياس كبيض جمعًا، و «عوط» جمعًا بإبدال الواو"[٣]

المسلك الثالث: الإيماء.

الدلالة على العلة من طريق الإشارة إليها دون التصريح[٤]، وأبو حيان صرح أن من مسالك العلة الإيماء، فقال أبو حيان: " والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب واستعمالاتها تشهد له **وتومئ إليه**"[٥] وهذا النوع من طرق إثبات العلة نجده مبثوثاً في كتاب ارتشاف الضرب، ومن ذلك علة الاستغناء فالعرب كثيراً ما تستغني بلفظ عن لفظ، فهذه العلة ليست منصوصة عند العرب؛ بل العرب أشارت إليها باستغنائها، ومن ذلك قوله: " فأما مضارع «أبى» فالذين يكسرون

---

[١] انظر: الاقتراح: السيوطي ١١٣، ارتقاء السيادة: الجزائري ٨٠.

[٢] ارتشاف الضرب ١٩٨٢/٤.

[٣] ارتشاف الضرب ٢٨٠/١.

[٤] انظر: أصول النحو: جامعة المدينة ١٠٦/١.

[٥] منهج السالك ٢٢٩.

حرف المضارعة إلا الياء يكسرونه مطلقًا في الياء، وغيرها، وإن لم يكن على وزن (فعل) بكسر العين، وقد سمع ذلك فيه، فيمكن أن يكون من باب الاستغناء بمضارعه عن مضارع المفتوح العين في الماضي"[١] وقال أيضاً: " وقالوا: بر وبررة، يجوز أن يكون من باب الاستغناء عن جمع بر بجمع بار"[٢].

المسلك الرابع: السبر والتقسيم.

أن يذكر النحوي جميع الوجوه المحتملة، ثم يختبر كل وجه من الوجوه فيبقي ما يصلح، وينفي ما لا يصلح، فيبقى الوصف الصالح للتعليل[٣]، وقد وجدت كلاماً لأبي حيان قد يصلح أن يندرج تحت هذا المسلك وهو قوله: " وتسريت من السرية، واشتقاقها من السرور، فعلى هذا أصل الفعل: تسررت وقيل لام، الفعل واو أبدلت منها الياء وأصله من السرو وقيل: ياء من السرى ووزنه على هذه الأقوال: تفعل. وقيل: يحتمل أن يكون تفعلى فالألف ليست بدلاً من راء، ولا واو، ولا ياء بل تكون انقلبت ياء كهى في تجعبى.

وتظنيت قال الجمهور: أصله تظننت من الظن، ويحتمل أن يكون: تفعليت مثل: تقلسيت الألف فيها للإلحاق لا بدل من نون، والإبدال من ثاني المثلين كـ «انتميت» أي: انتممت"[٤] فنلاحظ أن أبا حيان وضع الاحتمالات التي قيلت في المسألة وناقشها، وقد التفت إلى علة الأصل.

المسلك الخامس: المناسبة.

ومن الأمثلة حمل ما لم يسم فاعله (نائب الفاعل) على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد، فعلة الإسناد مناسبة للقياس عليها[٥]، فالمناسبة في العلة مسلك لا يستغنى عنه، وأبو حيان

---

[١] ارتشاف الضرب ١٨٣/١.

[٢] المرجع السابق ٤٤١/١.

[٣] المرجع السابق.

[٤] ارتشاف الضرب ٣١٣/١-٣١٤.

[٥] انظر: لمع الأدلة: ابن الأنباري ١٢٣، الاقتراح: السيوطي ١١٧، ارتقاء السيادة: الجزائري٨٣.

كان يراعي التناسب في العلل، ومن ذلك قوله: " وقد قرئ: [سلاسلاً وأغلالاً] [وقوارير قواريرا] بالتنوين، وقال بعضهم قد يصرف للتناسب"[١]

المسلك السادس: الشبه.

وهو "أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه، غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل" [٢]

وأبو حيان اعتد بهذا المسلك في إثبات العلة فقد قال في تنوين التمكين: " وهي نون ساكنة زائدة تلحق آخر الكلمة وهو أقسام: تنوين التمكين وفائدته بقاء الاسم على أصالته؛ إذ لم يشبه المبني فيبنى، ولا الفعل فيمنع الصرف، ويسمى تنوين الصرف"[٣] فقد بين أن علة تنوين التمكين أنه لم يشبه المبنيات، ولم يشبه الأفعال، فلا هو ممنوع من الصرف ولا هو مبني.

المسلك السابع: الطرد.

وكثيراً ما كان يستعمل أبو حيان لفظ الطرد في مصطلحاته للدلالة على اطراد القاعدة، ومن ذلك قوله: " ومن مطرد الحذف حذف همزة (أفعل) من مضارعه، واسم فاعله، واسم مفعوله تقول: يكرم، ومكرم، ومكرم، وأصله: يؤكرم"[٤] والملاحظ في استعمال كلمة مطرد عند أبي حيان نجد أنه يستعملها بمعنى القاعدة المستمرة، أي القاعدة المطردة.

فهذه هي أهم المسالك للعلة من خلال الوقوف على كلام أبي حيان في ارتشاف الضرب، وبالنظر إليها نجد أن أبا حيان وظف بشكل تطبيقي مسالك العلة عند علماء أصول النحو.

---

[١] ارتشاف الضرب ٨٩١/٢.

[٢] انظر: لمع الأدلة: ابن الأنباري ١٠٧، الاقتراح: السيوطي ١١٨، ارتقاء السيادة: الجزائري٨٤.

[٣] ارتشاف الضرب ٦٦٧/٢.

[٤] المرجع السابق ٢٤١/١.

المطلب الرابع: عيوب العلة عند أبي حيان الأندلسي.

الوقوف عند القوادح أو العيوب للعلة مهم للنحوي؛ لأن بها يتوقف على قوة أو ضعف العلة، والباحث قد استعرض عيوب العلة عند النحويين، وما يريد الباحث أن يقف عليه في هذا المبحث موقف أبي حيان من هذه العيوب.

العيب الأول: نقض العلة عند أبي حيان الأندلسي.

وهو وجود العلة وانتفاء الحكم، وهذا على مذهب من يقول بعدم جواز تخصيص العلة[١]؛ لأن من شروط العلة أن تكون مطردة على الراجح.

وبالنظر في علل أبي حيان في كتاب ارتشاف الضرب وجد الباحث أنها علل مطردة، وليست مخصَّصة ولا منقوضة، ومن ذلك قوله: " ومن مطرد الحذف حذف همزة (أفعل) من مضارعه، واسم فاعله، واسم مفعوله تقول: يكرم، ومكرم، ومكرم، وأصله: يؤكرم"[٢]

العيب الثاني: تخلف العكس عند أبي حيان الأندلسي.

والعكس هو أن يعدم الحكم عند عدم العلة[٣]، وتخلف العكس مبني على النقض؛ لأن اطراد العلة يؤدي إلى انعكاسها[٤]، وبما أن أبا حيان أثبت العلل المطردة؛ فيكون أقر ضمنياً بتخلف العكس؛ لأن تخلف العكس يناقض اطراد العلة، فيظهر أن تخلف العكس عيب من عيوب العلة عند أبي حيان.

العيب الثالث: عدم التأثير عند أبي حيان الأندلسي.

وهو أن يكون الوصف غير مناسب للعلة؛ أو أن يكون الوصف غير مفيد للتعليل[٥].

---

[١] انظر: جدل الإعراب: ابن الأنباري ٦٠، الاقتراح: السيوطي ١٢١، ارتقاء السيادة: الجزائري ٨٤.

[٢] ارتشاف الضرب ٢٤١/١.

[٣] انظر: لمع الأدلة: ابن الأنباري ١١٥.

[٤] منهج أبي حيان في التعليل الصرفي: فهد الشمري ١٢١.

[٥] انظر: ارتقاء السادة: الجزائري ٨٦.

وأبو حيان يرفض العلل غير المؤثرة، أي العلل القاصرة أو العلل غير المفيدة، فقد قال: قال أبوحيان: "إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظراؤهما، وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة"[١]

العيب الرابع: القول بالموجب عند أبي حيان الأندلسي.

وهو أن يسلِّم للخصم المستدل ما اتخذه موجبًا للعلة مع بقاء الخلاف، أي: في المتنازع فيه[٢].

والباحث في حدود ما اطلع عليه في كتاب ارتشاف الضرب لم يجد أن أبا حيان قد اعتنى بهذا النوع من العيوب؛ ولعل السبب في ذلك أن هذا النوع من العيوب يكون جدلياً أكثر منه عملي، وأبو حيان يرفض العلل الجدلية والفلسفية كما بين الباحث سابقاً.

العيب الخامس: مخالفة العلة للنقل عند أبي حيان الأندلسي.

ويسمى عند النحاة فساد الاعتبار، فلا يجوز للقياس أن يخالف السماع عن العرب؛ لأنهم هم أصحاب اللسان[٣].

وأبو حيان يرفض القياس أو العلة التي تخالف السماع عن العرب، قال أبو حيان: " والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب واستعمالاتها تشهد له وتومئ إليه"[٤]

---

[١] منهج السالك ٢٣٦.

[٢] انظر: جدل الإعراب: ابن الأنباري٥٧، الاقتراح: السيوطي ١٢٥، ارتقاء السيادة: الجزائري ٨٨.

[٣] انظر: جدل الإعراب: ابن الأنباري٥٤، الاقتراح: السيوطي ١٢٦، ارتقاء السيادة: الجزائري ٨٩، أصول النحو: جامعة المدينة ١٥١.

[٤] منهج السالك ٢٢٩.

العيب السادس: أن يستدل على المستدِل بما لا يقول به عند أبي حيان الأندلسي.

وقد وظف أبو حيان هذا العيب في القضايا التي فيها خلاف مثل أن يقول البصري: الدليل على أن واو رُب لا تعمل وإنما العمل لرب المقدرة، أنه قد جاء الجر بإضمارها من غير عِوض في نحو قول جميل بن معمر العذري صاحب بثينة:

رسمِ دارٍ وقفتُ في طللِه كدتُّ أقضي الحياةَ من جَلَلِه

ومحل الاستشهاد في البيت قوله: "رسمِ دار"، فإن الرواية بجر الرسم، وقد خرجها العلماء على أنه مجرور برب المحذوفة الباقي عملُها، فيقول له الكوفي: إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض لا تقول به، فكيف يجوز لك الاستدلال به؟![1]

العيب السابع: أن يعلق المستدِل على العلة بضد ما تقتضيه عند المخالفين عند أبي حيان الأندلسي.

ويسمى هذا العيب عند النحويين ب: "فساد الوضع"[2].

ومن الأمثلة على ذلك كما ذكرنا سابقاً: أن يقول الكوفي: إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان؛ لأنهما أصلا الألوان.

فيقول له البصري: إن مقتضى كونهما أصلين أبلغ في المنع؛ لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل[3].

وبالنظر في كلام أبي حيان لم يجد الباحث أن أبا حيان وظف هذا النوع من العيوب في العلة في الرد على الأقوال المخالفة.

---

[1] انظر: ارتشاف الضرب ١٦٤٧/٤.

[2] انظر: جدل الإعراب: ابن الأنباري ٥٥، الاقتراح: السيوطي ١٢٨، ارتقاء السيادة: الجزائري ٩٠، أصول النحو: جامعة المدينة ١٥٨.

[3] انظر: جدل الإعراب: ابن الأنباري ٥٥، الاقتراح: السيوطي ١٢٨، ارتقاء السيادة: الجزائري ٩٠، أصول النحو: جامعة المدينة ١٥٨.

العيب الثامن: عدم التسليم بالعلة عند أبي حيان الأندلسي.

لم يجد الباحث في حدود ما اطلع عليه على أن أبا حيان وظف هذا العيب من عيوب العلة.

العيب التاسع: المطالبة بإقامة الدليل على صحة ثبوت العلة عند أبي حيان الأندلسي.

ويسمى عند النحاة:" المطالبة بتصحيح العلة"[١]، وقد طالب أبو حيان في العديد من المواضع بتصحيح العلة، وإقامة الدليل عليها ، فكثيراً ما كان يعيب أبو حيان على العلماء تعليلهم بتعليلات غير مناسبة، ومن ذلك قوله: "وتقول في أيم: أيمي، لأنك لو حذفت الياء المتحركة، لم يبق ما يدل عليها انتهى، وليس بتعليل واضح، ولو علل بالإلباس بالنسب إلى أيم، لكان تعليلاً حسنًا"[٢] فقد رد أبو حيان على من علل بقوله: " لأنك لو حذفت الياء المتحركة، لم يبق ما يدل عليها" بأنه تعليل غير واضح، وعدم وضوح التعليل يدل على أنه غير مناسب للتعليل؛ لذلك جاء أبو حيان بتعليل مناسب وهو: " ولو علل بالإلباس بالنسب إلى أيم، لكان تعليلاً حسنًا" فنجد أن أبا حيان هنا طالب بتصحيح العلة.

العيب العاشر: المعارضة عند أبي حيان الأندلسي.

وهو أن يوجد تعارض علتين، كأن يقول الكوفي في التنازع في العمل إنما كان إعمال الأول لسبقه، فيعارضه البصري بعمل الثاني لعلة قربه من المعمول[٣]، ولم أقف في حدود ما اطلعت على هذا العيب من العلل عند أبي حيان.

بعد استعراضنا لعيوب وقوادح العلل عند أبي حيان الأندلسي نجد أن أبا حيان لم يتوسع في عيوب العلل؛ بل إن منهجه الذي رسمه لنفسه أن لا يكثر من الجدل في التعليل، لذلك وجد في كتابه ما يخدم العلل التعليمية والقياسية، أما العلل النظرية الجدلية الفلسفية فلا وجود لها.

---

[١] انظر: جدل الإعراب: ابن الأنباري ٥٩، الاقتراح: السيوطي ١٣٠، ارتقاء السيادة: الجزائري ٩٢، أصول النحو: جامعة المدينة ١٦١.

[٢] ارتشاف الضرب ٦١٢/٢.

[٣] ارتشاف الضرب ٦١٢/٢.

المطلب الخامس: أحكام متعلقة بالعلة عند أبي حيان الأندلسي.

هناك مجموعة من التساؤلات التي تتعلق بالعلة وتحتاج إلى إجابات، وهذه الإجابات عبارة عن أحكام تتعلق بالعلل النحوية، ومن هذه الأحكام:

أولاً: التعليل بعلتين أو أكثر عند أبي حيان الأندلسي.

وقد وجد هذا النوع من التعليل عند أبي حيان كما ذكر الباحث سابقاً في تقسيم العلل باعتبار البساطة والتركيب، ومن أمثلة ذلك:

فمثال العلتان قول أبي حيان: " وفي النهاية: جاء زيد بن عمرو، وحذف التنوين عند سيبويه هو لكثرة الاستعمال، ولالتقاء الساكنين "[1] فقد ذكر أبو حيان أن تعليل حذف التنوين كان لعلتين وهما: كثرة الاستعمال والتقاء الساكنين.

ومثال الأكثر من علتين قول أبي حيان:" وقد يجيئان لغير لون أو عيب ظاهر كاشعال الرأس، واشعل، واقطر النبت واقطار، وارعوى، وفيه شذوذ لاعتلال في اللام وكونه لغير لون أو عيب، وكونه مطاوعًا «ارعويته»"[2] فقد بين أبو حيان أن الشذوذ لثلاث علل، وهي:

١- اعتلال في اللام.
٢- كونه لغير لون أو عيب.
٣- كونه مطاوعاً.

ثانياً: التعليل بعلتين متضادتين عند أبي حيان الأندلسي.

لم يقف الباحث في حدود اطلاعه على أن أبا حيان علل بأكثر من علة بينهما تضاد.

ثالثاً: التعليل بالأمور العدمية عند أبي حيان الأندلسي.

---

[1] المرجع السابق ٧١٨/٢.
[2] ارتشاف الضرب ١٧٧/١.

لم يقف الباحث في حدود اطلاعه على أن أبا حيان علل بالأمور العدمية.

رابعاً: علة العلة عند أبي حيان الأندلسي.

ومن أمثلته: رفع الفاعل، فعلة رفع الفاعل إسناده إلى فعله، فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعًا فهذا سؤال عن علة العلة[1].

وعلة العلة في الحقيقة هو شرح وتفسير وليس تعليلاً يدور معه الحكم وجوداً وعدماً، وتسميته بالعلة مجازية أكثر منه حقيقية"[2]، وهذا النوع من التعليلات لم يعن به أبو حيان في حدود اطلاع الباحث؛ لأنه نظري أكثر من تعليمي وقياسي، ومن منهج أبي حيان اعتناؤه بالعلل التعليمية والقياسية، دون العلل الجدلية النظرية.

هذه أهم المباحث المتعلقة بالقياس وأركانه وعلله عند أبي حيان الأندلسي، وفي مجمل الأمر نجد أن أبا حيان ممن يعتدون بالقياس النحوي وفق الضوابط المعتدة، فهو يعتني بالقياس المبني على علل تعليمية أو علل قياسية، دون التطرق للعلل الجدلية الفلسفية التي لا تخدم التطبيق النحوي.

---

[1] انظر: الخصائص: ابن جني ١/١٧٤، الاقتراح: السيوطي ١٠١، أصول النحو: جامعة المدينة ٢٣٦.

[2] الخصائص ١/١٧٤.

المبحث الرابع: أخطاء القياس عند أبي حيان.

كان أبو حيان الأندلسي منضبطاً في قياسه وتعليله للأحكام، ويعتبر من غير المتوسعين في القياس والتعليل؛ لذلك تجد من الصعوبة أن تقف على أخطاء في قياس وتعليل أبي حيان؛ لكن هناك بعض الأمور التي قد يعيبها البعض على أبي حيان، كعدم تعليله في مواضع كان الأولى أن يعلل فيها[١]، وكتعليله ببعض العلل القاصرة، ورفضه للعلل النظرية الجدلية.

المطلب الأول: تَرْكُ أبي حيان للقياس والتعليل في مواضع يحسن فيها التعليل.

مما عيب على أبي حيان أنه ترك القياس أو التعليل في مواضع كان يحسن به أن يعلل فيها، وأبرز هذه المواضع التي كان يحسن أن يعلل فيها:

أولاً: الترجيح بين الأقوال من غير تعليل.

يعتبر الترجيح في المسائل الخلافية بين النحاة أمراً ليس سهلاً، ولا يستطيع الخوض فيه إلا من رسخت أقدامه في العلم، وأبو حيان من العلماء الراسخين في العلم؛ لذلك كان كثيراً ما يرجح بين العلماء بعد عرض أقوالهم؛ لكن وجد عنده بعض الترجيحات دون أن يبين علة ترجيحه بين الأقوال، وهذا ما قد يعاب عليه، ومن ذلك:

قوله الترجيح في نسب أُناسٌ: " وأن أناسا جمع نسب إلى مفرده فقال: راكبي، ومسافري، وإنساني.

وقال سيبويه في الإضافة إلى أُناسٌ: إنساني، وأناسي، وهو أجود القولين"[٢] فقد رجح قول سيبويه بأنه أجود القولين دون أن يبين علة ترجيحه.

ثانياً: اعتراضه على غيره من غير تعليل.

---

[١] منهج أبي حيان في التعليل الصرفي: فهد الشمري ١٠٥ وما بعدها.

[٢] ارتشاف الضرب ٦٣٠/٢.

فقد كان أبو حيان كثيراً ما يعترض على أقوال غير بقوله: "فيه نظر" دون تعليل اعتراضه، ومن ذلك:

١- قوله: " قالوا: صغار وصباح وسمان، أو بمعنى مفعل قالوا: سميع وسمعاء وهذا فيه نظر"[١] فهنا اعترض ولم يبين سبب اعتراضه.

٢- وقوله: " وهل يجوز أن يغلب الذكر على الأنثى؛ فيثنى بصيغة المذكر فتقول لمن قال رأيت رجلاً وامرأة: مَنَيْن كما تقول: ضربت أحمرين في رجل أحمر، وامرأة حمراء؛ فيه نظر"[٢]

لكن في الحقيقة أن كثيراً من اعتراضات أبي حيان كان مشفوعة بالتعليل، ومن ذلك:

١- قوله: " لو بنيت من الهمزة مثل «قمطر» لقلت: إأأأ تبدل الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها والرابعة ياء فتقول إيأى، وهل يجوز إبدال الثالثة ألفًا فتقول «إياى» كإبدالها في «كاس» فيه نظر؛ لأن الإبدال يؤدي إلى اعتلال معظم الكلمة"[٣] ففي هذا الموضع اعترض بقوله" فيه نظر" ثم علل اعتراضه بقوله: " لأن الإبدال يؤدي إلى اعتلال معظم الكلمة"

٢- وقوله: " وهل يجري الحال مجرى الصفة في ذلك فيه نظر، ،القياس يقتضيه؛ لأن الحال يتوجه عليها النفي في المعنى كالصفة، والخبر فتقول: ما إخوتك في البيت عاتبين عليك إلا زيد، فتبدل من إخوتك، أو من الضمير في عاتبين"[٤] وهنا أيضاً بين أبو حيان علة اعتراضه بقوله: " لأن الحال يتوجه عليها النفي في المعنى كالصفة".

وبالنظر في ما سبق لا نستطيع أن نلوم أبا حيان على تركه للتعليل في هذه المواضع وإن كان الباحث يستحسن من أبي حيان أن يعلل فيها.

---

[١] ارتشاف الضرب ٤٤٣/١.

[٢] المرجع السابق ٦٨٥/٢.

[٣] المرجع السابق ٢٧٠/١.

[٤] المرجع السابق ١٥١٤/٣.

أما عدم اللوم لأبي حيان؛ لأن أبا حيان وضح منهجه فقد قال في مقدمة كتابه: "رأيت أن أجرد أحكامه، عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل"[١]

أما استحسان التعليل منه؛ لأنه لم يلتزم بمنهج واحد في التعليل في كتابه؛ بل تجده مراراً يعلل، ومراراً لا يعلل.

المطلب الثاني: تعليل أبي حيان بعلل غير مؤثرة.

المقصود بالعلل غير المؤثرة هي العلل القاصرة التي لا تطرد، وأبو حيان عاب على كثير من النحاة وجود العلل القاصرة فقد قال أبو حيان: "إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظراؤهما، وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة"[٢]

ولو نظرنا في كتاب ارتشاف الضرب نجد أن أبا حيان وجدت عنده علل قاصرة، ومن الأمثلة على ذلك:

قول أبي حيان: "وشذت العرب، فجمعت ما لا يعقل جمع المذكر العاقل قال:

قد شربت إلا دهيدهينا ..... قليصات وأبيكرينا[٣]

جمع «دهداة»، وجمع بكر على أبكر، ثم صغروهما، وجمعوهما هذا الجمع، والقياس: دهيدهات، وأبيكرات."[٤] والشذوذ يعتبر من العلل القاصرة، والسبب في كون الشذوذ علة قاصرة أنها لا تطرد في مثيلاتها[٥].

إلا أننا لا نلوم أبا حيان على مثل هذه العلل؛ لأن أبا حيان لم يعب التعليل؛ بل عاب شحن الكتب بالتعاليل القاصرة التي لا تفيد.

---

[١] ارتشاف الضرب ١/٤.

[٢] منهج السالك ٢٣٦.

[٣] من البحر الزجز، ولم ينسب البيت لقائله، الكتاب: سيبويه ٣/٤٩٤.

[٤] ارتشاف الضرب ١/٣٨٧.

[٥] شرح التسهيل: ابن مالك ١/١٢٥.

المطلب الثالث: رفض أبي حيان للتعليل نظري.

يستطيع أن يجمل الباحث من خلال ما سبق أن منهج أبي حيان في القياس والتعليل يدور حول عدة نقاط، وهي:

١- أنه يرفض الإكثار من التعليل الذي لا يلزم في الناحية التطبيقية.

٢- أنه يرفض التعليل المتأثر بعلوم الفلسفة، وهو التعليل الجدلي النظري.

٣- أن أبا حيان يقبل التعليل التعليمي والتعليل القياسي.

٤- أنه يرفض شحن كتب النحو بالعلل القاصرة.

٥- أنه مع رفضه للعلل القاصرة إلا أنه وجد في كتابه علل قاصرة؛ لكنها نادرة.

فبناء على ذلك نستطيع أن نتوصل إلى أنا أبا حيان ليس من الرافضين للتعليل والقياس؛ بل نجد أن أبا حيان يضبط عملية القياس بشكل منضبط بعيد عن الأمور الفلسفية النظرية الجدلية.

والباحث يرجح رفض أبي حيان للعلل النظرية الفلسفية؛ لأن الفلسفة ميدانها علم الكلام والمنطق، ومن الخطأ إدخال علم الكلام والمنطق والفلسفة في الأبحاث اللغوية؛ لأن الأبحاث اللغوية مبناها على فهم كلام العرب، وليس على فهم كلام الفلاسفة والمتكلمين للغة.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم به الصالحات، وتقال بفضله وكرمه العثرات؛ فالحمد لله الذي امتن علي بإتمام هذه الدراسة، فما كان فيها من توفيق فمن الله، وما كان فيها من خطأ أو زلل فمني ومن الشيطان.

وأسأل الله أن ينفعني بها في الدارين، وأن ينفع بها طلبة العلم.

وفي خلاصة هذه الدراسة يؤكد الباحث أن للقياس النحوي دوراً بارزاً في قواعد النحو عند أبي حيان الأندلسي في كتابه –ارتشاف الضرب–.

أولاً: أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

١– أبو حيان يعتبر من العلماء الذين تركوا لنا إرثاً علمياً كبيراً، ومن أبرز إرثه كتابه "ارتشاف الضرب".

٢– أبو حيان لم يبين سبب تسمية كتابه "ارتشاف الضرب"؛ لكن من خلال الوقوف على معاني عنوان كتابه في كتب المعاجم نتلمس سبب اختياره لعنوان كتابه، وهو أنه شبهه بالشهد الخالص من لسان العرب.

٣– يدور معنى القياس في اصطلاح النحويين حول مبدئين، الأول : الحمل، والثاني: القاعدة المستمرة.

٤– أركان القياس أربعة: الأصل والفرع وحكم الأصل والعلة الجامعة بين الأصل والفرع.

٥– لكل ركن من الأركان الأربعة للقياس شروط لا بد من تحققها حتى يصح القياس النحوي.

٦– البصريون لا يقيسون إلا على الشائع من كلام العرب، أما الكوفيون فإنهم يقيسون على القليل والنادر من كلام العرب.

٧- العلل النحوية تدور في غالبها حول مبدئين: الأول: الجامع بين الأصل والفرع، والثاني: المعيار للقواعد المستمرة، فالمعنى الأول للعلة يتناسب مع المعنى الأول للقياس، والثاني يتناسب مع المعنى الثاني للقياس.

٨- العلل يوجد لها تقسيمات متعددة منها: تقسيم باعتبار الاطراد وعدمه، وتقسيم باعتبار أثرها، وتقسيم باعتبار البساطة والتركيب، وتقسيم باعتبارها تعليمية وقياسية وجدلية، وهذه التقسيمات قد تتداخل فيما بينها.

٩- مسالك العلة التي تثبت من خلالها متعددة، منها: الإجماع، والنص، والإيماء، والمناسبة، والسبر والتقسيم، والشبه، والطرد.

١٠- أهم العيوب والقوادح في العلة عشرة، وهي: نقض العلة، وتخلف العكس، وعدم التأثير، والقول بالموجب، ومخالفة العلة للنقل، وأن يستدل على المستدل بما لا يقول به، وأن يعلق المستدل على العلة بضد ما تقتضيه العلة، وعدم التسليم بالعلة، والمطالبة بإقامة الدليل على صحة ثبوت العلة، والمعارضة، فعند استنباط علة من كلام العرب، لا بد من مراعاة شروط العلة وانتفاء العيوب والقوادح حتى تبقى العلة سالمة من القدح والفساد، وحتى تكون صالحة للقياس عليها.

١١- القياس بمعنييه: الحمل والقاعدة المستمرة موجود عند أبي حيان الأندلسي، ووظفهما في كتابه ارتشاف الضرب.

١٢- هجوم أبي حيان على التعليل والقياس هجوم نظري فالتعليل ينتشر في كتابه؛ لكن التعليل الذي يريده تعليل تعليمي قياسي، ورفض العلل الفلسفية المنطقية.

١٣- أبو حيان يحتج بالقياس وفق ضوابط الاحتجاج عنده، وهي: أن يكون القياس على الكثير من كلام العرب غالباً، وأن تكون جارية على ألسنة الفصحاء من العرب.

١٤- مصادر القياس عند أبي حيان: القرآن وما تعلق به من القراءات، والحديث الشريف وإن كان قليلاً، والمطرد المسموع من كلام العرب.

١٥- شروط الأصل المقيس عليه عند أبي حيان هي: أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، و لا يقاس على الشاذ في الترك، والكثرة ليست شرطاً مطلقاً فقد يقيس على القليل إن كانت لغة معتبرة من لغات العرب.

١٦- تقسيمات القياس المعتبرة عند النحويين موجودة في جلها بشكل عملي تطبيقي في كتاب ارتشاف الضرب، حتى وإن لم يصرح بها أبو حيان.

١٧- الفرع المقيس له شرطان حتى يعتبر عند أبي حيان وهما: أن لا يكون الفرع ثبت حكمه بسماع؛ لكن وجدت حالات عند أبي حيان يقر باجتماع القياس والسماع في المسألة الواحدة، والشرط الثاني: أن تكون العلة موجودة في الفرع.

١٨- الكلام الذي قيس على كلام العرب إذا كان العرب الذين يعتد بعربيتهم هم الذين قاسوه يكون كلاماً عربياً، وإذا كان القياس من قبلنا لا يكون عربياً عند أبي حيان.

١٩- شروط حكم الأصل عند أبي حيان، هي: أن يكون الحكم ثبت استعماله عند العرب، وأن يكون الحكم قد ثبت بالنقل أو بالقياس أو بالاستنباط من كلام العرب، و وليس شرطا عنده أن يكون حكم الأصل الذي يقاس عليه متفقاً عليه.

٢٠- العلل النحوية عند أبي حيان تدور في غالبها حول مبدئين: الأول: الجامع بين الأصل والفرع، والثاني: المعيار للقواعد المستمرة، كما هو مقرر عند علماء اللغة.

٢١- من شروط العلة عند أبي حيان: أن تقرر بالسماع، و إيجابها للحكم في المقيس عليه، وأن تكون متعدية غير قاصرة، وأن تكون مطردة ومنعكسة، وأن تكون مناسبة.

٢٢- تقسيمات العلل أغلبها موجودة عند أبي حيان، سواء التقسيم باعتبار الاطراد وعدمه، والتقسيم باعتبار الأثر، والتقسيم باعتبار البساطة والتركيب، والتقسيم باعتبارها تعليمية وقياسية، وهذه التقسيمات قد تتداخل فيما بينها، لكن أبا حيان رفض بعض الأقسام منها كالعلل غير المطردة، والعلل النظرية الجدلية.

٢٣- مسالك العلة عند أبي حيان حسب ما توصل له الباحث؛ هي: الإجماع، والنص، والإيماء، والسبر والتقسيم، والمناسبة، والشبه، والطرد.

٢٤- عيوب العلة عند أبي حيان تتوافق حسب ما توصل له الباحث مع عيوب النحويين، ووجد الباحث أن أبا حيان لم يتوسع في عيوب العلل؛ بل إن منهجه الذي رسمه لنفسه أن لا يكثر من الجدل في التعليل، لذلك وجد في كتابه ما يخدم العلل التعليمية والقياسية، وابتعد عن العلل النظرية الجدلية الفلسفية.

٢٥- وجد الباحث أن أبا حيان علل بعلتين فأكثر؛ لكن لم يجد أنه علل بعلتين متناقضين، وكذلك لم يجد أنه علل بعلل عدمية، ولم يعن أبو حيان بالتعليل بعلة العلة في حدود اطلاع الباحث؛ لأنه نظري أكثر منه تعليمي وقياسي.

٢٦- أخطاء القياس عند أبي حيان تكاد لا تكون موجودة؛ لأنه قيد القياس جداً؛ لكن يؤخذ عليه أنه ترك التعليل في مواضع يحسن عليه أن يعلل فيها كالترجيح بين الأقوال المتعارضة من غير تعليل، واعتراضه على غيره من غير تعليل.

ثانياً: التوصيات.

بعد هذه الدراسة يوصي الباحث بوصيتين متعلقتين بكتب أبي حيان، وهما:

١- توسيع دائرة التطبيق للقياس النحوي عند أبي حيان على باقي كتبه، وخاصة كتاب التذييل والتكميل.
٢- تطبيق أصول النحو الأخرى كالسماع والاستصحاب على كتب أبي حيان الأندلسي.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفي سنه ٧٨٥هـ) تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، دار الكتب العلمية –بيروت، عام النشر: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٢- اختيارات أبي حيان النحوية في ارتشاف الضرب من لسان العرب: الدكتور أيوب جرجيس العطية، دار الحكمة: مصر، ط١، عام ٢٠١٤.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٤- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: يحيى الجزائري، دار الأنبار: بغداد، عام ١٩٩٠.

٥- الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع المؤلف: حسن بن عمر بن عبد الله السيناوني المالكي (المتوفى: بعد ١٣٤٧هـ) الناشر: مطبعة النهضة، تونس الطبعة: الأولى، ١٩٢٨م

٦- أصُولُ الِفقهِ الذي لا يَسَعُ الفَقِيهِ جَهلَهُ، عياض بن نامي بن عوض السلمي، دار التدمرية، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٧- أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء (ت٥٩٢هـ) في ضوء علم اللغة الحديث، لمحمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٨- أصول النحو: كود المادة: GARB5353، المرحلة: ماجستير، مناهج جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية

٩- الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢م.

١٠- أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

١١- رسالتان لابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري(المتوفى: ٥٧٧هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، عام ١٩٥٧م.

١٢- الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.

١٣- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزَّجَّاجي (المتوفى: ٣٣٧ هـ) المحقق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.

١٤- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني (المتوفى: ٧٤٩هـ) المحقق: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

١٥- تاج العروس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، دون سنة.

١٦- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، ط١، دمشق، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٧- تسهل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

١٨- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

١٩- تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: دكتور عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، ط١، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٠- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٢١- جامع البيان في القراءات السبع: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)

٢٢- الناشر: جامعة الشارقة - الإمارات (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة) الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٢٣- جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) المحقق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

٢٤- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى : ٩١١هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، الطبعة : الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

٢٥- خزانة الأدب ولب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٢، القاهرة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٢٦- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

٢٧- دراسات في العربية وآدابها، محمد الخضر حسين، المكتبة الإسلامية: دمشق، عام ١٩٦٠م.

٢٨- رفع النقاب في تنقيح الشهاب: أبو عبد الله الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي ثم الشوشاوي السِّمْلالي (المتوفى: ٨٩٩هـ) المحقق: د. أَحْمَد بن محمَّد السراح، د. عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، أصل هذا الكتاب: رسالتي ماجستير، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢٩- سلم الوصول إلى طبقات الفحول: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠ م.

٣٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ) حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، : دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٣١- شرح التسهيل، لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٨١م.

٣٢- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ) مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

٣٣- شرح الورقات في أصول الفقه، جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي (المتوفى: ٨٦٤هـ) قدَّم له وحققه وعلَّق عليه: الدكتور حسام الدين بن موسى عفانة، صف وتنسيق: حذيفة بن حسام الدين عفانة، الناشر: جامعة القدس، فلسطين، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٣٤- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

٣٥- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ) المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٣٦- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام (بالتشديد) بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٣٢هـ) المحقق: محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني - جدة.

٣٧- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤ هـ) المحقق: أيمن نصر الأزهري - سيد مهني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولي، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

٣٨- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية.

٣٩- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٤٠- في القياس النحوي عند الخليل والفراء: فضل الشيخ حسين، المجلة الأردنية في اللغة العربية و آدابها، العدد: المجلد ٩، العدد ٣ (٣١ يوليو/تموز ٢٠١٣) جامعة مؤتة عمادة البحث العلمي: الأردن.

٤١- القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني، الدكتور صابر بكر أبو السعود، مكتبة الطليعة بالسعودية، د.ط.

٤٢- الكتاب، لسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٤٣- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ) تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٩٩٦م.

٤٤- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ) المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

٤٥- لسان العرب، لابن منظور (ت٧١١هـ)، حققه وعلق عليه ووضع له حواشيه: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤٦- المحصول: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٤٧- المدارس النحوية، لشوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٤٨- المستوفى في النحو: كمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، تحقيق: الدكتور: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية-مصر، عام ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٩- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمَّد بنْ حسَيْن بن حَسنْ الجيزاني، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ.

٥٠- معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

٥١- معجم الشيوخ: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ) تخريج: شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي ٧٠٣ - ٧٥٩ هـ، المحقق: الدكتور بشار عواد - رائد يوسف العنبكي - مصطفى إسماعيل الأعظمي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى ٢٠٠٤م.

٥٢- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) الناشر: دار الدعوة.

٥٣- مغني اللبيب في فن الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق.

٥٤- مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٥- من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، مطبعة الأنجلو مصرية-القاهرة، الطبعة الثالثة، عام ١٩٦٦م.

٥٦- منهج أبي حيان الأندلسي في التعليل الصرفي: فهد الشمري، رسالة ماجستير في جامعة القصيم- السعودية، عام ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٥٧- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور: علي محمد فاخر وغيره، دار الطباعة المحمدية-مصر، ط١، ٢٠١٣م.

٥٨- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن المقري التلمساني (ت١٠٤١هـ)، حققه: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٥٩- الورقات: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ) المحقق: د. عبد اللطيف محمد العبد.

الفهارس الفنية

الفهارس الفنية

أولاً: فهرس الآيات القرآنية.

الآية	السورة	الآية	الصفحة
اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ	المجادلة	١٩	٥٠
أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ	الفيل	١	٥٠، ٩٥
أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ	لقمان	١٤	٣
سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا	الإنسان	٤	٤٩
فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ	البقرة	٢٧٦	٤٩
لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا	البينة	١	٤٨
وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ	التحريم	١٢	٤٩
وَلَمْ يَكُ	مريم	٦٧	٤٩
وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ	الحشر		٤
يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ	الجمعة	٩	٣١

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية.

الحديث النبوي	الصفحة
أرسلوا إلي أصدقاء خديجة	٧٤
ذروا الحبشة ما وذرتكم	٧٥
فقد رُوي أن قومًا من العرب أتوا النبي –صلى الله عليه وسلم– فقال: "من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيان. فقال: بل أنتم بنو رشدان	٥٥

لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعة	٧٥

\

ثالثاً: فهرس الأشعار.

البيت	الصفحة
رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جَلَله	٥٩، ١٠٧
قد شربت إلا دهيدهينا ..... قليصات وأبيكرينا	١١٣
وما باس لو ردت علينا تحية ... قليلاً على من يعرف الحق عابها	٧٤

رابعاً: فهرس الأعلام المترجمين.

العلم	الصفحة
ابن الطباع	١٢
ابن الناظر	١٢
أبو العباس القسطلاني	١٢
المرادي	١٣
تقي الدين السبكي	١٣
ناظر الجيش	١٣
ابن جابر	١٣
برهان الدين التنوخي	١٣
الصفدي	١٤
يونس بن حبيب	١٤
عيسى بن عمر	١٤
ابن مكتوم	٤٨
أبو جعفر بن الزبير	١٢